وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر3

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وأثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص : تحليل اقتصادي

إعداد الطالب :
مروش يوسف

تحت إشراف:
د. خليد علي

أ.د خالفي علي .... رئيسا

د. خليد علي .... مقررا

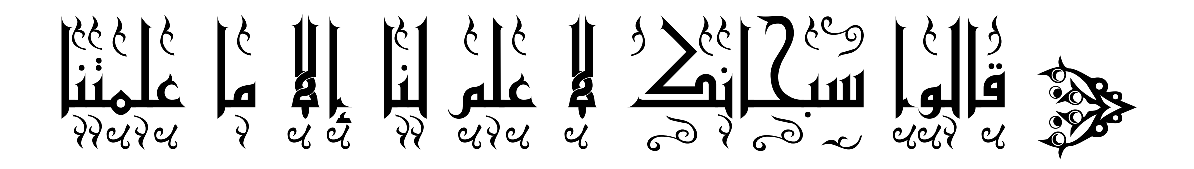
د. قصاب سعدية .... عضوا

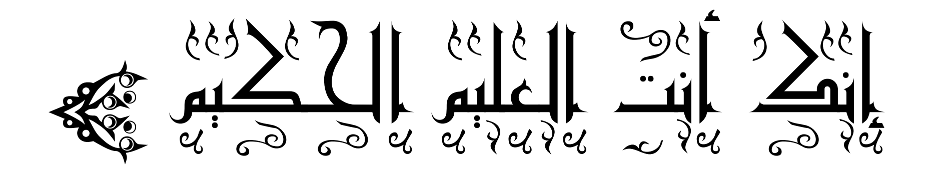
د. بيبي يوسف .... عضوا

د. رميتة علي .... عضوا

السنة الجامعية 2011 -2012

بسم الله الرحمان الرحيم





صدق الله العظيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين، دون أن أنسى إخوتي وزوجتي وأبنائي، كما أهديه إلى كل الأصدقاء الذين كانوا سندًا لي وعونًا، راجيا من الله العلي القدير أن يلهمني التوفيق والرشاد في الوصول إلى ما أصبو إليه.

كلمة شكر وتقدير

أحمد الله الذي وفقني إلى إتمام هذه الرسالة، وأحمده وأشكره تعالى على نعمه التي وهبني إياها، و أن أبلغني هذه المرتبة.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور: خليد علي الذي شرفني بقبوله الإشراف على هذه المذكرة، والذي كان كريما وصابرا معي، ولم يبخل علي بتوجيهات السديدة ونصائحه القيمة التي كانت خير عون لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود.

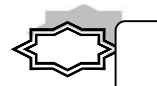
لا يفوتني أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل أساتذتي الفضلاء الذين قاموا بتدريسي.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال



فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

المقـدمـة

شهد العالم في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من التطورات والتغيرات التي أثرت على مسار العلاقات الدولية، كان من أبرزها انتشار ظاهرة العولمة- والتي برزت مع بدايات الثورة التكنولوجية- بالإضافة إلى المفاهيم الحديثة حول السياسات الاقتصادية التحررية، فضلاً عن تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبري والتي أصبحت أحد أهم التطورات في العلاقات الدولية

ورغم البدايات المبكرة للسياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي والتي ارتبطت بقيام الجماعة الأوروبية عام 1957، إلا أنها لم تأخذ شكلا محددا وموجها إلا بعد خمسة عشر عاما مع تبني السياسة المتوسطية الشاملة عام 1972، حيث اعتمدت الجماعة الاقتصادية الأوروبية سياسة متوسطية شاملة تجاه المنطقة المتوسطية تضمنت سبع دول عربية هي (تونس، الجزائر، المغرب، مصر، الأردن، سوريا، لبنان)، بالإضافة إلى (إسرائيل، التشيك – سلوفاكيا)، وقبل نهاية عقد السبعينات أقامت الجماعة الأوروبية اتفاقات شبه نمطية للتعاون الشامل –عام 1977– مع البلدان العربية السبع والتي هدفت إلى بدء حوار سياسي وتقديم المساعدات والمزايا التجارية لتلك البلدان، مقابل ضمان تدفق النفط الى دول الجماعة الأوروبية، وتوسيع أسواق التصدير للسلع الأوروبية.

لذا وبناء على ما سبق بدأت الشراكة العربية – الأوروبية بالتبلور في عام 1992 عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي- تحت تأثير فرنسا وايطاليا وإسبانيا- وثيقة سميت (السياسة المتوسطية الجديدة)، والتي شملت عدة جوانب أبرزها التعاون المالى، ودعم الاصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، والبدء بسياسة انفتاح واصلاح اقتصادي.

وفي نوفمبر عام 1995، أرسي مؤتمر برشلونة مفهوم جديد للتعاون الإقليمي – الشراكة الشاملة – يهدف إلى خلق منطقة أمنة ومستقرة، تركز على دعم حقوق الإنسان والديمقراطية، وخلق منطقة تجارة حرة بالتدريج بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، مصحوبة بتدفقات مالية من دول الاتحاد لدعم التحول الاقتصادي، ولمساعدة الدول المعنية – المتوسطية – على تخطي الأزمات الإجتماعية والاقتصادية الناتجة من اجراءات الاصلاح الاقتصادي، وبناء الثقة وفهم متبادل بين شعوب الإقليم، ودعم الحقوق المدنية وحقوق الإنسان.

كما ساهم إعلان برشلونة بإقامة روابط سياسية ومؤسسية طويلة المدي بين أوروبا والشركاء المتوسطيين، وفي جذب هؤلاء الشركاء المتوسطيين للسير على طريقة الاصلاح الاقتصادية، ولعل الأهم في تلك الشراكة هو الإرادة السياسية المشتركة للعمل سويا على خلق أجواء من الحوار، والسلام، والأمن، والرخاء المشترك.

وكنتيجة لما سبق، من اتفاقيات وتطورات في مجال العلاقات الدولية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة، بدأت الجزائر بإعادة تشكيل سياستها الاقتصادية وبما يتلائم مع تلك التطورات الحديثة، ويعتبر اتفاق التعاون الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي عام 1976، هو البداية الحقيقية المنظمة

للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية، ثم أعقبها العديد من الاتفاقيات، وفي سنة 2002 وقعت الجزائر رسميا اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي, وقد دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 , ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شريك اقتصادي ولا يضاهيه أي تكتل اقتصادي أخر, ويتضمن الاتفاق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدي 12 سنة من 2005 إلى غاية سنة 2017، بقصد إقامة منطقة تبادل حرة وتقديم مساعدات مالية للجزائر من خلال برامج MEDAبقصد تأهيل المؤسسات الجزائرية، إلا أن هذا الاتفاق يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا، وفنيا ومالياً ومنتجا ذات قدرة تنافسية عالية بينما الاقتصاد الجزائري يعتمد على البترول- الغاز (98% من إجمالي الصادرات في سنة 2007)، وتشغل طاقته الإنتاجية أقل من 50 %، كما أنه يعاني من مشاكل هيكلية وأزمات خانقة تعكس الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات الجزائرية.

وبالتالي فالسؤال المطروح: ما هي الآثار المتوقعة من اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على تطور القطاع الصناعي في الجزائر؟

1- إشكالية الدراسة :

من خلال ما تقدم يمكن صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على القطاع الصناعي في الجزائر؟

ويقودنا هذا التساؤل الجوهري إلى طرح العديد من التساؤلات الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

1- ما هي متضمنات المشروع الأورو-متوسطي؟

2- ما هو واقع القطاع الصناعي في الجزائر؟

3- ما هي التأثيرات المستقبلية لاتفاقيات الشراكة الأورو-متوسطية على القطاع الصناعي، والآثار المتوقعة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي؟

4- ما هي الترتيبات الجزائرية لمواكبة مشروع الشراكة؟

2- فرضيات الدراسة :

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة اعتمدنا بعض الفرضيات التي يمكن أن تكون أقرب استجابة للإجابات المحتملة والتي يمكن صياغتها فيما يلي:

1- تعتبر اتفاقية الشراكة الجزائرية الأورو-متوسطية ترتيبا حمائيا للاقتصاد الجزائري من مخاطر العولمة الاقتصادية في ظل التكتلات الإقليمية والجهوية الجديدة.

2- إن القطاع الصناعي الجزائري يعاني من عدة مشاكل، فهو بحاجة إلى تأهيل وتنمية تجعله قادرا على مواجهة المنافسة الأجنبية.

3- الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والقطاع الصناعي بصفة خاصة سيستفيد من بعض الجوانب التي تتيحها اتفاقية الشراكة كتحويل التكنولوجيا وتدفق الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والأوربية بصفة خاصة.

4- إن نجاح اتفاقية الشراكة مرتبط باستقرار السياسة الاقتصادية الكلية للجزائر، مع ضرورة تبني حزمة من الإصلاحات والسياسات التنظيمية، والأخذ في الاعتبار دور الدولة الأساسي في تفعيل اقتصاد السوق.

3- أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى دراسة الآثار المستقبلية لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية على تنمية القطاع الصناعي الجزائري، وبما أن هذه الآثار متشعبة ومتداخلة فإن هذا البحث يهدف إلى تشريح محتوى الاتفاقية والتركيز على أثرها على الإنتاج الصناعي، والمنافسة وجودة المنتج الصناعي، وأثرها على تأهيل القطاع الصناعي الجزائري ومناطق التبادل الحر، إضافة إلى تحديد معالم الاستفادة من الاتفاقية.

4- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية البحث في محاولة معالجة موضوع الشراكة الأوروبية – المتوسطية وآثارها المستقبلية على القطاع الصناعي الجزائري، وما توفره من مزايا وإيجابيات من أجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري والاستفادة من الخبرات ونقل المعارف والتكنولوجيا من أجل تحديث الصناعة الجزائرية ورفع إنتاجية أنشطتها، وخفض تكلفة الإنتاج في ظل نقص المدخرات المحلية وعدم كفايتها. لأن القطاع الصناعي يعتبر من الجانب الاقتصادي للجزائر أهم الجوانب، وله عدة امتيازات كوفرة المصادر الطبيعية، مصادر الطاقة، اليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى موقعها الإستراتيجي فهي قريبة من الأسواق الكبرى حيث أنها توجد وسط المغرب العربي وفي شمال إفريقيا، وجنوب أوروبا وتمتلك قدرات تنموية هائلة، فيعتبر القطاع الصناعي احد أهم الرهانات في اقتصاد السوق الجزائري بعد فشل المحاولات في النهوض بباقي القطاعات.

5- منهج الدراسة :

حتى نتمكن من الإلمام بهذا الموضوع، والوصول إلى أهداف الدراسة، فإنه يتم الاعتماد على منهج البحث الوصفي والتحليلي، الوصفي باستخدام وصف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة (العلاقات الجزائرية الأوربية، اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية)، ومن ثم التحليلي، بتحليلها وتضمينها الدلالات المستخلصة إضافة إلى تحليل واقع القطاع الصناعي في الجزائر وأثر اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية على هذا القطاع، من خلال:

أولا: تقدير معدل الحماية الفعال وذلك بتقدير قيمته على سبع صناعات تحويلية وفقا لهيكل التخفيضات الجمركية للاتفاق.

ثانيا: تقييم قواعد المنشأ كما جاءت في الاتفاقية على تكلفة الإنتاج في القطاع الصناعي، وتأثير ذلك على القدرة التنافسية.

ثالثا: تحليل المنافع المحتملة للمساعدات المالية والفنية المقدمة في إطار اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، ومدى قدرتها على رفع القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

رابعا: كما يستند التحليل على مدى فاعلية الاتفاقية في جذب الاستثمار الأوربي للقطاع الصناعي، والتعرف على تأثير الانخفاض التدريجي في التعريفة الجمركية في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأوربي.

6- الدراسات السابقة:

إن أهمية موضوع الشراكة الأورو- متوسطية جعلته يحظى باهتمام الباحثين والدارسين، ومن بين الدراسات التي أتيح لي الإطلاع عليها:

- دراسة أحمد عبد الكريم مبارك الشقران، 2004، بعنوان: **اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية وأثارها المحتملة على تنمية القطاع الصناعي،** الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه بمعهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2004، وتوصلت هذه الدراسة أن للشراكة آثار إيجابية على القطاع الصناعي الأردني من خلال زيادة الانفتاح والتبادل التجاري، الأمر الذي يمكن المشروعات الصناعية من الحصول على مستلزمات الإنتاج والآلات المعفاة من الرسوم الجمركية، كما أظهرت نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمنافسة وجودة المنتج من خلال التقيد بتطبيق مجموعة من النصوص، التي تخص مكافحة نظم الاحتكار وعدم التمييز ضد المنشآت الأجنبية والقيود على مدى وحجم الدعم لبعض الصناعات.
- دراسة شريط عابد، 2004، بعنوان: **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية – حالة دول المغرب العربي،** الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه دولة في علو التسيير، جامعة الجزائر، وأبرزت هذه الدراسة الدور الذي ستلعبه دول المغرب العربي في العولمة الاقتصادية، ومعرفة الحوافز والعراقيل التي تواجه هذا المسعى الذي تدخله هذه الدول من بوابة الشراكة مع الاتحاد الأوربي، كما وقف الباحث على مجمل التأثيرات الداخلية والخارجية لاتفاق الشراكة.
- دراسة هناء الدين وآخرون، 2001، بعنوان: **الآثار المحتملة لاتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوربي على الاقتصاد المصري،** سلسلة دراسات اقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أثر الاتفاقية سلبيا في الأجل القصير، وبالتالي الضرر بالعديد من الأنشطة الصناعية المحلية وخاصة الهندسية والمعدنية وبالتالي ظهور معدلات نمو سالبة في أغلبها، وبما أن أغلب النشاطات الصناعية في مصر تتميز بارتفاع مستوى الحماية الفعلية، وبانخفاض حجم وارداتها كنسبة من الاستهلاك المحلي، ومحدودية صادراتها كنسبة من الإنتاج، فإنه من المتوقع أن تواجه ضغطا كبيرا لكي تقوم بتعديل أوضاعها، بخلاف الأنشطة الصناعية التي تتميز بارتفاع نصيبها من الصادرات (نظرا لارتفاع كفاءتها) فإنه يسهل عليها تعديل أوضاعها بشكل يتلاءم مع المناخ المحلي الذي أصبح يتمتع بدرجات أكبر من المنافسة. أما في مرحلة التطبيق الكامل للاتفاقية، والتي يأخذ فيها ليس فقط التخفيضات الجمركية، بل أثر البرامج المكملة لها أيضا مثل: برنامج تحديث الصناعة، ورفع قدراتها التنافسية، وتحسين الأداء الاقتصادي، والبرنامج الخاص بتسيير تدفق التجارة مع الاتحاد الأوربي الخاص بتخفيض العوائق غير الجمركية، فمن المتوقع أن يكون الأثر إيجابيا على

الصناعة المصرية من خلال زيادة الإنتاج المحلي، والصادرات والاستهلاك المحلي من المنتجات الصناعية المحلية في ظل وجود مناخ موات يتسم بالقدرة على رفع معدلات نمو الصناعة.

- دراسة عمورة جمال لمجيد، 2006، بعنوان: **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية**، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، وتوصل الباحث إلى أن اتفاقية الشراكة تهدف إلى تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوربي والدول العربية التي وقعت على هذه الاتفاقية، وأيضا تهدف إلى خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني.

7- تقسيمات الدراسة :

من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول:

يتناول الفصل الأول **الانتقال من الشراكة الأورو- متوسطية إلى الشراكة الأورو- جزائرية**، من خلال مبحثين، يتناول المبحث الأول المشروع الأورو-متوسطي والانتقال إلى اتفاقيات الشراكة، أما المبحث الثاني يتناول العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والاتحاد الأوربي من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة.

وسنتطرق في الفصل الثاني إلى **تطور وواقع القطاع الصناعي الجزائري**، من خلال ثلاث مباحث، يتطرق المبحث الأول إلى تطور القطاع الصناعي في الجزائر، والمبحث الثاني يتطرق إلى واقع القطاع الصناعي الجزائري، كما يتطرق المبحث الثالث إلى برنامج تأهيل القطاع الصناعي الجزائري.

أما الفصل الثالث فسنتناول فيه **آثار اتفاقية الشراكة الأوربية- الجزائرية على قطاع الصناعة الجزائري**، من خلال ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول آثار منطقة التجارة الحرة وقواعد المنشأ على القطاع الصناعي، أما المبحث الثاني فيتناول الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوربية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (خاصة الأوربي)، وخصص المبحث الثالث لشروط الاستفادة من الاتفاقية.

الفصل الأول

من الشراكة الأورو- متوسطية إلى الشراكة الأورو- جزائرية

تمهيد:

لقد أصبحت علاقات التعاون بين الإتحاد الأوروبي والدول العربية (خصوصا الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط) المرتكزة على الجانب التجاري غير كافية، فكان لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة بين الطرفين في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة سلم واستقرار في الحوض المتوسطي، ففي هذا الإطار حدد المجلس الأوروبي في جوان 1992 بلشبونة، ثم في كورنو (جوان 1994) ثم في أيسن الفرنسية (ديسمبر 1994) التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية-المتوسطية وهذا تحضيرا لمؤتمر برشلونة.

بتاريخ 27-28 نوفمبر 1995 تم عقد مؤتمر برشلونة بين دول الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، وتم الخروج بإعلان يتمثل في إقامة شراكة دائمة ومستقرة تضمن أمن واستقرار المنطقة، وتم اعتبار هذا المؤتمر أو هذا الاجتماع الأول من نوعه حيث مكن الطرفين من تحديد الإطار المتعدد للشراكة باعتماد مقاربة شاملة(Une approche globale) تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تأمين المنطقة وتقديم إجابة إقليمية لمواجهة العولمة، كما أنها عملت على تجديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب وشرق المتوسط (PESM) المعمول بها منذ السبعينات.

وبالنسبة للجزائر فإنه في سنة 1994 تم عقد أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية للاتفاق، والتي شملت جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إلا أنه في سنة 1997 ونتيجة لاختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى مخلفات الأوضاع الأمنية في الجزائر، تم تجميد هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر2001، حيث تم توقيع الاتفاق المبدئي للمشاركة الأورو- جزائرية وبقي الحوار والتفاوض متواصلا بين الطرفين إلى أن تم التوقيع رسمياً على اتفاق الشراكة في 24 أفريل 2002، ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، ويتعرض هذا الفصل للانتقال من الشراكة الأورو-متوسطية إلى الشراكة الأورو-جزائرية، من خلال المباحث:

المبحث الأول: المشروع الأورو- متوسطي والانتقال إلى اتفاقيات الشراكة.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والإتّحاد الأوربي من التعاون إلى الشراكة.

المبحث الأول: المشروع الأورو–متوسطي والانتقال إلى اتفاقيات الشراكة

إنَّ تنظيم العلاقات الخارجية للجماعة الأوربية جاء بعد استكمال الإتحاد الجمركي في 1968، حيث تمَّ وضع ضوابط عامة للسياسة التجارية الخارجية، حيث تقوم الدول الأعضاء عند عقد اتفاقيات تجارية مع دول أخرى بالتشاور مع بعضها البعض، ويطلق عليها اتفاقيات الارتباط، وتعقد مع دول أوربية غير مؤهلة للعضوية، أو مع دول جوار غير أوربية، خاصة تلك الواقعة في حوض المتوسط، وتتضمن هذه الاتفاقيات بعض التفضيلات التجارية تُراعى فيها أوضاع الدول الأطراف، خاصةً المستعمرات السابقة للجماعة الاقتصادية الأوربية، بهدف دمجها مع المجموعة من خلال تطوير سبل التعاون الاقتصادي والمالي والفني، وقد ارتبطت دول المجموعة الأوربية بعلاقات اقتصادية مع مختلف الدول العربية من خلال اتفاقيات عديدة أُعتبرت بالنسبة للدول العربية المتوسطية أساسًا لمفاوضات الشراكة اللاحقة، وفي هذا الإطار طلبت جامعة الدول العربية من أعضائها سنة 1959 الالتزام بمبادئ اتفاقية الوحدة الاقتصادية لسنة 1957، والتي تقضي بعدم منح الدول العربية أية امتيازات لدول السوق الأوربية المشتركة تتعارض مع مصالح الدول العربية، وأنْ لا تقبل أية امتيازات تختلف عن تلك الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الأوربية لإسرائيل[1].

ولمعالجة هذا التباين قامت الجماعة بتوحيد سياستها المتوسطية من خلال نوعين من اتفاقيات الارتباط، أولها اتفاقيات تعاون، وهي من نوع خاص من اتفاقيات الارتباط عقدت مع الدول العربية المتوسطية، سمحت بإعفاء صادراتها الصناعية إلى الجماعة إذا استوفت قواعد المنشأ، وقد تجاوزت الجانب التجاري إلى أوجه تعاون أخرى، لتليها اتفاقية الشراكة وهي تطوير لاتفاقيات التعاون، تقوم على الأخذ مقابل العطاء. بدلاً من التفصيل وإنشاء مشاركة مع الدول المتوسطية، تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى نواحٍ سياسية واجتماعية، كما تنصُّ على إقامة مناطق تجارة حرَّة تظم كل من الدول المتوسطية إلى الإتحاد[2].

إنَّ تسليط الضوء على هذا الموضوع ينطلق من واقع العلاقات القائمة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والقواعد والأسس التي حكمتها في تلك الفترة.

---

[1] محمد محمود الإمام، **الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات،** القاهرة، 1993، ص235.
[2] ـ محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق،** معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص220.

المطلب الأول: السياسات المتوسطية للإتحاد الأوربي

لقد سعت المجموعة الأوربية منذ تأسيسها بموجب معاهدة روما 1957، إلى توطيد علاقتها مع دول جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، إنَّ تحليل العلاقات الأورو- متوسطية الرامية إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بين الضفتين يتطلب منَّا الوقوف على مختلف السياسات المتوسطية للمجموعة الأوربية قبل تبنِّيها تسمية الإتحاد الأوربي[1].

أولاً: السياسة المتوسطية الجزئية (1957- 1972)

تضمنت هذه السياسة المتوسطية للجماعة الأوربية الجانب الاقتصادي والتجاري فقط، وكانت محدودة الرؤية وجزئية الحركة تجاه دول المنظمة لذا أُطلق عليها السياسة المتوسطية الجزئية، وكان اهتمامها يرتكز على دول أوربية غير مؤهلة للانضمام للعضوية، أو مع دول جوار غير أوربية، خاصةً تلك الواقعة في حوض المتوسط، وتتضمن اتفاقيات لبعض التفضيلات التجارية تراعى فيها أوضاع الدول الأطراف، كما قد تتضمن معونات يقدمها بنك الاستثمار الأوربي، وكان أولها مع اليونان في 1962، وتوقفت بعد الانقلاب العسكري في اليونان[2]، والثانية مع تركيا 1964، منحتها بعض الحصص ومعونة من بنك الاستثمار الأوربي، وعقدت الجماعة مع تونس والمغرب في 1969 اتفاقيتي ارتباط لمدَّة خمس سنوات، منحتها معاملة تفضيلية لمعظم صادراتها إلى الجماعة ولكن دون منحها معونات كتلك التي منحتها لتركيا واليونان، وكان معنى ذلك تفاوت في المعاملة تجاه دول المتوسط (وتظم دول المشرق والمغرب العربي، وتركيا واليونان وقبرص ومالطا وإسرائيل)، كما تمَّ توقيع اتفاقية تجارية مع إسرائيل في سنة 1962، تدعمت بالتوقيع على معاهدة تفضيلية في 1970 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق الشراكة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوربية المشتركة، ومن هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي- الأوربي لسنة 1969 من خلال اتفاقيات التعاون المبرمجة مع كل من تونس والمغرب، حيث فتحت السوق الأوربية إمكانية دخول المواد والمنتجات المصنعة أو نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية مخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أنَّ ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا[3]، وقد تمحورت الامتيازات الممنوحة من طرف المجموعة الاقتصادية الأوربية إلى القطرين حول[4]:

---

[1] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص62.

[2] - محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي**، مرجع سابق، ص220.

[3] - عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية**، مذكرة دكتوراه، علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.

[4] - صباح شنايت، **الشراكة الأورو- متوسطية، انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية – حالة دول المغرب العربي**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص241.

– منح الإعفاء الجمركي لكل المنتجات الصناعية، باستثناء المنتجات الصناعية ذات الأصل الزراعي ومصنوعات الفلين، على أن تحترم المنتجات الصناعية المصدّرة إلى المجموعة الأوربية قاعدة المنشأ حتى تتمتع بالإعفاء.

– تقرر الاتفاقية أنَّ زيوت النفط الخام القادمة من المغرب أو تونس محرَّرة عند الاستيراد من طرف المجموعة الأوربية ومعفاة من حقوق الجمارك وعلى العكس من ذلك لا تعفى المنتجات النفطية المحرّرة بالقطرين إلاّ في حدود حصة 100,000 طن.

– بالنسبة للمنتجات الزراعية معفاة من التعريفة الجمركية المشتركة المطبقة في المجموعة الأوربية، كما تتمتع الحوامض بتخفيض 80% على التعريفة الجمركية، والملاحظ أنّ جل المنتجات المعفاة لم تكن ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبنية صادرات المغرب أو تونس وهي (اللحوم، التمور، التوابل، نباتات العطور...)

ثانيًا: السياسة المتوسطية الشاملة (1972– 1989)

عرفت العلاقات العربية الأوربية توقيع عدة اتفاقيات في عقد الستينات كان يغلب عليها الطابع التجاري وتتعلق أساسا بالصادرات الزراعية[1]، إلاّ أنه في بداية السبعينات عملت أوربا على تحديد إستراتيجية خاصة بها في المجال المتوسطي، لتظهر في شكل جديد عرف باسم "السياسة المتوسطية الشاملة"، طغى عليها الجانب الشمولي إذ بجانب الجزء التجاري الذي اعتمد في الستينات، تظم اتفاقية السبعينات مقتضيات خاصة بالمنتوجات الصناعية والجانب الاجتماعي خاصة قضية الهجرة إلى دول الجماعة الأوربية، بالإضافة إلى التعاون في الميادين التقنية والمالية، حيث تم تبنّي هذه السياسة في قمة باريس (19– 21 أكتوبر 1972) لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن، مع استثناء تركيا واليونان بسبب نية ضمهما للمجموعة لاحقًا، وعلى هذا الأساس تمَّ إبرام عدَّة اتفاقيات بين الجماعة الأوربية وهذه البلدان بدءاً بإسرائيل في مايوو 1975 ثمّ تونس والمغرب والجزائر في أفريل 1976 ومصر ولبنان والأردن في سنة 1972 أمّا سوريا فكانت في 1974، وانحصرت بعض الاختلافات أساساً في التخفيضات الممنوحة للمنتوجات الزراعية، حيث شمل القسم الأول من الاتفاقيات مجال التعاون الاقتصادي والمالي والفني بينما تناول القسم الثاني مجالات التعاون التجاري، وحددت التفضيلات التي يمنحها كل طرف للطرف الآخر.

ثالثًا: السياسة المتوسطية المتجدّدة للجماعة الأوربية (1989– 1996)

[1] ـ فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1982، ص70.

بسبب نقص فعالية السياسة المتوسطية الشاملة للمجموعة الأوربية مع جيرانها في حوض البحر الأبيض المتوسط، بدأت المجموعة الأوربية في مراجعة العلاقات مع هذه الدول بهدف تمتينها والإبقاء على صفة الشريك التجاري الأول. حيث أنّه جوان 1990 أصدرت المفوضية الأوربية* تقريراً لمراجعة هذه العلاقات عرف آنذاك بالسياسة المتوسطية المجدّدة، حيث اعتمدتها الجماعة الأوربية بهدف إدخال عمق جديد ضمن برامج تعونها مع دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق دعم الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية ودفع عمليات التحديث، ودعم التوجه الانفتاحي فيها، وجاءت هذه السياسة المتوسطية المجدّدة في ظل مجموعة من المبررات أبرزها:

- إنَّ تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أوربا والبلدان المتوسطية من شأنه أن يُعرِّض أمن أوربا للخطر، وذلك للقرب الجغرافي وكثافة العلاقات.
- محاولة تجاوز المنطق التجاري التقليدي، وإدخال محاور جديدة للتعاون مثل البيئة والإصلاحات الاقتصادية إضافة إلى ترقية التعاون الأفقي.
- القدرة التفاوضية التي أصبحت تتمتع بها الجماعة واتخاذ أسلوب التفاوض الجماعي كمنهج للعمل، وأصبح هذا الأسلوب هو القاعدة مع الزمن.

وما ميّز هذه السياسة المتوسطية المحدّدة، زيادة حجم الموارد المالية المخصصة لمساعدة دول المنطقة، من خلال البروتوكول المالي الرابع (1992– 1996)، حيث حدّدت اللجنة الأوربية

أنّ تمويل المشاريع سيتحدد ما بين بنك الاستثمار الأوربي** والمساعدات الأوربية (الهبات) حسب الاتجاهات التالية[1]:

- تخفيض الارتباط والتبعية الغذائية.
- تنمية القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي.
- حماية البيئة.

---

* **المفوضية الأوربية:** تعتبر بمثابة الجهاز الحكومي للجماعة الأوربية وهي تناظر السلطة العليا لجماعة الفحم والصلب وإن كانت أقل منها في الصلاحيات.

** **بنك الاستثمار الأوربي European Investment Bank (EIB):** يساهم في إقامة مشروعات تحقق أهدافًا مشتركة للجماعة، وأخرى تستهدف تحديث المنشآت القائمة أو خلق أخرى جديدة لتطوير السوق المشتركة، كما يمول مشروعات في أقاليم خارج الإتحاد الأوربي لمساندة سياسات الدعم.

1 BICHARA KHADER**, le grand Maghreb et L'euroupe Enjeux et Perspectives**, Edition Publisud, 1992, P42

الجدول رقم (I-1) يبين مساعدات الإتحاد الأوربي للدّول المتوسطية العربية وفق البروتوكول المالي الرابع. **الوحدة (مليون إيكو)**

البلدان	البروتوكول الرابع (1992– 1996)		
	القروض	الهبات	المجموع
الجزائر	280	52	332
المغرب	220	218	438
تونس	168	101	269
مصر	280	242	522
سوريا	115	41	156
الأردن	80	44	124
لبنان	45	22	67
المجموع	1188	720	1908
النسب إلى المجموع	% 62.3	% 37.7	% 100

المصدر: البنك الأوربي للاستثمار، بروكسل، 1998.

وعند تقييمنا للتعاون المالي الأوربي العربي في إطار البروتوكول المالي الرابع، نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول (I-1) أنَّ 62.3% من المبلغ الإجمالي للبروتوكول عبارة عن قروض البنك الأوربي للاستثمار في حين 37.7% الباقية هي عبارة عن المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوربية، وهذا ما يفسّر أنّ المساهمة المالية للمجموعة الأوربية تستند على قروض البنك الأوربي للاستثمار على حساب الهبات والإعانات وبالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها البروتوكول الرابع عن البروتوكول الثالث.

الجدول رقم (I-2) يبين مساعدات السوق الأوروبية المشتركة للدول العربية المتوسطية وفق البروتوكول المالي الثالث. **الوحدة (مليون إيكو)**

البلدان	البروتوكول الأول (78– 81)			البروتوكول الثاني (82– 86)			البروتوكول الثالث (87– 91)			المجموع العام
	القروض	الهبات	المجموع	القروض	الهبات	المجموع	القروض	الهبات	المجموع	
الجزائر	70	44	114	107	44	151	183	56	239	504
المغرب	56	74	130	90	109	199	151	173	324	653
تونس	41	54	95	78	61	143	131	93	224	458
مصر	93	77	170	150	126	276	249	200	449	895
سوريا	34	26	60	64	33	97	110	36	146	303
الأردن	18	22	40	37	26	63	63	37	100	203
لبنان	20	10	30	34	16	50	53	20	73	153
المجموع	332	307	639	560	415	975	940	615	1555	3168
%	%52	48 %	%100	57.4 %	%42.6	100 %	%60.5	%39.5	%100	–

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير البنك الأوربي للاستثمار، بروكسل، 1998.

نلاحظ أنّ نسبة الهبات انخفضت من 39.5% إلى 37.7% في حين القروض ارتفعت من 60.5% إلى 62.3% وهذا ما يفسر تناقض نسبة الهبات لصالح تزايد نسبة القروض، هذا التناقص أدى إلى عدم كفايتها وبالتالي تباطؤ الدول المتوسطية في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، إضافةً إلى المساهمة في رفع مديونية هذه الدّول وبالتالي يتّضح أنّ فكرة المساهمة المالية للمجموعة كانت موجهة أساسًا لتلعب دور الضمانات بالنسبة لهذه الدّول.

إنَّ السياسة المتوسطية المجدّدة لم تحمل في طيّاتها الحلول التي من شأنها أن تقلص الفارق بين شمال وجنوب المتوسط بالرغم من الامتيازات التي منحتها المجموعة الأوربية للدّول العربية مثل[1]:

- الامتيازات التعريفية لبعض المنتوجات الزراعية بقرار المجلس الأوربي92/1746، في المقابل التزام الدّول المتوسطية منح المجموعة الأوربية معاملة الدولة الأولى بالرعاية*.
- إلغاء القيود الكمية على السلع باستثناء بعض المنتوجات النسيجية والمنتوجات الزراعية.
- إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية.

---

[1]ـ جمال محمود صيام، **تقويم اتفاقية الشراكة العربيةـ الأوربية**، الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 27- 1999/11/29، ص63.

* يتلخص في تعهد الدولة بأن تمنح الأخرى أي ميزة يتمتع بها مواطنو أو منتجات أي دولة ثالثة، وتكون معاملة الدولة المتمتعة بالنص على أولوية الرعاية معادلة تمامًا لأفضل معاملة قائمة فيما يتعلق بالدول الأخرى، وقد يكون هذا النص مقيّد يقتصر على شؤون معينة كما قد يكون غير مقيّد.

• إقامة مشاريع ذات طابع بيئي، بالإضافة إلى برامج تعاون لا مركزية، مثل برامج خاصة بالجمعيات المحلية ومعاهد التعليم العالي، وأخرى خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إلاّ أنّ هذه التسهيلات قد اصطدمت بالوسائل المقترحة لتجسيدها، وبقيت هذه السياسة المتوسطية حبيسة المنطق التجاري التقليدي، فمثلاً تسهيل دخول المنتوجات الصناعية والصادرات الفلاحية، تعطل بسبب بنود الصيانة أو اتفاقيات التحديد الذاتي بالنسبة لميدان النسيج، إضافة إلى عراقيل الأسعار التفاضلية بالنسبة للمواد الزراعية، وهذا رغم تأكيد الجانب الأوربي بشأن أهمية الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط، ومدى تأثيرها على الحفاظ على الأمن والاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في هذه المناطق.

إذ يعتبر البحر الأبيض المتوسط عمق من أعماق خطة أوربا الكبرى الرامية إلى الارتقاء إلى مصاف القوى الكونية المهيمنة اقتصادياً وتقنياً وسياسياً وثقافياً.

وقد أكد ذلك تقرير لجنة بروكسل الخاص بتقييم سياسة أوربا اتجاه الفضاء المتوسطي، والذي تضمن نقداً سياسياً لتلك السياسة، ومن ثمّ بدأ التفكير في أسس جديدة تقوم عليها الشراكة بين دول الإتحاد الأوربي ودول شاطئ جنوب وشرق المتوسط، حيث صادق المجلس الأوربي في دورة انعقاده بمدينة "أسن" الألمانية عام 1994، على الأسس التي يجب أن تقوم عليها الشراكة، وهي الأسس التي على ضوئها أقرّ مؤتمر برشلونة 1995 مشروع الشراكة الأورو– متوسطية.

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة

لقد كان لاحترام المنافسة القوية بين الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة واليابان، واختتام جولة الأرجواني دوراً في الإسراع بتقييم السياسة الأوربية تجاه منطقة البحر المتوسط. ولقد مثلت سنة 1994 منعرجًا مهمًا في العلاقات الأوربية المتوسطية[1]، حيث صادق المجلس الأوربي على السياسة الجديدة للإتحاد الأوربي بشأن العلاقات مع الدول المتوسطية تحت عنوان "تقوية سياسة الإتحاد الأوربي في المتوسط وإنشاء مشاركة في الإتحاد الأوربي والدّول المتوسطية" وقام الإتحاد الأوربي بعرض تلك السياسة على مؤتمر برشلونة، وقد حدد إعلان برشلونة الصادر عن اجتماع الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية كما نصّ البيان الختامي لمؤتمر برشلونة على ضرورة عقد مؤتمرات دورية، بين وزراء خارجية دول الإتحاد الأوربي والدّول المتوسطية الشريكة.

أولاً: مؤتمر برشلونة

يعتبر مؤتمر برشلونة – الذي اقترحته اسبانيا ونظمه الإتحاد الأوربي – الخطوة الأولى لانطلاق الشراكة الأورو– متوسطية،بمشاركة 27 دولة (الدّول الخمسة عشر المكوّنة للإتحاد الأوربي، وسبع دول عربية هي مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والمغرب تونس والجزائر) بالإضافة إلى تركيا وقبرص وإسرائيل، فيما حضرت جامعة الدّول العربية والإتحاد المغاربي وموريتانيا بصفة ضيف

---

[1] محمد محمود الإمام، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص575.

خاص. وقد استغلّ الإتحاد الأوربي الظروف الدّولية والإقليمية الملائمة ليطرح مشروعه للشراكة الأورو– متوسطية والتي كان أبرزها:

- مشروع الشراكة الأورو– متوسطية جاء كمشروع أوربي – عربي في مقابل المشروع الأمريكي – الإسرائيلي المتمثل في الشرق أوسطية في ظل احتدام المنافسة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية في منطقة الشرق متوسط، لاسيما عقب حرب الخليج الثانية وما أعقبها من ترتيبات إقليمية استهدفت بناء شرق أوسط جديد.
- انطلاق العولمة الاقتصادية التي عبرت عنها "منظمة التجارة العالمية" وسعي الدّول الكبرى لفتح الحدود أمام حركة التبادل التجاري بما يعزز مصالحها الاقتصادية.
- انطلاق ما يسمّى عملية السلام بين الكيان الصهيوني والفلسطيني، ومشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه رئيس الوزراء الصهيوني السابق شيمون بيرز، كبديل عن جامعة الدّول العربية، والتي كانت تهدف جميعها إلى محاولة إدماج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.
- نهاية حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت.
- بروز مشكلة الهجرة السرية التي كانت حتى ذلك الوقت ظاهرة جديدة.
- المسألة الأمنية التي ظهرت مع الأزمة الجزائرية في بداية التسعينيات، وظهور المد الإسلامي في المنطقة، إذْ باتت أوربا متخوِّفة من توسع دائرة هذا المد.

لقد حدّد إعلان برشلونة الصادر عن اجتماع الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية، الذي احتوى على ثلاثة جوانب رئيسية للمشاركة الأوربية– المتوسطية، وهي الشراكة السياسة والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية[1].

1– الشراكة السياسية والأمنية:

وفي هذا الجانب تتعهد الأطراف الشراكة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمّها في:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- تنمية دولة القانون والديمقراطية والاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي.
- احترام التنوع والتعددية داخل مجتمعات الدّول الأطراف ومكافحة كافة مظاهر التعصب.
- احترام المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقّهم في تقرير المصير.
- تسوية النزاعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوّة.
- توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته.
- تشجيع وضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام إلى المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون.

[1] عبد الهادي عبد القادر السويفي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة جامعة أسيوط، 2008، ص284.

ويتّضح مما سبق أن الشراكة السياسية والأمنية كما وردت في إعلان برشلونة، تهدف في جوهرها إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي كما تعمل على تدشين نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان التعدّدية، ومن ثمّ فإنها من وجهة نظر رجال الأعمال تساعد على خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي وتحفيز المبادرات الفردية في إطار التحول نحو القطاع الخاص.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية:

يؤكد بيان برشلونة في هذا الجانب على أهميّة النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتوازن في خلق منطقة ازدهار مشتركة، وقد حدّد البيان الأهداف بعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيض فوارق النمو في المنطقة الأوربية المتوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ترتكز الشراكة الاقتصادية والمالية على ما يلي:

أ. الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرّة:

ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوربية – متوسطية واتفاقيات تجارة حرّة بين شركاء الاتّحاد الأوربي اعتبارا من عام 2010.

ب. تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي:

وفي هذا الصدد أكّد المشاركون على وجوب دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات المحلية وبالاستثمارات الخارجية المباشرة.

هذا إلى جانب تشجيع الأطراف الشراكة للمشروعات المختلفة على عقد اتفاقات فيما بينها ودعم هذا التعاون والتحديث الصناعي وتوفير مناخ وإطار قانوني مواتيين، وتبني برنامج دعم تقني للشركات ذات الحجم الصغير والمتوسط.

ج. التعاون المالي:

ترتكز الشراكة الأورو- متوسطية على زيادة كبيرة في المعونة المالية، وتعبئة القدرات الاقتصادية المالية، وتجدر الإشارة أنَّ القمة الأوربية في "كان" قد رصدت مبلغ 4685 مليون ايكو لهذه المعونة خلال الفترة 1995-1996، وذلك بالإضافة إلى ما سيقدمه البنك الأوربي للاستثمار من منح وقروض لهذا الغرض.

3- الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية:[1]

يركز هذا الجانب من الشراكة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية، وتؤكد الأطراف الشراكة على ضرورة تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالتعليم

[1]- رعد الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة، مدخل تنظيمي تكاملي تحليلي**، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001، ص325.

والتأهيل للشباب، والشراكة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، ودعم المؤسسات الديمقراطية، وتوكيد دولة القانون، والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات، وظاهرة الإجرام الدولي والفساد، ومختلف مظاهر العنصرية.

ويمكن أن نجد وراء أهداف برشلونة المعلنة أهداف أخرى منها:

- رغبة أوربا في تكريس وجودها في المنطقة لتوجيه رسالة إلى الولايات المتحدة الأمريكية "بأننا هنا" لأن الو.م.أ باتت تدخل في المنطقة وفي أوربا نفسها.
- رغبة الإتحاد الأوربي في إيجاد مجال أوسع للصادرات الأوربية من سلع وخدمات خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية وسعيها لتحرير التجارة الدولية وانضمام أغلب دول منطقة البحر المتوسط عضويتها.
- احتواء العنف الذي ينتشر في بعض البلاد المتوسطية عن طرق خطة لمحاربة الإرهاب.

ثانياً: المؤتمرات الأخرى اللاحقة لمؤتمرات برشلونة

نص البيان الختامي لمؤتمر برشلونة على ضرورة عقد مؤتمرات دورية تجمع بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة، تكون بالتناوب بينها، ومنذ انعقاد مؤتمر برشلونة في عام 1995، عقدت عدة مؤتمرات لوزراء الشؤون الخارجية الأورو- متوسطيين منها
في مالطة أفريل 1997، في شتوتجارت أفريل 1999، في مرسيليا نوفمبر 2000، في بروكسيل 5 و6 نوفمبر 2001، في فالنسيا 22 و23 أفريل 2002 وفي نابولي 2 و3 ديسمبر 2003.

وعلاوة على ذلك عقدت اجتماعات غير رسمية أو نصف سنوية لوزراء الخارجية نفس الدول، في باليرمو جوان 1998 وفي لشبونة مايو 2000 وفي كريت (26-27 مايو 2003)، في دبلن (5-6 مايو 2004)، وفي لاهاي (29-30 نوفمبر 2004).

وفيما يلي بعض من أهم المؤتمرات التي مرة بها مسيرة برشلونة:

1- مؤتمر فاليتا (مالطا):

كما أتى في التسمية فقد أنعقد هذا المؤتمر في مدينة فالتا بمالطا يومي 15 و16 أفريل 1997، وذلك بحضور جميع وزراء خارجية الدول المتوسطة ودول الاتحاد الأوربي، وبرئاسة وزير خارجية مالطا، تركزت فيه الأعمال على دعم ومتابعة تطوير إقامة منطقة للتبادل الحر بين الشركاء من خلال تدعيم التعاون الإقليمي وإبرام أكثر للمعاهدات مع شركاء المتوسطين، ودعم الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدول وهذا تحت إشراف المفوضية الأوربية[1].

2- مؤتمر بالارمو (إيطاليا):

أنعقد المؤتمر بين يوم الثالث والرابع من جوان سنة 1998 في مدينة بالارمو الايطالية بمشاركة جميع وزراء الخارجية للدول المعنية (27 دولة آنذاك) والذي أنعقد بصفة استثنائية (غير

---

[1] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية المتوسطية**، مرجع سابق، ص210.

رسمية) بطلب من بريطانيا، الهدف منه دراسة مدى التقدم الذي تحقق في مسار برشلونة، ودار النقاش بشكل خاص في هذا المؤتمر حول بعض النقاط الحساسة نذكر منها ما يلي[1]:

1. الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم مصالح جميع الأطراف المعنية.
2. مراجعة النتائج الفعلية والواقعية المنجزة على أرض الواقع.
3. شرح الأسباب الرئيسية لعدم التقدم المسجل في دول مقارنة بأخرى.
4. التعهد بمراعاة توفير السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة.
5. تعزيز دعم الاتحاد الأوربي للدول المتوسطية الشريكة لمواصلة الإصلاحات.
6. الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.

3- مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا)[2]:

تم عقد هذا المؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي الثالث في (شتوتغارت) بألمانيا بين 15-16 أفريل 1999 بمشاركة جميع الدول الأعضاء، وأكد المشاركون على الشمولية بخصوص تنفيذ الشراكة وضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لتحقيق الاستقرار والوصول إلى تسويات عادلة للصراعات والتوترات التي تعيشها المنطقة.

وأكد المشاركون أيضا على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو- متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010، واعتماد الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة.

4- مؤتمر مرسيليا (فرنسا):

يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه، حيث اجتمع وزراء خارجية جميع الدول الأعضاء في مرسيليا في الفترة الممتدة ما بين 15-16 نوفمبر 2000، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف (التي بدأت في 2000/09/28) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوربية المتوسطية[3].

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى والجدول الموالي يلخص مختلف الأحداث التي جرت بعد مؤتمر برشلونة:

---

[1] المؤتمر الوزاري الأورو- متوسطي الخاص، باالارمو، 3و4 جوان 1998، من على الموقع الالكتروني: http://www.euromedcafe.org/documents.asp?lang=araK، أطلع عليه بتاريخ: 2010/03/22.

[2] هاني حبيب، **الشراكة الأورو- متوسطية مالها وما عليها**، سوريا، 2003، ص129.

[3] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية المتوسطية**، مرجع سابق، ص211.

الجدول (I-3): يبين الأحداث الرئيسية التي جرت بعد مؤتمر برشلونة 1995–2008

27–28 نوفمبر 1995	المؤتمر الأورو– متوسطي، برشلونة.
15–16 أفريل 1997	المؤتمر الأورو– متوسطي الثاني، مالطة.
1 جويلية 1997	بدء سريان اتفاقية الشراكة المؤقتة بين الاتحاد الأوربي ومنظمة التحرير الفلسطينية.
1 مارس 1998	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي وتونس.
3–4 جوان 1998	المؤتمر الأورو– متوسطي الخاص، باليرمو.
28–29 جانفي 1999	المؤتمر الأورو– متوسطي حول التعاون الإقليمي، فالنسيا.
15–16 أفريل 1999	المؤتمر الأورو– متوسطي الثالث، شتوتجارت.
1 مارس 2000	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والمغرب.
25–26 مايو 2000	اجتماع اللجنة الاستشارية الأورو– متوسطية، لشبونة.
15–16 نوفمبر 2000	المؤتمر الأورو– متوسطي الرابع، مرسيليا.
5–6 نوفمبر 2001	المؤتمر الأورو– متوسطي، بروكسل.
22–23 أفريل 2002	المؤتمر الأورو– متوسطي الخامس، فالنسيا.
26–27 مايو 2003	المؤتمر الأورو– متوسطي نصف السنوي، كريت.
2–3 ديسمبر 2003	المؤتمر الأورو– متوسطي السادس، نابولي.
5–6 مايو 2004	المؤتمر الأورو– متوسطي نصف السنوي، دبلن.
29–30 نوفمبر 2004	المؤتمر الأورو– متوسطي نصف السنوي، لاهاي.
30–31 مايو 2005	المؤتمر الأورو– متوسطي السابع، لوكسمبورغ.
01 سبتمبر 2005	بدء سريان اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوربي والجزائر.
27–29 نوفمبر 2005	قمة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات ببرشلونة.
24 أكتوبر 2006	إقرار المجلس الأوربي وضع أداة الجوار الأوربي IEVP محل تأسيس ميدا
3–4 نوفمبر 2008	المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط مرسيليا.

المصدر: صلاح الدين يحي مداح، أثار الشراكة الأورومتوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009، ص 36.

المطلب الثالث: اتفاقية الشراكة الأوربية– المتوسطية

تنفيذًا للسياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوربي واسترشادًا بإطار العمل المتعدد الأطراف الذي ينصّ عليه إعلان برشلونة ويهدف إلى توقيع اتفاقيات ثنائية مع كل بلد من بلدان منطقة جنوب المتوسط عرض الإتحاد الأوربي على كل الدّول المقترح انضمامها لاتفاقيات الشراكة مشروعات متقاربة المضمون لكنها تختلف في التفاصيل وقد وقّع الإتحاد الأوربي بالفعل اتفاقيات مشاركة كان أولها مع تونس، ورغم النقائض التي عرفتها إلاّ أنه كان هناك تقدم في بعض جوانب الشراكة الأورو– متوسطية أهمها:

أولاً: التوقيع على اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية:

لقد وقعت مجموعة من الاتفاقيات بين الإتحاد الأوربي ودول جنوب المتوسط الشريكة وعلى الرغم من التأخر الذي عرفته بسبب إجراءات المصادقة، إلاّ أنّها عبّرت بوضوح عن أهمية الحوار السياسي والثقافي والحرية الاقتصادية في الدول الشريكة.

الجدول (I-4) يوضّح تواريخ توقيع اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية

البلدان المتوسطية	تاريخ التوقيع على الاتفاق	دخوله في السريان
الجزائر	22 أفريل 2002	1 سبتمبر 2005
السلطة الفلسطينية	24 فيفري 1997	1 جويلية 1997
مصر	25 جوان 2001	1 جوان 2004
إسرائيل	20 نوفمبر 1995	1 جوان 2000
الأردن	24 نوفمبر 1997	1 مايو 2002
لبنان	17 جوان 2002	1 مارس 2003
المغرب	26 فيفري 1996	1 مارس 2000
سوريا	أكتوبر 2004	لم تتم المصادقة بعد
تونس	17 جويلية 1995	1 مارس 1998
ليبيا	ملاحظ	

المصدر: اللجنة الأوربية.

إنّ الاتفاقيات التي أبرمتها الدّول المتوسطية مع الإتحاد الأوربي لا تختلف في جوهرها، وإن سجّلت بعض الاختلافات وذلك حسب خصوصيات كل بلد وأهميته ووزنه الاقتصادي والاجتماعي، وتتمثل هذه الاختلافات على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الجدول (5-I): أوجه الاختلاف بين بعض اتفاقيات الشراكة الأورو– متوسطية

أوجه المقارنة	الاتفاقية الجزائرية	الاتفاقية المصرية	الاتفاقية التونسية	الاتفاقية الأردنية	الاتفاقية المغربية
منطقة التجارة الحرة	حدد الاتفاق من المادة 1 فترة انتقالية أقصاها 12 سنة	يمكن أن تمتد من 12 إلى 16 سنة	12 سنة	12 سنة	حدد الاتفاق فترة انتقالية أقصاها 12 سنة
فترة السماح لبعض السلع	لا توجد	6سنوات	لا توجد	5 سنوات	لا توجد
حظر رد الرسوم	بعد 6 سنوات من تنفيذ الاتفاقية	بعد 6 سنوات من التنفيذ	4 سنوات	بعد 5 سنوات من التنفيذ	لا توجد
قاعدة تراكم المنشأ	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة	لم ينص صراحة على إمكانية استخدامها	مسموح بالاستخدام وفق شروط محددة
المنافسة	احترام التوجيهات السياسية الأوربية في هذا المجال	لا توجد التزامات قاطعة	التزام بتطبيق القواعد المتعلقة بالممارسات غير تنافسية بالسوق وتصرفات ذوي السيطرة	لا توجد التزامات قاطعة	لا توجد التزامات قاطعة
الفترة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية	5 إلى 7 سنوات من بدء التنفيذ	4 سنوات من بدء التنفيذ	4 سنوات من بدء التنفيذ	5 إلى 7 سنوات من بدء التنفيذ	5 سنوات من بدء التنفيذ

المصدر: اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوربي والبلدان محل الدراسة (الجزائر، مصر، تونس، الأردن، المغرب).

من خلال الجدول يتضح أنّ:

- هناك اختلاف طفيف بين اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية مع الإتحاد الأوربي، فمثلاً نلاحظ تفاوت في الفترة الانتقالية حيث تتضمن الاتفاقية الجزائرية والمغربية والتونسية والأردنية الإزالة الفورية للقيود الجمركية عن سلع القائمة الأولى، أما مصر فقد تمتعت بأربع سنوات كفترة انتقالية، أما فترة السماح في المغرب والجزائر لا توجد وتتراوح من أربع سنوات إلى خمس سنوات من تاريخ التنفيذ لا يتم خلالها تخفيض القيود الجمركية.

وفيما يخص قاعدة تراكم المنشأ (حيث يعتبر المنتج أو المكون الناشئ في أحد الأطراف ناشئًا في إقليم الطرف الآخر) فهو مسموح بالاستخدام وفق شروط محدّدة في كل الدّول محل الدراسة ماعدا الأردن التي استفادت من قاعدة التراكم الثنائية فقط ولم ينص على إمكانية استخدامها للتراكم متعدّد الأطراف، واستفادت مصر من قاعدة التراكم القطري* أي أنّ المواد التي لها صفة المنشأ في أي من الدّول التي تحكمها منطقة تجارة حرّة مع الإتحاد الأوربي (الأردن، المغرب، تونس، تركيا، الضفة الغربية وقطاع غزة، إسرائيل) شرط أن تكون بين مصر وهذه الدّول اتفاقية تجارة حرّة، بينما استفادت تونس والجزائر والمغرب من قاعدة التراكم المتعدّد. أما الفترة الانتقالية لتطبيق حقوق الملكية الفكرية فقد حدّدت في الأردن والجزائر من 5 إلى 7 سنوات من بدء التنفيذ، أما مصر وتونس فحددت بـ 4 سنوات.

في المقابل إنّ الاتفاقية لم تتضمن أي التزامات قاطعة على الإتحاد الأوربي في أغلب المجالات، ما عدا مجال حقوق الملكية الفكرية.

ثانياً: برامج ميدا لتمويل الشراكة الأورو- متوسطية (1995- 2006)

برامج "ميدا" هي الأداة الرئيسية للإتحاد الأوربي، في مجال تحقيق أهداف الشراكة الأورو- متوسطية المنصوص عليها في إعلان برشلونة نوفمبر 1995، حيث تسمح بتمويل كل المشاريع المدرجة في إطار التحول الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، وتسهر اللجنة الأوربية (باعتبارها الجهاز التنفيذي لميزانية الإتحاد الأوربي في المجال الاقتصادي والمالي) على تمويل المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الوطني أو الجهوي بالتعاون مع الدّول الأعضاء، ولعبت هذه البرامج دوراً هاماً في التمويلات المتعلقة بدعم الإصلاحات "دعم الميزانية، تطوير القطاع الخاص، عصرنة القطاع الصناعي... الخ" وذلك بهدف تهيئة اقتصاديات دول جنوب المتوسط لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، وتدعيم التعاون في المجال الثقافي والإنساني[1].

حيث غطى برنامج (MEDA) الأول والثاني الفترة (1995- 2006)، ثمّ بعدها عوّض بأداة مالية جديدة سميت بسياسة الجوار الأوربية، والتي بدأت في سنة 2007 وستنتهي في سنة 2013.

1- برنامج ميدا I:

---

* إنّ الفرق بين التراكم القطري والتراكم المتعدد الأطراف أنّ هذا الأخير يتطلب مستندات أكثر من متطلبات التراكم القطري. فقد يطلب من موردي المدخلات معلومات مفصلة في ظل التراكم المتعدد الأطراف، بينما في ظل التراكم القطري يكتفي بشهادة منشأ وتحديد أي شركة استوردت المدخلات.

[1] Les activités de l'union européenne – synthèse de la législation: "**programme MEDA**", le site: www.europa.eu/scadplus.

صدر برنامج ميدا I عن طريق التنظيم المؤرخ في 23 جويلية 1996، وفي إطاره تمّ تحديد مبلغ مالي إجمالي للمساعدات المالية قدّر بـ 4685 مليون وحدة نقدية أوربية خلال الفترة (1995-1999)، تمّ صرف حوالي 25% من الإعتمادات التي تعهد بها الإتحاد فقط بالتعاون الثنائي، والجدول الموالي يوضح المبالغ المخصصة لكل بلد في إطار برنامج ميدا I.

الجدول (I-6):يوضح المبالغ المخصصة لكل بلد في (MEDA-I) للفترة(1995-1999)

مليون أورو

التعاون الثنائي	الالتزامات	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الالتزامات
الجزائر	164	30	% 18.2
مصر	686	157	% 22.8
الأردن	254	108	% 42.5
لبنان	182	01	% 0.5
المغرب	656	127	% 19.3
تونس	428	168	% 39.2
سوريا	99	0	% 0
فلسطين	111	54	% 48.6
بقية الدّول*	855	230	% 27
المجموع	3435	890	% 26

Source: commission Européenne, Rapport Finale Volume1, MEDAII, juin 2009 sur le site: http://ec.europa.eu/europeaid/how/evaluation_reports/2009/1264_doos_en.htm, p95.

من خلال الجدول يتّضح لنا أنّ المدفوعات الفعلية من هذه المخصصات هي 890 مليون أورو بنسبة 26%، وأنّ إجمالي المبالغ المدفوعة للدول العربية المتوسطية بلغ 660 مليون أورو بنسبة 74% من إجمالي المبالغ المدفوعة، بالإضافة إلى أنّ الدول المتوسطية لم تستطع استخدام المبالغ المخصصة لها، فسوريا مثلاً لم تستخدم الأموال المخصصة لها إلاّ في حدود تقترب من الصفر أي أنّها لم تحصل على أي مساعدات مالية خلال الفترة (1995- 1999)، أما الجزائر فلم تستخدم سوى 18.2%، كما يتّضح أنّ أكبر نسبة استفادت منها السلطة الفلسطينية 48.6%، والمشكلة ليست في نقص الأموال وإنما عدم قدرة هذه الدّول في إنفاقها في مشاريع تنموية، إضافةً إلى بطئ وتيرة الإصلاحات التي تمّ الشروع فيها ونسبة التقدم في المفاوضات مع الإتحاد الأوربي بشأن اتفاقيات الشراكة، فالدول التي وقعت عقود الشراكة آنذاك استفادت من تمويلات جد معتبرة، أي أن هناك علاقة بين معدل استخدام هذه الأموال وسرعة المفاوضات الخاصة بتوقيع اتفاق الشراكة مع الإتحاد كما هو الحال بالنسبة لسوريا.

2- برنامج ميدا II:

* **بقية الدّول الأخرى هي:** مالطا، تركيا، إسرائيل، قبرص.

صدر برنامج ميدا II عن طريق التنظيم المؤرخ في 27 نوفمبر 2002، وفي إطاره تم تحديد غلاف مالي يقدر بـ 5330 مليون أورو للفترة (2000– 2006) وهو مبلغ يعد مرتفعًا نوعًا ما مقارنة بـ ميدا I (4865 مليون أورو)، وفي إطار هذا البرنامج تم صرف حوالي 90% من الإعتمادات التي تعّهد بها الإتحاد الأوربي وهي نسبة مرتفعة مقارنة بـ ميدا I (25%)، وجاء هذا البرنامج (MEDA II) بعد تقييم مرحلة (MEDA I) ومحاولة الإتحاد الأوربي تدارك النقائص التي أظهرها سير برنامج (MEDA I) والذي استاءت له الكثير من الدول المتوسطية، هذه النقائص أجبرت الإتحاد على وضع برنامج MEDA II قصد تحسين العلاقة (تعهّدات– إنفاق) وذلك باعتماد إجراءات جديدة تتمثل في[1]:

– التركيز على التسيير المحلي للبرنامج بواسطة بعثات الإتحاد الأوربي في الدول الشريكة.
– تقوم كل دولة بوضع برامج تأشيرية متعدّدة السنوات يعاد النظر فيها كل سنتين أو ثلاث سنوات.
– برمجة المشاريع لعدد محدود من الأولويات يتمّ تحديدها بالتشاور مع الدول المستفيدة في إطار إستراتيجية متعدّدة السنوات.
– وضع مخططات مالية تعكس أو تعبّر عن الأولويات المحدّدة من طرف كل دولة متعاقدة.

الجدول رقم (I-7): يوضّح المبالغ المخصصة لكل بلد في (MEDA II) للفترة(2000– 2005) مليون أورو

الدول المستفيدة	الالتزامات	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى الالتزامات
الجزائر	338.8	66.3	% 19.5
مصر	592.5	342.3	% 57.8
الأردن	331.8	200.2	% 60.4
لبنان	132.7	45.6	% 34.4

[1] Louis LePensec, **la partenariat euro-méditerranée: Grand espoirs modestes résultats**, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE, http://www.euromed.net/MEDA/évaluation/MDP/default.htm.p17.

المغرب	982	576.2	% 58.7
سوريا	179.8	84.7	% 47.1
تونس	517.5	282.5	% 54.6
فلسطين	522.4	498	% 95.3
مجموع الشراكة الثنائية	3597.6	2095.8	% 58.3
التعاون الإقليمي	904.4	627.1	% 69.3
المجموع الكلي	4502	2722.9	% 60.48

Source: Le bilan du programme MEDA- les notes d'alerte de centre international de hautes études agronomiques méditerranéenne, Bruxelles, N°22, 2006, p02.

من خلال قراءتنا للجدول السابق نلاحظ ما يلي:

- إنّ الدول العربية المتوسطية حصلت على 81.41% من إجمالي الالتزامات المخصصة للفترة (2000- 2005) وتمركز هذه الالتزامات بالنسبة للمغرب بنسبة تفوق 21%.
- إنّ المدفوعات الفعلية من المخصصات هي 2723 مليون أورو فقط بنسبة 60.5% من إجمالي المبالغ المدفوعة، أي أنّ إجمالي قيمة المبالغ التي تمّ دفعها بالفعل أكثر من ثلاثة أضعاف ونصف إجمالي المبالغ التي دفعها طيلة فترة برنامج MEDA I.
- تم تخصيص حوالي 82% من الموارد المخصصة لـ ميدا II على المستوى الثنائي إلى الشركاء المؤهلين للحصول على تمويل ثنائي، وتم تخصيص 18% المتبقية من الموارد للأنشطة الإقليمية بمبلغ 627 مليون أورو وهو مبلغ متواضع جدًّا.
- إنّ حجم هذه المساعدات يترجم أهمية التي يمنحها الإتحاد الأوربي لعلاقاته مع جيرانه المتوسطين، مع العلم أنّ حوالي نصف هذه المساعدة موجه إلى تدعيم برامج الإصلاح الرئيسية التي ترمي إلى الازدهار.

ثالثاً: السياسات الجديدة للإتحاد الأوربي (سياسة الجوار)

إنّ سياسة الجوار الأوربية جاءت لسد النقص في الشراكة الأورو- متوسطية في مجال العلاقات الثنائية، وتحمل هذه السياسة في طياتها توجه سياسي ملموس أكثر منه في اتفاقيات الشراكة الثنائية الأورو- متوسطية حيث نشرت اللجنة الأوربية أول تصريح لها يتعلق بسياسة الجوار بعنوان "أوربا توسيع الجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيران الشرق والجنوب"، تضمّن هذا

التصريح الإعلان أنّه ابتداءً من مايو 2004 سيدخل الإتحاد الأوربي مرحلة جديدة حيث سيصبح عدد سكانه 450 مليون مواطن وناتجه الداخلي الخام يصل إلى 10.000 مليار، كما سيجاور الإتحاد الأوربي الموسع حوالي 385 مليون ساكن، موزعين على روسيا والدول الحديثة الاستقلال ودول جنوب وشرق المتوسط[1].

1- مفهوم سياسة الجوار الأوربي:

تقوم سياسة الجوار الأوربي على فكرة بسيطة تمّ تدشينها في قمة المجلس الأوربي، في كوبنهاكن يوليو 2003[2]، وفقاً لنص المادة 56: والتي تنص على ضرورة قيام الإتحاد الأوربي بإقامة علاقات ذات امتيازات لتأسيس منطقة تتمتع بالرخاء وحسن الجوار، وتستند إلى قيم الإتحاد الأوربي من خلال عقد وتنفيذ اتفاقيات محددة بين الدول المعنية، وتضم سياسة الجوار 25 عضو في الإتحاد الأوربي، والدول المرشحة للانضمام إلى جانب 16 من الجيران المباشرين للإتحاد الأوربي من ناحية البر والبحر (الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا،إسرائيل، الأردن لبنان، ليبيا، مولدوفيا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، أوكرانيا)، إلا أن العلاقات مع روسيا المجاورة تتطور من خلال شراكة إستراتيجية تغطي أربعة "مجالات مشتركة" بدلا من أن تتطور من خلال سياسة الجوار الأوربية[3].

2- أهداف سياسة الجوار الأوربي:

تحمل سياسة الجوار الأوربي في طياتها الأهداف التالية[4]:

- دعم إستراتيجية التنمية القومية للدول الشراكة.
- اندماج الدول الشراكة في الإتحاد الأوربي وفي التركيبة الاجتماعية.
- دعم آليات اتفاقيات الشراكة الأوربية مع دول العالم.
- تعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق.
- خلق منطقة من الازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الإتحاد بعلاقات تعاونية وسلمية مع جيرانه.

ويتمثل الهدف الأساسي من وراء هذه السياسة في إيجاد حلقة من الأصدقاء حول حدود الإتحاد الأوربي الموسع فضلاً عن أنّها تمثل عرضاً متاحاً لكافة الدول المجاورة غير الراغبة في الانضمام إلى الإتحاد الأوربي، يعني أن أفاق انضمام دول أوربا الشرقية للإتحاد هو المحرك

---

[1] خليفي عبد النور، **الشراكة الاقتصادية- الأورو- متوسطية المنجزات والعوائق**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات، العدد 15، 2010، ص118.

[2] Communication from the commission: **paving the way for a New Neighborhood Instrument**, July 2003.

[3] www.journalismnetwork.eu/index.php/_23_ar/purpose/european_neighbourhood_policy/.

[4] Bernard Hoekmen (2005), "**from euro-med petnership to European neighborhood: deeper integration a la carte and economic development**", the Egyptian centre for economic studies, working paper. N°103, July 2005.

الأساسي، في حين أنّ دول سياسة الجوار ليس لديها أي أمل للانضمام، وبالتالي سيصبح همها الأكبر الظفر ببعض المساعدات.

3- عناصر (محاور) سياسة الجوار الأوربي[1]:

- **الورقة الإستراتيجية "مايو 2004"**: والتي تضع المبادئ والنطاق الجغرافي ومنهجية تنفيذ سياسة الجوار الأوربي، والقضايا المتعلقة بالتعاون الإقليمي.
- **خطط العمل "ديسمبر 2004"**: وتمثل خطط العمل أدوات رئيسية في عملية جعل الإتحاد الأوربي أكثر قربا، وتفاعلا معه حيث تقوم خطط العمل من منطلق مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة، وتكمن الفوارق في الوضع الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد، ويقترح الإتحاد الأوربي إحكام الشراكة بناء على طلب الشركاء، إذا رغب الشريك بالتقدم سريعاً في عمليات الإصلاح، فستكون العلاقة وطيدة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحاً، أما إذا كان البلد أقل رغبة في التغيير فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية، كما أنّ علاقة الشراكة مشروطة بالنتائج أو بالأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة، ليس من حيث التمويل فقط وإنما أيضاً من حيث المساعدات التقنية والشراكة في البرامج الأوربية. إذاً فالبعد التعاقدي يعتبر بنيوياً بالنسبة لسياسة الجوار الأوربية، مثلها مثل أية سياسة جوار بشكل عام، كما يسبق إعداد خطط العمل، دراسة حال تنقدها المفوضية الأوربية "تقدير عن كل بلد" ويشكل هذا التقييم قاعدة لصياغة خطة العمل، أما مدة خطة العمل فهي خمس سنوات، ماعدا بالنسبة لإسرائيل، مولدافيا وأوكرانيا (ثلاث سنوات).

كما أنه تتم عملية مراجعة دورية لمراقبة تنفيذ خطط العمل وهو ما يجعلها مرجعاً هاماً لمخصصات المساعدات المالية تحت آلية (الجوار الأوربي وأداة الشراكة).

- **الجوار الأوربي وأداة الشراكة:** لقد حظيت السياسة الأوربية للجوار بآلية مالية مؤقتة حتى غاية 2006، ثم بالآلية الأوربية للجوار والشراكة (IEVP) التي صدرت عن طريق التنظيم الأوربي رقم 2006/1638 وذلك للفترة الممتدة من 2007 إلى 2013 بغطاء مالي يقدر بـ 16.729 مليار أورو، وهي أداة مالية جديدة ستحل محل برنامج MEDA في الدول الشراكة في سياسة الجوار.

- **عنصر التعاون عبر الحدود[2]**: يعد سمة إبداعية لأداة الشراكة والجوار الأوربية التي ستسمح بتمويل "برامج مشتركة" تجمع معاً مناطق مؤهلة لعضوية الإتحاد الأوربي ودول شريكة له.

---

[1]- أحمد محسن حسن صياد، **الرأي العام والشراكة الأورو- متوسطية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2006، ص 50.

[2] http://www.ec.europa.eu/comm/_europeaid/peojectsenpi_cross_border/index_en.htm.

- **تقارير الدول:** وتغطي هذه التقارير التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والإصلاحات المرتبطة بها، وتعكس الوضع السياسي والاقتصادي والمؤسسي في الدول، وترتكز على المناطق ذات الأولوية في سياسة الجوار الأوربي.

المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والإتحاد الأوربي(من مرحلة التعاون إلى مرحلة الشراكة)

تعود أولى العلاقات الرسمية التي ربطت الجزائر بالإتحاد الأوربي إلى عام 1976، حيث ارتبطت الجزائر باتفاق للتعاون الاقتصادي مع الجماعة الاقتصادية الأوربية، والذي استمر لمدة 20

سنة، مدعماً ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات، إنّ اتفاقية التعاون بقيت سارية المفعول حتى سنة 1995 وهو تاريخ انطلاق مسار برشلونة للشراكة الأورو– متوسطية، حيث تحرّكت دول أوربا تجاه دول المتوسط و من بينها الجزائر عارضة مشروع جديد للعلاقات أخذ شكل "اتفاق مشاركة" ، وقد انطلقت المفاوضات الرسمية بين الطرفين أي الجزائر والإتحاد الأوربي في مارس 1997، ونتيجةً لاختلاف وجهات النظر حول كيفية معالجة الملفات المهمة، تم تجميد هذه المفاوضات لتستأنف من جديد في 19 ديسمبر 2001 ونفي التفاوض متواصل إلى أن وقعت الجزائر اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوربي في 2002/04/22 وبهذا تكون الدولة السابعة عربياً والثالثة مغربياً، التي تبرم هذا النوع من عقد الشراكة، الذي دخل حيز التنفيذ اعتبارا من سبتمبر2005.

المطلب الأول: العلاقات الأورو– جزائرية في إطار التعاون الشامل

كانت الجزائر تحتل مركزاً خصوصياً إزاء المجموعة الأوربية في بداية ظهورها، وذلك لوراثة المرحلة الاستعمارية التي وضعت الاقتصاد الجزائري في ارتباط مباشر مع الاقتصاد الفرنسي – وبالتالي مع الاقتصادات الأوربية– هذا الارتباط جعلها لا تحتاج إلى إمضاء اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوربية خلال الستينات[1]، على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، واستفادت الجزائر من أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوربية، لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوربية وخاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية، وهذا ما جعل الجزائر تقرر انطلاقاً من 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوربية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الجديدة للمجموعة الأوربية[2].

أولاً: الإطار العام لاتفاقية التعاون

1– أهداف (مضمون) اتفاق التعاون:

تحدد المادة الأولى من اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الأوربية أن الهدف من الاتفاقية هو تعزيز التعاون الشامل بين الطرفين المتعاقدين، بغرض الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للطرفين والمساعدة على تقوية العلاقات بينهما، وضمن هذا الاتفاق تلتزم الدول المغاربية (تونس، المغرب، الجزائر) بقاعدة الدولة الأولى بالرعاية دون الالتزام بمبدأ المعاملة بالمثل، فتعطي

[1] ـ فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**، مرجع سابق، ص99.

[2] -Bishara Khader (2001), **le partenariat euro_méditerranéen: le processus de Barcelone**, une synthèse de le problématique, in Bichara khader, ed le partenariat euro_méditerranéen vu sud, haramattan, paris, p15.

الطرف الأوربي التفضيلات التي قد تمنحها إلى طرف آخر تفوق ما تتضمنه، كما تلتزم بتطبيق قاعدة المعاملة الوطنية التي تنص عليها المادة (3) من اتفاقيات (GATT)، ومن جهة أخرى يسمح لها أن تفرض رسوم جمركية أو رسوماً مماثلة أو فرض قيود إذا ما تطلبتها احتياجات التنمية عامة أو لبعض القطاعات، وتجيز الاتفاقيات تطبيق ما تتضمنه المادة (6) من اتفاقيات (GATT) بشأن مقاومة الإغراق، والهدف النهائي من هذه الاتفاقيات هو تحرير المبادلات بين الطرفين.

2- الجانب التجاري في إطار اتفاقية التعاون:

لقد أولت اتفاقية التعاون أهمية كبيرة للجانب التجاري، وقد تضمن الاتفاق التجاري الموقع بين الجزائر والمجموعة الأوربية في 26 أفريل 1976 البنود التالية[1]:

- سعي الاتفاق إلى تحقيق هدفين أساسيين في المجال التجاري الأول يتمثل في النهوض بالتبادل التجاري بين الجانبين، أما الهدف الثاني فهو العمل على تحقيق التوازن في المبادلات التجارية بين الطرفين ويتم تحقيق ذلك من خلال التخفيضات في التعريفة الجمركية لمجموعة من المنتجات بغرض تشجيع الصادرات الجزائرية ويميز الاتفاق في أحكامه بين المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية على النحو التالي:

- بالنسبة للمنتجات الصناعية والمواد الأولية:

يسمح الاتفاق بدخول المواد الأولية والمنتجات الصناعية ذات الأصل المغاربي إلى أسواق المجموعة الاقتصادية الأوربية من دون قيود كمية، وينطبق ذلك على كل من المنتجات الصناعية الجزائرية ماعدا عدد محدد منها كما جاء في نص المادة (9) من الاتفاق[2]، وذلك من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية أو الرسوم المماثلة الأخرى.

أما بالنسبة للمواد الأولية التي تشكل حصة الأسد للصادرات الجزائرية، فقد كانت المزايا الممنوحة من طرف هذا النظام محدودة، لأن أغلب هذه المنتجات كانت تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من كافة الحقوق بموجب نظام التفضيلات المعمم، وإن كانت هذه التفضيلات قد تبدو ذات أهمية فإن تأثيرها محدود للغاية، نظرا لضعف طاقة التصدير الصناعية، فالأفضليات الممنوحة للجزائر لا تغطي سوى من (6%-8%)[3] من الصادرات الإجمالية (المنتجات الزراعية والصناعية)، لأن أغلبية الصادرات الجزائرية مشكلة من البترول-الغاز، وهذه الأخيرة تدخل سوق المجموعة الأوربية معفية من مختلف الرسوم الجمركية والحقوق المماثلة.

- بالنسبة للمنتجات الزراعية:

تضمن الاتفاق تخفيض الحقوق الجمركية تتراوح بين 20% و 100% لبعض المنتجات الزراعية ومثال ذلك تخفيض بنسبة 80% من الرسوم الجمركية المفروضة على الخضر والفواكه

---

[1] -La commission européenne, **direction générale de 30 l'information**, **Aléria coopération agreement Europe**, bruxelle, 1980, p9.

[2] - صباح شنايت، **الشراكة الأورو- متوسطية، انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية – حالة دول المغرب العربي**، مرجع سابق، ص244.

[3] - فتح الله ولعلو، **الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية**، مرجع سابق، ص118.

الجزائرية المصدرة إلى أوربا، وكذلك تحديد سقف سنوي لدخول بعض المنتجات الزراعية وفي حالة تجاوز هذا السقف يعاد فرض الحقوق الجمركية (نظام الحصص) ومثال ذلك الخمور الجزائرية التي لم تدخل إلى الأسواق الأوربية في حدود حصة جمركية مقدرة ما بين 250000 و 450000 هكتولتر خلال فترة خمس سنوات مع تخفيض للرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسبة 80%[1].

أن الاتفاق التجاري المبرم بين المجموعة الأوربية والجزائر ليس اتفاق لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين كما هو الحال مع بعض دول البحر المتوسط (إسرائيل مثلا) وإنما هو اتفاق تفضيلي تقدم من خلاله الجزائر لدول المجموعة الأوربية حق الدولة الأولى بالرعاية مع عدم التمييز بين الدول الأعضاء، مع الاستثناء في هذا الحق في حالة انضمام الجزائر إلى اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة أخرى.

3- الجانب التقني والمالي:

إن اتفاق التعاون الذي أبرمته الجزائر مع المجموعة الاقتصادية الأوربية كان ذو طابع تجاري مدعما ببروتوكولات مالية تتجدد بصورة دورية كل خمس سنوات، والتي بلغ عددها أربعة بروتوكولات، الهدف منها تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المدرجة ضمن التعاون الاقتصادي والتقني، حيث استفادة الجزائر من مبلغ إجمالي قدر بـ 949 مليون (ECU) خلال الفترة 1978-1996 منها 309 مليون (ECU) في شكل إعانة مالية من المجموعة الاقتصادية الأوربية، و 640 مليون (ECU) قروض ممنوحة من البنك الأوربي للاستثمار، في شكل قروض خاصة بشروط تفصيلية بمعدلات فائدة ميسرة في حدود 1% ومدة تسديد طويلة الأجل تصل إلى 40سنة، مع الإشارة إلى أنه تم إضافة 95مليون (ECU) إلى البروتوكول المالي الرابع تم تقديمها في إطار ما يعرف بـ "السياسة الأورو-متوسطية المجددة"، والتي تم إدخالها فيما بعد ضمن برنامج (MEDA)، الجدول التالي يوضح المبالغ المخصصة للجزائر:

الجدول (I-8): يوضح المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار البروتوكولات المالية الموقعة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية للفترة 1976-1996 (مليون ايكو)

البروتوكولات / شكل المساعدة	الأول	الثاني	الثالث	الرابع
	1976-1981	1981-1986	1986-1991	1991-1996
المساعدات الممنوحة من الميزانية الأوربية	44	44	56	70
قروض البنك الأوربي للاستثمار	70	107	183	280

[1] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص63.

المجموع	114	151	239	350

Source: données de la délégation européenne en Algérie: www.deldza.ec.europa.eu

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن 67% من المساعدات هي عبارة عن قروض من البنك الأوربي للاستثمار و 33% الباقية هي مساعدات ممنوحة من الميزانية الأوربية، كما نلاحظ أن المساعدات المالية تزداد من بروتوكول مالي إلى آخر (الزيادة في القروض أكبر من الزيادة في المساعدات)،حيث بلغت هذه الزيادة 47% بين البروتوكول الثالث والرابع، حيث يدخل البروتوكول الرابع ضمن السياسة الأوربية المتوسطية المجددة، لذلك حددت اللجنة الأوربية أن تمويل المشاريع سيتحدد ما بين بنك الاستثمار الأوربي والمساعدات الأوربية حس الاتجاهات التالية على التوالي ويدعم مشاريع القطاعات الثلاث التالية[1]:

1. تخفيض الارتباط والتبعية الغذائية.
2. تنمية القطاع الإنتاجي خاصة الصناعي.
3. حماية البيئة.

وقد تم تخصيص 60% من إجمالي المبالغ المالية الممنوحة خلال الفترة (1978-1996) لتمويل المشاريع المتعلقة بالبنيات التحتية و 11% لتمويل المشاريع الخاصة بقطاع المياه والري في حين وزعت المبالغ الباقية لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية أخرى مثل الصناعة والزراعة والتعليم.

ثانياً: تقييم التعاون الاقتصادي والمالي في إطار السياسة المتوسطية الشاملة والمتجددة

1- تقييم التعاون التجاري:

إن اتفاق التعاون المبرم بين الجزائر والمجموعة الأوربية سنة 1976 يركز في جانبه التجاري على الصادرات من أصل زراعي والمنتوجات الصناعية والمواد الأولية، وذلك باستفادتها من النظام التفضيلي الذي سرعان ما تم التخلي عنه بسبب السياسة الفلاحية المشتركة للمجموعة الأوربية، بالإضافة إلى القيود التي وضعتها المجموعة الاقتصادية على الواردات الزراعية، مثل

الأسعار المرجعية التي تحددها المجموعة الأوربية كل سنة للمواد الزراعية ذات الحساسية الكبرى بالنسبة للمنتوجات الأوربية بهدف حمايتها، لإضافة إلى التوقيتات الزمنية التي وضعتها المجموعة الأوربية والتي من خلالها تمنح تسهيلات جمركية وتجارية للسلع الفلاحية المتوسطية، وهو ما لم يخدم الدول المتوسطية عامة نظراً لتقارب مواسم الإنتاج بينهم وبين الاتحاد والأوربي.

إن القيود السابقة أثرت سلبا على مجمل اقتصاديات الدول المتوسطية وذلك بزيادة العجز في الموازين التجارية ماعدا الجزائر والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (I-9) الميزان التجاري لدول شمال إفريقيا اتجاه الاتحاد الأوربي خلال اتفاقيات التعاون للفترة 1975 -1995 (مليون دولار)

---

[1] -Bichara Khader, **le partenariat euro_méditerranéen: le processus de Barcelone**, référence a déclaré, p24.

البلد	الرصيد التجاري				
	1975	1981	1987	1992	1995
الجزائر	841−	578−	1347+	3895+	1750+
المغرب	232−	817−	2691−	1545+	500+
تونس	301−	999−	581−	2722−	1318−
مصر	−	793−	3713−	1483−	2985−

Source: femise, le partenariat euro-méditerranéen

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الرصيد التجاري للجزائر تحسن سنة 1987، وذلك لانخفاض الواردات الجزائرية من المجموعة الأوربية خصوصا في الفترة (1985−1988) من 7383 مليون ايكو سنة 1985 إلى 3705 مليون ايكو سنة 1988، ويرجع سبب ذلك إلى سياسة التقليل من الواردات التي انتهجتها السلطات آنذاك لقلة الموارد المالية الناتجة عن قلة المداخيل من الصادرات الهيدروكربونية ولانخفاض أسعار البترول في منتصف الثمانينات، لأن المنتجات الطاقوية تمثل حصة الأسد في هيكل الصادرات الجزائرية إلى أوربا، وهو ما يعني أن الجزائر بلد أحادي التصدير، وهذا يدل على هشاشة تأثير الاتفاقية المنعقدة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوربية، في جانبها المتعلق بالقطاع الفلاحي وهو الجانب الأساسي، لضعف القطاع الزراعي الجزائري الذي لن يستطيع حتى ضمان احتياجات السوق المحلية من مختلف المنتجات الزراعية.

أما بقية الدول المتوسطية عانت من عجز تجاري تجاه الاقتصاد الأوربي وذلك راجع لزيادة وارداتها من المنتجات الصناعية الأوربية وتراجع صادراتها الزراعية بسبب القيود المفروضة.

2− تقييم التعاون المالي والتقني:

عند تقييمنا للتعاون المالي الأوربي الجزائري خلال الفترة 1976−1996 في إطار البروتوكولات المالية الأربعة، نلاحظ أنه بالرغم من الزيادة الملحوظة التي عرفها كل من البروتوكول المالي الثالث والرابع عن سابقيه، حيث انتقلت الموارد المالية من 239 مليون ايكو في البروتوكول الثالث إلى 350 مليون ايكو في البروتوكول الرابع أي بنسبة 46.45%، فإن معظم المساهمة الأوربية تستند على قروض البنك الأوربي للاستثمار على حساب جانب الهبات

والإعلانات وتبدو من جهة أخرى محدودية الفعالية لأنها لم تعالج مشكلة المديونية، إضافة إلى أنه لم يتم تسديد ما تم تخصيصه كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول (10-I) مساعدات الاتحاد الأوربي للجزائر وفقاً للبروتوكولات الأربعة للفترة (1978−1996) **مليون ايكو**

البروتوكول	المبالغ المخصصة	المدفوعات	% المدفوعات إلى إجمالي المخصصات
البروتوكول الأول 1978–1981	114	97	83
البرتوكول الثاني 1981–1986	151	92	65
البروتوكول الثالث 1986–1991	239	38	16
البروتوكول الرابع 1991–1996	350	35	10

Source: commission européenne

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ أنه لم يتم تسديد ما تم تخصيصه للجزائر، حيث قدرت هذه النسبة 83% في البروتوكول المالي الأول، لتنخفض إلى 65% في الثاني، ثم إلى 16% في الثالث، لتصل إلى 10% في البروتوكول الرابع، وذلك راجع لانخفاض في عملية تسديد القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار، حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية خلال (1976–1996) سوى 40% من إجمالي هذه القروض.

ويعود سبب ضعف نسبة التسديد وعدم كفاية هذه المساعدات إلى مجموعة من العوامل منها:

- الثقل البيروقراطي للإجراءات الإدارية الخاصة بتسيير هذه المساعدات على مستوى المجموعة الأوربية، إضافة إلى نقص التأطير لدى موظفي المجلس الأوربي لتسيير الإجراءات.
- تباطؤ الجزائر في تنفيذ المشاريع حسب الرزنامة الزمنية المحددة، وعدم الالتزام ببعض الشروط المرتبطة بمنح المساعدات، كشرط إبرام عقود شراء سلع معينة.
- اهتمام المجموعة الأوربي بدول أوربا الجنوبية (اسبانيا، اليونان، البرتغال) بعد انضمامها للمجموعة ودول أوربا الشرقية بعد تفكك المعسكر الاشتراكي من خلال منحها مساعدات مباشرة.

وعلى العموم إن اتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوربية والجزائر، أكدت ضعف الدور الأوربي في مساعدة الجزائر على تأهيل اقتصادها، لأنها لم تؤدي إلى تغيرات ملحوظة في الاقتصاد الجزائري، كما أن أغلب اقتصاديات الدول المتوسطية عرفت تراجعا في ميزان مدفوعاتها، وتدهور في الأوضاع الاجتماعية وظهور مشاكل على مختلف الأصعدة، جعلت من المجموعة الأوربية تحاول احتواء هذه المشاكل وتطرح مفهوما جديدا تبني عليه العلاقات بين الطرفين، وهذا ما جاء في المعالم الأساسية لندوة برشلونة 1995.

المطلب الثاني: اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية

لقد أدخل الاتحاد الأوربي في تعامله مع الدول المتوسطية مفهوم الشراكة بدل مفهوم التعاون الذي كان سائدا في السبعينيات، هذه الشراكة بلورها مؤتمر برشلونة الذي انعقد سنة 1995، وتعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوربي وذلك لطول فترة المفاوضات التي اتسمت بالفتور أحيانا وبالانقطاع أحيانا أخرى، لتنتهي هذه المفاوضات يوم

2001/12/05 حيث تم التوقيع الرسمي على اتفاق الشراكة يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالونسيا الاسبانية، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من الفاتح سبتمبر 2005.

أولاً: مسار المفاوضات الأورو–جزائرية لعقد اتفاق الشراكة

لقد مرت المفاوضات الأورو–جزائرية لعقد اتفاقية الشراكة بثلاث مراحل:

1- بداية المفاوضات الأورو- جزائرية 1993–1997: لد طلبت الجزائر منذ 31 أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوربي على غرار باقي الدول المتوسطية بهدف عقد اتفاقية الشراكة، في الوقت الذي تحركت فيه دول أوربا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك المشروع الشرق أوسطي، وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوربي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى إلى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة والصناعة والخدمات والتعاون الاقتصادي والمالي والتعاون الاجتماعي والثقافي، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وفي مطلع سنة 1997 توقفت أعمال الورشات السابقة نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية والسياسية.

2- الانطلاقة الرسمية لمفاوضات (1997–2001): إن الانطلاقة الرسمية للمفاوضات الأوربية الجزائرية لعقد اتفاق الشراكة كانت ببروكسل في 4–5 مارس 1997 وعقدت الجولة الثانية والثالثة يومي 21 و23 أفريل، 27 و28 مايو 1997 على التوالي دون أن تفسر على نتائج واضحة، وتوقفت المفاوضات لمدة ثلاث سنوات، ويعود ذلك إلى أن الجزائر تحاول كل مرة أن يتفهم الاتحاد الأوربي خصوصيات اقتصادها، وبنية تجارتها الخارجية المعتمدة أكثر على المحروقات بأكثر من 90% ، والتي رفضت من طرف الاتحاد الأوربي.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات الجلسة الرابعة بتحفيز من الطرف الجزائري، وتميزت المفاوضات بسرعة انعقادها، حيث تم عقد 14 جولة مفاوضات إلى غاية انتهائها في 05 ديسمبر 2001.

3- نهاية المفاوضات وإبرام اتفاق الشراكة: بعد عدّة جولات من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوربي لعقد اتفاق الشراكة، وبالضبط في الجولة السابعة عشر تخطى المفاوضون عدد من القضايا، حيث تم التنازل عن مبدأ خصوصية الاقتصاد الجزائري، فيما قبل الطرف الأوربي إدراج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، بعد استكمال جولات المفاوضات تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوربية ببروكسل، والتوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا (Valance) الاسبانية من طرف عبد العزيز بالخادم وزير الخارجية الجزائري وChris Patten وكذا

وزراء خارجية الاتحاد الأوربي، بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على هامش الندوة الخاصة لوزراء خارجية الدول المتوسطية، وقد قامت الحكومة الجزائرية تحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ تنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاق وكذا دعم إجراءات الرقابة التنافسية وجمع المعلومات الإحصائية، وقبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 1سبتمبر 2005، تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوربي كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005.

ثانياً: محددات التوجه نحو الشراكة الجزائرية الأوربية

إن توقيع اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية ودخولها حيز التنفيذ ابتداء من سبتمبر 2005 يعد أمراً حتميا فرضته إلى جانب مكانة الاتحاد الأوربي كشريك تجاري أول، رغبة الطرفين في تعميق تعاونهما السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا تبرز محددات التوجه نحو الشراكة الأورو– جزائرية بالنسبة للطرفين:

- **بالنسبة للجزائر:**

– الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بالارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية الدولية المحركة للتنمية الاقتصادية، إضافة إلى تأهيل الاقتصاد الجزائري لمواجهة المنافسة الخارجية خاصة وأن الجزائر مقبلة على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وذلك عن طريق التعاون الاقتصادي والمالي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

– الحصول على مساعدات وقروض لتمويل مشاريعها وجلب رؤوس الأموال، إضافة إلى الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه البنك الأوربي للاستثمار في هذا الإطار.

– التعاون في المجال الأمني وتبادل المعلومات لتخطي الظروف الأمنية الصعبة التي تعاني منها.

– الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا علمنا أن جل هاته الصناعات لازالت تعتمد على الإتحاد الأوربي
في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة و تقدر بـ 1.9، مما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيد المحلي و الدولي[1].

– التأخر التكنولوجي حيث لم يواكب الاستثمارات الثقيلة ذات الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا العالية، و من ثم ظلت قدرة الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات المتخلفة يعاني من قلة التحكم في التكنولوجيا وينتظر من مشروعات الشراكة مساهمة فعالة في سد هذه الثغرة، وتسهيل تحصيل التكنولوجيا الحديثة.

– فشل الجزائر في تنويع اقتصادها خلال السنوات الـ 15 الأخيرة، و الرغبة الملحة في جذب استثمارات حقيقية للخروج من حالة التبعية المطلقة للبترول، حيث تنظر إلى الشراكة أنها تسمح لها

[1] - براق محمد/ عبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، العدد الرابع، 2006، ص153.

بالحصول على الخبرة الضرورية للتنويع الاقتصاد ووضع حد للعمليات التجارية البسيطة بينها وبين الخارج .

– سعي الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي إلى المحافظة على شركائها التقليديين، حيث يعتبر الإتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر، ولا يضاهيه في هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر، حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوربي سنة 2005 حوالي 55% وبلغت نسبة واردات الجزائر من الإتحاد الأوربي لنفس السنة حوالي 55%[1]، والجدول التالي يبين تطور حجم المبادلات التجارية

بين الطرفين:

الجدول (I-11): يبين تطور حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي خلال الفترة 2003– 2005 (%)

البيان	2003	2004	2005
الصادرات	58.26	54.22	55.63
الواردات	58.77	55.15	55.28

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)– الجمارك الجزائرية، 2008.

- **بالنسبة لدول أوربا:**

– توسيع نطاق السوق الأوربية وذلك باقتحام أسواق جديدة، لذلك فإن انفتاح الأسواق أمامها يكون في مصلحتها، بحكم إنتاجها الضخم وضيق سعة أسواقها، وكذا قدرتها التنافسية على المستوى العالمي، وذلك ما يشكل ضرورة ملحة بالنسبة لها، ومن جهة أخرى إن معظم البلدان الشريكة وخاصة العربية لم تصل إلى تغطية الحاجات الملحة والضرورية لشعوبها من غذاء وملبس وصحة

وغيرها، وبالتالي إن توجه هذه البلدان نحو سياسة التحرير التجاري سوف يؤدي إلى خضوع سياسات التنمية فيها إلى المؤثرات الخارجية، والنتيجة هي أن أولويات التنمية سوف تتمحور لتتكيف مع منتجات الدول المتقدمة بفضل ما تمتلكه من قدرة تنافسية وتنوع إنتاجي[2].

– ضمان مصدر دائم للنفط والغاز باعتبار الجزائر تحتل المرتبة 13 عالميا من حيث الاحتياطات النفطية كما تعتبر ثاني مصدر للغاز إلى أوربا بعد روسيا بنسبة 30%.

– إيجاد حلول للتغلب على المشاكل السكانية في دول الجنوب، حيث أن عدد السكان في الدول المتوسطية الشريكة ارتفع بحوالي 70 مليون بين 1995–2008، منتقلين من 190 مليون في 1995 إلى 260 مليون في 2008، وسيصل إلى 400 مليون في غضون 2030، وبالتالي فإن هذا التزايد السكاني في هذه الدول سوف يؤدي إلى تزايد موجات الهجرة إلى دول الاتحاد الأوربي، خاصة الجزائر

---

[1] - وزارة التجارة الجزائرية ،2007.

[2] - ضياء مجيد الموسوي، **العولمة واقتصاديات السوق الحرة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005، ص169.

وتونس والمغرب، لقرب موقعها الجغرافي المقابل لدول القارة الأوربية وإلمام الكثير منهم باللغة الفرنسية بصفة خاصة، وترى المجموعة الأوربية أنه لابد من احتواء هذا التزايد عن طريق زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وتبني سياسات سكانية محكمة[1]، لإبقاء المهاجرين في بلدانهم بفتح فرص العمل بدل الهجرة إلى الاتحاد الأوربي.

– خلق منطقة من الازدهار وحسن الجوار ينعم في ظلها الاتحاد الأوربي بعلاقات تعاونية وسليمة مع جيرانه.

– التخفيف من المد الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية، وخاصة شمال إفريقيا.

– احتواء العنف الذي ينتشر في بعض البلاد المتوسطية عن طريق خطة لمحاربة الإرهاب، وذلك وفق نظرة الاتحاد الأوربي إلى أن أمن أوربا من أمن البحر الأبيض المتوسط، خاصة أن الجزائر عرفت اضطرابات أمنية خلال فترة التسعينيات.

المطلب الثالث: الجانب الاقتصادي و المالي لاتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية

لقد احتوت اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والإتحاد الأوربي 110 مادة شملت ثلاث جوانب أساسية: في البداية الجانب السياسي و الأمني، ثم الجانب الاقتصادي والمالي ليليه الجانب الاجتماعي والإنساني، وسنتناول في هذا الجزء الجانب الاقتصادي والمالي لما له من أثار مرتقبة على القطاع الصناعي موضوع الدراسة.

وقد تضمن الجانب الاقتصادي و المالي المحاور التالية:

أولاً: إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر و الإتحاد الأوربي

إن المادة السادسة من نص اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي، تنص على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين، وحددت مدة 12 سنة للتفكك الجمركي، من 2005

إلى غاية 2017، يضاف إليها سنتا إعفاء بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ بالنسبة للمواد الصناعية، أي بمعنى أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط، وهذا من خلال تنفيذ رزنامة اتفق عليها الطرفين حيث يكون التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية على أساس ثلاث قوائم وعلى ثلاث مراحل.

1- أبعاد عملية إقامة منطقة تجارة حرة:

يثير إنشاء منطقة تجارة حرة أربعة قضايا: الأولى الاتفاق على مسميات السلع وهي قضية التصنيف، والثانية تحديد السلع التي يشملها الإعفاء، وهي قضية المنشأ، والثالثة تحديد النمط الذي يتم وفقا له الإعفاء، وهي قضية التدرج الزمني، و الرابعة هي توزيع المنافع نتيجة تفاوت أثار المنطقة الحرة على الدول الأعضاء.

- **قضية التصنيف:**

---

[1] - سمير صارم، **أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة**، دار الفكر، سوريا، 2000، ص181.

إذ يكون هناك اتفاق على توحيد قواعد تصنيف السلع التي تشمل طبيعة المواد الداخلة فيها، ودرجة تصنيعها، ومجالات استخدامها، مع التمييز بين ما يعتبر ضروريا وما ليس كذلك، وذلك باستخدام معيار للتصنيف، يجري تقسيمه على أبواب ثم على فصول وفروع وبنود، بحيث يخصص لكل منها رقم يستدل منه على نوع السلعة، ويتم مراجعة هذا النظام بصفة مستمرة لإدراج السلع المستحدثة، ومراعاة التطور في العمليات الإنتاجية.

- **قضية المنشأ**[1]:

لا يعني تحرير التبادل التجاري أن تزال الرسوم والعوائق أما جميع المبادلات، نظرا لأن بعض المنتجات التي تصدرها دولة إلى شركائها في المنطقة هي إعادة تصدير لمنتجات دول أخرى من خارجها، ويترتب على إزالة الرسوم على مثل هذه السلع أمران غير مرغوبين:

أ- انحراف مسار التجارة، ويعني أن المنتجين الأصليين يتحايلون على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول مرتفعة الرسوم حيث تصبح أرخص مما لو استوردتها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل بالحسبان).

ب-ويترتب على ما تقدم، أن الدولة المستوردة تدفع ثمن السلعة المعاد تصديرها بالعملات الأجنبية، متضمنا ما تكون الدولة معيدة التصدير قد حصلت عليه من رسوم جمركية، بينما تحرم حكومتها من هذه الرسوم.

غير أن المشكلة تنشأ عندما تتضمن المنتجات المصدرة من دولة عضو إلى شريكة لها بعض المستلزمات المستوردة من دولة غير عضو، من هنا جاءت قاعدة التأكد من منشأ السلعة، حيث لا تعفى سلعة من الرسوم عند التبادل داخل التجمع إلا إذا صدرت لها شهادة منشأ تفيد أنها تستوفي الشروط المتفق عليها لإثبات إنها من إنتاج تم داخل الدول الأعضاء.

واعتبرت قواعد المنشأ جزءا أساسيا في اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية، كما جاء بالبروتوكول رقم 6 الملحق بالاتفاقية، حيث بينت الشروط والمتطلبات الدنيا للعمل أو التصنيع المطبقة على المواد التي لا تحمل منشأ لمنحها وضع المنشأ، وتعتبر المواد التالية ذات منشأ جزائري:

- المنتجات المصنعة بالكامل في الجزائر وفق ما جاء في المادة 6.
- المنتجات المتحصل عليها بالجزائر وتحتوي على مواد لم يتم التحصل عليها كليا شريطة أن تكون هذه المواد محل تشغيلات أو تحويلات كافية بالجزائر.
- توفر اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوربية نظاما تراكميا بين الجزائر و الإتحاد الأوربي .

وقد تضمن بروتوكول قواعد المنشأ بندا خاصا بالسلع المنتجة بالكامل في الدولة، والتي تكتسب مباشرة منشأ الدولة، بالإضافة إلى بند مفصل للمواد الأولية مثل المعادن الأساسية، والمنتجات الزراعية التي تم حصادها فيها، بالإضافة إلى الحيوانات الحية و الأسماك وجميع المنتجات

[1] ـ محمد محمود الامام، **الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات**، مرجع سابق، ص66- ص67.

المستخرجة من التربة الجزائرية أو من البحر وما تحته، ويتميز هذا البند بالسهولة والوضوح عند تحديد صفة المنشأ وفقا لبروتوكول قواعد المنشأ.

ولقد تضمنت الاتفاقية قائمة بعمليات التشغيل والتصنيع اللازم إجرائها على المواد الغير الناشئة حتى تتمكن من الحصول على صفة المنشأ، و الجدول التالي يعرض بعض الأمثلة.

الجدول (I-12) المجموعات السلعية والشروط المتعلقة بها

رقم المجموعة حسب البند الجزائري	تصنيف المنتج	التصنيع أو التشغيل اللازم إدخاله على المواد غير الناشئة لتكسب صفة المنتج	
الفصل 26	معدن خام، خشب.	عمليات التصنيع: تكون جميع المواد المستخدمة فيها مصنفة تحت بند آخر خلاف بند المنتج.	
البند 1740	سكر ومصنوعات سكرية.	عمليات التصنيع: تكون جميع المواد المستخدمة فيها مصنفة تحت بند جمركي آخر خلاف البند المنتج وقيمة المواد المستخدمة من الفصل 17 لا تتعدى 30%	

		من سعر المنتج تسليم باب المصنع*.	
البند 2716	زيت، البترول، زيوت الخام، مستحضرات غير معينة ولا تحتوي على أكثر من 70% من زيت البترول، وتتركب من عناصر قاعدية وزيوت وفضلات الزيوت.	عمليات التكرير أو العديد من المعالجات الخاصة معرفة في المدخل 72، أو عمليات أخرى، كل المواد المستعملة يجب أن تصنف ضمن نظام بند آخر خلاف بند المنتج، كل مرة المواد التي كان في البند تستعمل لكن لا يجب أن تتعدى 50% من سعر المنتج تسليم باب المصنع.	
البند 8420	صقل، تلميع الزجاج، أسطوانات الآلات.	عمليات التصنيع: يجب أن تكون قيمة المواد المستخدمة لا تتعدى 40% من سعر المنتج تسليم باب المصنع وتشير أن المنتجات التي تقع على نفس البند يجب أن لا تتعدى 25% من سعر المنتج تسليم باب المنتج.	عمليات التصنيع: المواد المستخدمة يجب أن لا تتعدى 30% من سعر المنتج تسليم باب المصنع.

Source: Direction des Relations Extérieurs et de la Coopération, L'Origine des Marchandises, L'Accord d'Association, Décembre 2004.

- **قضية التدرج:**

يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة في كل من دول المنطقة إلى منافسة مفاجئة، ولذلك يجرى عادة الاتفاق على أن تخفض الرسوم بصورة تدريجية على مدى فترة زمنية تستغرق عدة سنوات، وجاء في اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية أن المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بموجب دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، تكون بصفة تدريجية خلال فترة تقدر بـ 12 سنة، مما يسمح للأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بهذا التخفيض بتوفيق أوضاعها وفقا للتغيرات التي تحدثها المنطقة الحرة، كما يتيح فرصة تدبر الشؤون المالية ومواجهة ما تتعرض له الإيرادات العامة من نقص نتيجة تخفيض الرسوم على وارداتها من شركاتها.

- **قضية توزيع المنافع:**

إن خلق التجارة في منتج معين بمعنى أن تبدأ إحدى الدول الأعضاء في التوسع في إنتاجه وتصديره إلى باقي الأعضاء، قد يعني تعرض صناعات كانت قائمة قبل إنشاء المنطقة في بعض الدول الأعضاء إلى منافسة تحد من نشاطها، وتعرض اقتصاداتها إلى انكماش في الإنتاج وزيادة في

* **نلاحظ هنا تطبيق قاعدتين:** تغير البند الجمركي وشرط أن مدخلات الفصل 17 يجب أن لا تتعدى نسبة 30% من قاعدة النسب.

البطالة، مما قد يدفع هذه الدول إلى الانسحاب من المنطقة، خاصة إذا لم تجد أن بعض صناعاتها حظيت بقدرة مماثلة على التوسع و التصدير إلى باقي الإقليم، وهذا الأمر مهم بالنسبة للجزائر لأن سوقها محدود، حيث تأمل من وراء التكامل أن تقيم صناعات كبيرة الحجم اعتمادا على اتساع السوق الأوربية أمامها، فالدول الأكبر حجما لا تجد في أسواق الدول الصغيرة ما يغريها على أن تفتح أسواقها لها، وهي في نفس الوقت تكون أقدر على توفير وفورات خارجية تساعد على خفض تكاليف إنتاج عدد أكبر من الأنشطة، ومن ثم تستطيع استقطاب قدر أكبر من الصناعات الإقليمية، والتجارب تشير إلى أن التباينات في أنصبة الدول الأعضاء من منافع المنطقة الحرة، يحول الأمر في بعض الأحيان إلى صراع سافر[1].

لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسألة حرية التنقل الحر للسلع، وهذا بتبيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية، مع تحديد كيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل التجاري الحر، يحتوي هذا الباب على 3 فصول، وستة ملاحق وسبعة بروتوكولات.

2- تحرير حركة السلع الصناعية:

بالنسبة للصادرات من المنتجات الصناعية الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل، ودون أية قيود كمية أخرى بمجرد دخول الاتفاقية مرحلة التنفيذ، ويستثنى من هذا قائمة من السلع التي يعتبرها الاتحاد الأوربي حساسة وتحظى بمعاملة خاصة، والتي من بينها السلع النسيجية.

في حين أن تجارة المنتجات الصناعية الوافدة من الاتحاد الأوربي إلى السوق الجزائرية، فيتسم تحريرها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات الأثر المماثل ودون أية قيود كمية أو قيود أخرى بشكل تدريجي، أي على أساس مراحل زمنية من خلال الفترة الانتقالية وفق قوائم رئيسية تتحدد من خلالها نوعية السلع الصناعية وهذا بغية مساعدة الجزائر على الدخول الجيد إلى منطقة التبادل الحر وفق ثلاث قوائم[2].

القائمة الأولى:

وتضم المواد الأولية الصناعية ومدخلات بعض العمليات الإنتاجية، وتم إحصاء 2076 خطا تعريفيا منصوصا عليها في الفصول المحصورة بين 25-97 من دليل التعريفة الجمركية، وهي تمثل ما يقارب 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، كما تتمتع هذه المنتجات بحماية جمركية ضعيفة تتراوح ما بين 5% إلى 15% معرضة للتحرير ومعفاة نهائيا من التخليص الجمركي بعد 2005/09/01 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

القائمة الثانية:

---

[1] - محمد محمود الإمام، **الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات**، مرجع سابق، ص68.

[2]- الاتفاق الأوربي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين الجزائر من جهة والمجموعة الأوربية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، المادة9، الفقرة2.

تمثل هذه القائمة 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، وهي تتشكل أساسا من المواد الوسيطية وسلع التجهيز، ويكون التفكيك الجمركي على هذه المنتجات تدريجيا من سنتين إلى ست سنوات، بمعدل يتراوح بين 10% إلى 20% لكل سنة، أي أنه يتم تحرير المبادلات التجارية الخاصة بالمنتجات الواردة في هذه القائمة بشكل كامل حتى سنة 2013، وتضم هذه القائمة 100 منتج.

القائمة الثالثة:

وهي المنتجات الحساسة وتمثل هذه القائمة 40% من الواردات الجزائرية، وتتمثل في المنتجات الصناعية والتي تنتج محليا وتتميز بحمايوة جمركية عالية، وتتشكل أساسا من المنتجات الصناعية المستوردة ويمتد تحريرها على فترة 10 سنوات من السنة الثانية عشرة وبمعدل سنوي يتراوح ما بين 5% إلى 10%، وتضم هذه القائمة 1964 منتوجا والجدول التالي يبين نسبة التخفيضات الجمركية للمجموعات السلعية المدروسة في قوائم التحرير الثلاث للواردات من السلع الصناعية في الاتحاد الأوربي والجدول التالي يوضح تفاصيل إزالة الرسوم الجمركية.

الجدول (I-13): تفاصيل إزالة الرسوم الجمركية

القائمة	نسبة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي	نوع المنتوج	وتيرة الإلغاء
1	%25	المواد الأولية معدل الحمايوة الجمركية يتراوح ما بين 5% إلى 15% وتمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار.	إلغاء فوري.
2	%35	المنتوجات نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية التي تمثل 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي.	سنتين بعد توقيع الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ تمتد إلى 5 سنوات بنسبة 20%.

3	%40	المنتوجات التامة الصنع أو النهائية وتمثل 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي.	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ يمتد إلى 10 سنوات أي بنسبة 10%.

المصدر: المادة 9 من اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

ثانياً: التعاون المالي وفق اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية

يعتبر برنامج (MEDA) الوسيلة الأساسية لتقوية اتفاقية الشراكة وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، وذلك من خلال برمجة مساعدات مالية بالإضافة إلى قروض ممنوحة من طرف البنك الأوربي للاستثمار[1]، وخصص الاتحاد الأوربي للجزائر في إطار برنامج (MEDA) للفترة (1995-2006) غلاف مالي قدر بـ 150.2 مليون أورو، يتم تقديمه على مرحلتين (MEDA I) و(MEDA II).

1- التعاون المالي وفق برنامج (MEDA I):

لقد استفادت الجزائر من خلال برنامج (MEDA I) للفترة (1995-1999) بما مقداره 164 مليون أورو، وقد حدد الاتحاد الأوربي دعم ثلاث محاور أساسية وفق هذا البرنامج، كما هو مبين في الجدول التالي.

الجدول (I-14): يبين المشاريع والنشاطات المبرمج تمويلها في إطار برنامج (MEDA I) في الجزائر

المبلغ: مليون أورو

المشروع/ القطاع	المبلغ	التوزيع
* دعم التحويل الاقتصادي: - تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار قصد تمويل مشاريع محاربة التلوث الصناعي.	**129** 10.75 75	%79

[1] - شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية – حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص180.

– دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. – دعم إعادة الهيكلة الصناعية. – دعم تحديث وتطور القطاع المالي.	20 23.25	
– تسهيل التعديل الهيكلي.	**30**	%18
* تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي: – دعم المنظمات الغير حكومية ONG.	**05** 05	%3
المجموع	**164**	%100

Source: commission européenne, Rapport annuel sur le programme MEDA I, p28

إن الجزائر احتلت المرتبة السادسة بين ثماني دول عربية من حيث حجم الاعتمادات المالية المخصصة لها، والتي لم تكن بالحجم الذي يمكن أن يحقق الأهداف المسطرة، وتوفير محيط اقتصادي مناسب لتعجيل النمو، علاوة على هذا ضعف نسب التسديد الفعلية التي لم تتجاوز 18.4% وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول (I-15) :يوضح اعتماد برنامج (MEDA) الخاص بالجزائر للفترة (1995–1999)

الوحدة: مليون أورو

السنوات	الاعتمادات	التسديدات	نسبة التسديد % إلى الاعتماد
1995	–	–	–
1996	–	–	–
1997	41	–	0
1998	95	30	31.57
1999	28	0.2	0.71
المجموع	164	30.2	18.4

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات اللجنة الأوربية.

من خلال هذا الجدول نلاحظ عدم استفادة الجزائر سنتي 1995 و 1996، من أي مساعدة مالية، لأنها أدرجت على قائمة الدول المستفيدة من برنامج ميدا الأول مرة سنة 1997 بمبلغ 41

مليون أورو[1]، إضافة إلى أنه لم يسدد لها إلا 30.2 مليون أورو وهي نسبة ضعيفة جداً، مقارنة بباقي الدول العربية.

2- التعاون المالي وفق برنامج (MEDA II):

هذا البرنامج متعلق بالفترة (200-2006) ويهدف إلى تحضير الاقتصاد الوطني إلى دخول اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ، وذلك بضمان أفضل السبل لتنفيذها، حيث بلغ الغلاف المالي المخصص للجزائر 340 مليون أورو وهو مبلغ مرتفع مقارنة 164 مليون أورو للفترة (1995-1992)، وجاء هذا البرنامج لتمويل المشاريع والنشاطات المبينة في الجدول التالي.

الجدول (I-16): يبين المشاريع والنشاطات الممولة في إطار برنامج MEDAII في الجزائر خلال الفترة (2000-2006)

المبلغ مليون أورو

السنة	المشروع	المخصص	المدفوع
2000	**دعم قطاع البريد والمواصلات.**	**17**	**13.70**
	دعم الصحافة وقطاع الإعلام في الجزائر.	**5**	**0.89**
	دعم وتحديث سلك الشرطة.	**8.18**	**6.66**
	دعم المؤسسات المصغرة في إطار الصناديق الاجتماعية.	**0.032**	**0.007**
	المجموع	**30.292**	**21.257**
2001	**دعم إصلاح قطاع التكوين المهني**	**60**	**3.62**
2002	**دعم برامج التنمية المحلية بوسط وشرق البلاد.**	**50**	**7.71**
2003	**دعم برنامج تحديث القطاع الإداري في الجزائر.**	**25**	**12.11**
	دعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب في 6 ولايات من الشمال الغربي للبلاد.	**16**	**6**

[1] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص73.

	مخصصات عامة (2003-2004)	0.63	0.56
	المجموع	41.63	18.67
2004	دعم برامج تطوير القطاع التربوي.	17	5.82
	دعم برامج تطوير قطاع العدالة.	15	4.58
	دعم برامج إعادة إعمار المناطق المتضررة بالإرهاب لنفس الولايات السابقة الذكر.	14	0.03
	دعم برنامج معالجة النفايات الصلبة الحضرية.	5	–
	المجموع	51	10.41
2005	دعم وتطوير برامج قطاع المياه.	20	1.9
	دعم المنظمات غير الحكومية وتحديثها.	10	0.83
	تطوير وتحديث شرطة الحدود.	10	–
	المجموع	40	2.73
2006	دعم برنامج قطاع المواصلات.	20	1.92
	دعم برامج تأهيل الاقتصاد.	20	–
	دعم برامج تطوير المناطق الريفية.	11	–
	دعم برامج تطبيق اتفاقيات الشراكة.	10	
	دعم برامج تسهيلات القطاع التجاري.	5	–
	المجموع	67	1.92
المجموع العام		339.92	66.3

Source: Commission Européenne, Rapport finale sur le programme MEDA II, juin2009.

نلاحظ من خلال الجدول تحسن من ناحية المدفوعات حيث بلغت نسبة 19.5% مقارنة بـ 18.4% للفترة (1995-1999) وبقيت الجزائر تحتل المرتبة السادسة عربيا سواء من ناحية المخصصات أو التسديدات.

إضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج (MEDA)، فإن الجزائر استفادت أيضا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوربي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة 1996-2002 بـ 746.4 مليون أورو من بين 6471.6 مليون أورو المخصصة للشركاء المتوسطيين (باستثناء تركيا وإسرائيل) مع التذكير بأن نسبة تسديد هذه القروض قدرت خلال الفترة المذكورة بـ 47% أي أن الجزائر تحصلت فعليا على 350.808 مليون أورو[1]، ويرجع سبب ضعف نسبة التسديد إلى التأخر في إنجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض وفق ما تم الاتفاق عليه.

[1] ـ طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص76.

خلاصة الفصل:

لم توقع الجزائر أي اتفاقية مع المجموعة الأوروبية خلال فترة الستينيات على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، واستمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة، لكن بعد الستينيات قررت بعض الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا رفض متابعة منح الأفضليات للموارد الزراعية الجزائرية، وهذا ما جعل الجزائر توقع على اتفاقية التعاون سنة 1976، وقد تضمنت هذه الأخيرة مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري، والتعاون الاقتصادي والتقني والمالي، كما أن كل المعطيات أكدت أن اتفاقية التعاون المبرمة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر لم تؤدّ إلى إحداث تغيرات ملحوظة في الاقتصاد الجزائري، وأن أغلب اقتصاديات الدول المتوسطية عرفت تراجعًا وعجزًا في ميزان مدفوعاتها، وتدهورًا في الأوضاع الاجتماعية وظهورَ مشاكل على مختلف الأصعدة، مما جعل الاتحاد الأوروبي يطرح مفهوما جديدا للعلاقات أطلق عليه اتفاقية الشراكة.

حيث وقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005، وهذا التوقيع أملته إلى جانب مكانة الاتحاد الأوروبي كشريك تجارى أول مجموعة من العوامل الأخرى، وتتكون الاتفاقية من ثلاث نقاط أساسية: المكون السياسي، والأمني، والمكون الاقتصادي والمالي، وقد تم التركيز على الجانب الأخير لما له من تأثير على القطاع الصناعي، كما أن هذا الجانب يتكون من مجموعة من المحاور هي إقامة منطقة للتجارة الحرة وتحرير حركة السلع الصناعية، الإجراءات الوقائية، وقواعد المنشأ، وتحرير التجارة في الخدمات، والمساعدات المالية والفنية والمؤسساتية، ولا تختلف اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية في جوهرها عن نظيرتها في بعض الدول (تونس، الأردن، مصر، المغرب).

الفصل الثاني

تطور وواقع القطاع الصناعي الجزائري

تمهيد:

لقد عملت القطاعات الصناعية في الجزائر خلال العقد الماضي في ظروف حماية، نشأت فيها الصناعة نشأة متواضعة، وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية الأمر الذي جعل غالب المؤسسات الصناعية في حالة عجز عن تأدية الدور الأساسي لها المتمثل في خلق الثروة وتحقيق الربح.

ومع التغيرات التي أصبحت تشهدها الجزائر في سعيها نحو الانفتاح الاقتصادي، وربط الاقتصاد بالتكتلات الاقتصادية الدولية، بدأت الصناعة تخرج من بوتقة سياسة حمائية للصناعة الوطنية إلى سياسة الانخراط في أجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج والمنافسة السعرية، حيث بات تحضير هذه المؤسسات لمواجهة التحديات أمرا في غاية الأهمية وذلك للتخفيض من آثار الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى تطور القطاع الصناعي والواقع الذي يعرفه في ظل الشراكة الأورو- متوسطية، إضافة إلى البرامج الحكومية لإعادة تأهيل القطاع الصناعي، وهذا من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تطور القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الثالث: برنامج تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الأول: القطاع الصناعي في ظل مرحلة التخطيط

أن الجزائر لم تبدأ الاهتمام الجاد بقطاع الصناعة إلا في نهاية الستينيات، وترجع أسباب تأخر الصحوة الصناعية في الجزائر في المقام الأول إلى خضوعها لسيطرة الاستعمار الفرنسي الذي عمل على استمرار حالة التخلف الصناعي حماية لمصالحه، وقد ورثت بعد الاستقلال هيكلا صناعيا هزيلا، لذلك انتهجت الجزائر عشيت الاستقلال النموذج المعتمد على الصناعات المصنعة الذي يركز على التخطيط، وعلى برامج واسعة للتنمية الصناعية، وإقامة الهياكل التي تشكل القاعدة المتينة لخوض معركة التصنيع وقد تم تكريس مبالغ ضخمة لتنفيذ هذا النموذج.

وفي نطاق هذا النموذج عمدت الدولة على إعداد مجموعة من المحطات التنموية بدءً بالمخطط الثلاثي (1967–1969)، فالمخططات الرباعيات الأول والثاني (1970–1977)، إضافة إلى المخططين الخماسيين الأول والثاني في عشرية الثمانينيات (1980–1989).

أولاً: القطاع الصناعي الجزائري في ظل مرحلة التخطيط الشامل

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تنفيذ ثلاثة مخططات تنموية حيث شهدت الصناعة خلال هذه المرحلة توسعاً قوياً من مخطط إلى آخر نتيجة توفر الموارد المالية، إذ تم تكريس مبالغ ضخمة من الاستثمارات نحو الصناعات المصنعة التي أعطت قاعدة صناعية متطورة.

1– المخطط الثلاثي الأول (1967– 1969):

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال لأنها سنة البدء في التخطيط ويسمى هذا المخطط بالخطوة التمهيدية لأنه لم يكن خطة بأتم معنى الكلمة، ولكن عبارة عن برنامج استثمارات دون إجراءات اقتصادية موازية ودون تأطير كلي للاقتصاد[1]، وكان التوجه البارز لهذا المخطط هم نحو التنمية السريعة للجهاز الإنتاجي بصفة عامة والجهاز الصناعي بصفة خاصة[2]، وبلغت الاستثمارات الإجمالية في هذا المخطط 9.06 مليار دينار جزائري خصص للقطاع الصناعي 6.5 مليار دينار، أي نسبة 59.1% من إجمالي الاستثمارات الكلية، إن ما تم تحديده 11.081 مليار دج ولكن م تنفيذ 9.06 مليار دج كهدف استثماري وذلك يعود إلى أن الإمكانيات المادية والبشرية لا تسمح بأكثر من هذا المبلغ.

2– المخطط الرباعي الأول (1970– 1973):

---

[1] -Abdelhamid Brahimi, **L'économie Algérienne**, OPU, 1991, p316.

[2]- محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص160.

يعتبر هذا المخطط أول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، وثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، ولقد ركز هذا المخطط على نقطتين رئيسيتين: أولهما تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي والثانية جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية[1]، وقد بلغت استثمارات هذا المخطط 27.25 مليار دج ،حيث بلغت مخططات القطاع الصناعي 12.4 مليار دج أي نسبة 44.7% من حجم الاستثمارات الكلية[2].

3– المخطط الرباعي الثاني (1974–1977):

يعتبر هذا المخطط استمرار للمخطط السابق، وتميز القطاع الصناعي في هذه الفترة بتوسع قوي، نتيجة توفر الموارد المالية التي زادت بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط، إذ انتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن في عام 1963 إلى 63 مليون طن في عام 1979 وانتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن في الفترة نفسها[3]، إذ بلغت الاستثمارات في هذا المخطط 110 مليار دج وكانت حصة القطاع الصناعي 48 مليار دج أي نسبة 43.54% من حجم الاستثمارات الكلية، وقد ركز هذا المخطط على إقامة صناعة أساسية قادرة على أن تمارس تأثيرها على الزراعة بهدف التكامل بين القطاعات الاقتصادية[4]، ومواصلة بناء الهيكل الصناعي المتمثل في مختلف المؤسسات العمومية الاقتصادية تحت وصاية السلطة المركزية.

والجدول الموالي يبن توزيع الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي للفترة (1967–1977).

الجدول (II-1): توزيع الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي للفترة (1967–1977)

---

[1] - محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر،** مرجع سابق، ص194-197.

[2] -عبد اللطيف بن اشهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص84.

[3] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص6.

[4] - عبد الله بالوناس، **برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري التجربة والنتائج**، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتنظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 29-31 أكتوبر 2002.

(%)

البيان	المخطط الثلاثي الأول (1967–1969)	المخطط الرباعي الأول (1970–1973)	المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)
قطاع المحروقات	53.2	44.9	46.8
قطاع الصناعة الثقيلة	29.4	42.2	37.6
قطاع الصناعة الخفيفة	17.4	12.9	15.6

المصدر: – وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الأول (1980–1984)، تقرير عام الجزائر 1980.
– وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، تقرير عام الجزائر 1988.

من خلال هذا الجدول يتضح:

- إن الجزائر أعطت أولوية كبيرة لقطاع المحروقات وقطاع الصناعة الثقيلة، حيث بلغت نسبة الاستثمارات في هذين القطاعين 82.6% خلال المخطط الأول، وارتفعت هذه النسبة خلال الفترة 1970–1973 إلى 87.1%، ولم تهتم بقطاع الصناعات الخفيفة حيث شكلت نسبة ضعيفة من حجم هذه الاستثمارات وسجلت أعلى نسبة 17.4% خلال المخطط الثلاثي الأول، وكان الاهتمام بإقامة صناعة ثقيلة تشكل أسا التحرر من التبعية الاقتصادية للخارج، حيث بلغت الإعتمادات المخصصة لها في نهاية 1978 تقريبا 247 مليار دج من إعتمادات إجمالية 453 مليار دج.
- إن التطور السريع في حجم الاستثمار العمومي من مخطط لآخر –حيث أن الاستثمارات الإجمالية في المخطط الرباعي الثاني يساوي تقريبا 12 مرة حجم الاستثمار في المخطط الثلاثي الأول– يعكس إرادة المخطط الجزائري تسريع التصنيع للخروج من دائرة التخلف بأقصى وقت ممكن، وتطوير القطاع الصناعي ووضع قواعد صناعية قادرة على التأثير على التطور العام للمجتمع وعلى تحقيق إمكانيات إنتاج وطنية تستطيع أن تلبي الحاجات الاجتماعية المختلفة ومن ثم فإن التطوير الصناعي المستهدف هو تصنيع المجتمع[1].

ثانياً: القطاع الصناعي الجزائري في ظل مرحلة التخطيط التوازني (1980–1989)

إنّ النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الجزائر خلال السبعينات لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة، لذلك اتجهت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة إلى إعادة النظر في سبل الإصلاحات التي تمكنها من زيادة الإنتاج والوصول إلى مردودية معتبرة، فجاءت المخططات الخماسية لاستدراك النقائص والاختلالات التي ميزت المخططات السابقة، كعدم

[1] - محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سابق، ص207.

التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات والتركيز الكبير على الصناعة وتهميش قطاعات أخرى[1].

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

جاء هذا المخطط لإعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري، بحيث تم تغيير الإستراتيجية التنموية التي شملت قطاعات جديدة مثل الصناعة الخفيفة، كما تم إعطاء أهمية كبيرة لقطاع الخدمات وقطاع السكن[2].

أما الأهداف التي جاء بها المخطط والتي تخص القطاع الصناعي نلخصها فيما يلي[3]:

- تلبية حاجات الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التكامل بين مختلف فروع وأنشطة القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى.
- تدعيم إنتاج المواد الاستهلاكية الأساسية التي لم تساهم الصناعة الوطنية في إنتاجها خلال الفترة السابقة.
- تدعيم دور الجماعات المحلية والقطاع الخاص في سياق الصناعة، بتنمية برامج الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والاستغلال الأوسع للمواد الاقتصادية المحلية.
- إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية العمومية.

وقد بلغت استثمارات هذا المخطط 561.5 مليار دج، حيث بلغت مخططات القطاع الصناعي 211.70 مليار دج أي بنسبة 37.70% من حجم الاستثمارات الكلية.

2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

جاء المخطط إتماما للمخطط الخماسي الأول للتكفل بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تزامن مع الأزمة البترولية لسنة 1986 والتي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وقيمة الدولار التي كانت عملة التعامل في مجال المحروقات مما أدى إلى انخفاض كبير في إيرادات الجزائر، مما دفع بالدولة الجزائرية إلى تدعيم احتياجات التنمية الاقتصادية بما يتلاءم ومستوى الموارد الوطنية المتاحة.

ولقد حظي القطاع الصناعي في هذا المخطط بأولوية كبيرة، إذ خصص له استثمارات بلغت 174.20 مليار دج أي بنسبة 31.7% من النفقات الإجمالية المقررة.

والجدول التالي يبين توزيع الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي لفترة المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني.

الجدول (II-2) توزيع الاستثمارات العامة في القطاع الصناعي للمدة1980-1989

---

[1]- يعقوب بن صليحة، **العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009 ،ص44.

[2]- وزارة التخطيط، **المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1984)**، تقرير عام، الجزائر، 1980.

[3]- يعقوب بن صليحة، المرجع السابق،ص44.

%

البيان	المخطط الخماسي الأول (1980–1984)	المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)
قطاع المحروقات	40.8	22.84
قطاع الصناعات الثقيلة	29.9	24.2
قطاع الصناعات الخفيفة	29.3	52.96

المصدر: – وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الأول (1980–1984)، تقرير عام، 1980.

– وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، تقرير عام، 1988.

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

– أنه خلال المخطط الخماسي الأول والثاني (1980–1989) تمت إعادة تنظيم الاقتصاد الجزائري بحيث تم تغيير الإستراتيجية وشملت قطاعات جديدة، حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعات الخفيفة من 29.3% خلال الفترة (1980–1984) إلى 52.96% خلال الفترة (1985–1989)، كما تم إعطاء أهمية كبيرة كذلك لقطاع الخدمات وقطاع السكن[1].

– انخفاض نسبة الاستثمارات الموجهة لقطاع المحروقات تدريجيا من مخطط لآخر، فبعد ما كانت 53.2% في المخطط الثلاثي الأول انقلبت إلى 22.84% في المخطط الخماسي الثاني، ولقد صاحب هذا الانخفاض تطور استثمارات الصناعات الأساسية والمحلية على حساب المحروقات، وهذا استعدادا لمرحلة ما بعد المحروقات.

لقد سجل القطاع الصناعي معدلات نمو سلبية خصوصا خلال الفترة (1987–1989)، بالرغم من المبالغ المستثمرة والإصلاحات التي قامت بها السلطات منذ مطلع الثمانينات لتصحيح وضعية القطاع الصناعي الذي بدأت تظهير عليه علامات الضعف، خاصة بعد أزمة 1986 وما تلاها من انخفاض الموارد المالية[2]، حيث انهار سعر البترول الخام (البرانت) من 30 دولار للبرميل إلى 15 دولار أي ما يعادل نصف السعر السابق، مما أدى إلى التخلي عن بعض المشاريع الصناعية في المخططين المذكورين أعلاه، والذي نجم عنه انخفاض في فرص العمل، حيث كان عدد المناصب التي خلقت في القطاع الصناعي بين 1980 و1985 تقدر بـ 105700 منصب جديد، بينما أصبحت بين 1986 و1990 تقدر بـ 28000 منصب جديد فقط[3]، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة من 8.7% سنة 1984 إلى 21.4% سنة 1987.

---

[1] - وزارة التخطيط، **المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1984)**، تقرير عام، الجزائر، 1980.

[2] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص23.

[3] - يعقوب بن صليحة، **العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري**، مرجع سابق، ص50.

ولقد تم منذ مطلع التسعينيات تنفيذ عملية تحويل عميقة للاقتصاد بصورة تدريجية من خلال إصدار جهاز تشريعي، أعتبر أول محاولة لإصلاح المؤسسة ولانسحاب الدولة من محيط التسيير المباشر للنشاطات الإنتاجية، كما تم اتخاذ تدابير تمثلت في إصلاح منظومة الأسعار، إصلاح المنظومة الجبائية مع إدخال الرسم على القيمة المضافة، إصلاح احتكار الدولة للتجارة الخارجية، مراجعة القانون التجاري[1].

وعلى الرغم من هذه الإجراءات إلا أن جهاز الإنتاج الصناعي بقي خاضعا للتموينات الخارجية.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي الجزائري في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق

بالرغم من الانجازات التي حققتها سياسة التخطيط في الجزائر، إلا أن الاقتصاد الجزائري قد واجه أزمة متعددة الجوانب خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986، تجلت ملامحها في الاختلالات المالية، وزيادة حدة التبعية، والعجز في ميزان المدفوعات، وارتفاع نسبة البطالة، وهذا ما جعل السلطات تتجه إلى التفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من التخطيط الموجه، كعلاج لأزمة الاقتصاد الجزائري.

لقد تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، من بينها برنامج إعادة الهيكلة بدعم من صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية.

أولاً: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)

إن التعديل الهيكلي يمثل مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق التوازن المالي في العرض والطلب الكليين والتي يتولى إعدادها وتمويلها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وذلك عن طريق عدة مراحل.

وبدأت أول محاولة لإعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي بمساندة صندوق النقد الدولي من 31 مايو 1989 إلى 30 مايو 1990 وتميزت بسرية تامة نظرا للوضع السياسي الذي كانت تعرفه الجزائر وعدم الرضا الشعبي للتعامل مع الصندوق[2]، كما بدأ الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني من 3 جوان 1991 إلى 31 مارس 1992[*].

1- برنامج التثبيت الاقتصادي (أفريل 1994/ مارس 1995):

في إطار هذا البرنامج أبرمت الجزائر اتفاقية مع صندوق النقد الدولي (standby3)، وبموجب اتفاق التثبيت الموقع بين الطرفين وضع الصندوق تحت تصرف الجزائر قرضا قدر بـ

[1]- وزارة الصناعة، **تاريخ الصناعة الجزائرية**، 30 أكتوبر 2002، ص8.
[2] -Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous chadli, Algérie, édition Rahma, 1993.
[*] للمزيد من الاطلاع يمكن مراجعة: (Abdelouahab Keramane, "L'éxperience algérienne de passage a l'économiedemarche", mediaBank,N°15,Banquedel'Algérie,Juin1993)

457.20 وحدة سحب خاصة صاحبه اتفاق مع البنك العالمي للحصول على قروض بـ 374.32 مليون دولار في إطار قروض تمويل الطوارئ[1].

وتهدف إجراءات برنامج التثبيت الاقتصادي إلى استرجاع النمو الاقتصادي وتوزيعه بطريقة مثلى، وتثبيت الاقتصاد الجزائري قبل الدخول في إصلاحات اقتصادية هيكلية، وارتكز هذا البرنامج على جملة من المحاور[2]:

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق معدل نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام (PIB) بنسبة 3% سنة 1994 و6% سنة 1995 مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.
- تخفيض قيمة الدينار 40.17% قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف الموازية.
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى 10%.
- الحد من توسع الكتلة النقدية.
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها.

لقد كانت النتائج المحققة بموجب تنفيذ بنود هذا الاتفاق جد معتبرة على مستوى بعض المتغيرات، حيث تم تحرير الأسعار بنسبة 85%، تخفيض سعر صرف العملة الوطنية حيث فقد الدينار خلال هذه الفترة 85.4% من قيمته[3]، كما أن معدل التضخم لم يتجاوز 29% عوض 40% المتوقعة حسب البرنامج، إضافة إلى التحرير الشامل للتجارة الخارجية وتحسن ميزان المدفوعات حيث بلغ الاحتياطي من العملة الصعبة 2.64 مليار دولار في عام 1994 مقابل 1.5 مليار دولار عام 1993، وهذا ما شجع الجزائر على إبرام اتفاق تسهيل موسع يغطي الفترة (1995–1998).

2- برنامج التصحيح الهيكلي (22 ماي 1995- 21 ماي 1998):

لقد تحصلت الجزائر من خلال اتفاقها مع صندوق النقد الدولي على قرض بمبلغ 1.1 مليار وحدة سحب خاصة (حوالي 1.8 مليار دولار) في إطار الميكانزم الموسع للقرض.

---

[1] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص28.

[2] - الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص120.

[3] -Hocine Benessad, "**Algérie de la planification social à l'économie de marché**", edition ENAG, 2004, p188.

ويعمل البرنامج الهيكلي على تعميق إجراءات الاستقرار بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني، ووضع نظم جديدة لتسيير الاقتصاد تمكن من تحقيق الأهداف التالية[1]:

- تحقيق نمو اقتصادي مدعم بمستوى تشغيل عال يصل إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بغية استيعاب الزيادة في القوة العاملة المقدرة بـ 4% وخفض البطالة تدريجيا.
- تحقيق الاستقرار المالي واستعادة قوة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياجات النقد الأجنبي وتخفيض العجز في الميزان التجاري من 6.9% سنة 1994-1995 إلى 2.2% سنة 1997-1998 (النسب بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي).
- تقليص الضغوط التضخمية والإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر مع المعدلات السائدة في البلدان الصناعية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي للقطاعات السكانية الأكثر تضررا.

ولقد عرفت عملية التصحيح الهيكلي للمؤسسات العمومية الصناعية أول انجاز فعلي لها عام 1994، حيث تم انتقال 12 مؤسسة غير مستقلة إلى الاستقلالية التامة في عام 1994، كما تم إعداد مخططات التصحيح الداخلي لمجمل المؤسسات العمومية الصناعية[2]، وقد عمدت الدولة إلى تقديم دعم مالي للمؤسسات القادرة على الاستمرارية وتمتلك مقومات النجاح حيث تم استحداث آلية جديدة متمثلة في آلية البنوك والمؤسسات في سبتمبر 1996، حيث استفادت 206 مؤسسة من هذه الآلية والتي خصص لها غلاف مالي قدره 160 مليار دج، كما تم حل وتصفية المؤسسات والوحدات غير القادرة على الاستمرارية، إذ تم في هذا الإطار حل وتصفية 815 مؤسسة خلال الفترة (1994-1998) من بينها 443 مؤسسة ضمن القطاع الصناعي (60 مؤسسة اقتصادية عمومية و383 مؤسسة اقتصادية محلية).

3- آثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي:

إن الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي، مست مختلف القطاعات وأصابتها بانكماش، ولكن بدرجات متفاوتة.

---

[1]- ميموني سمير، **الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي**، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص148.

[2]- عبد الله بن دعيدة، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية**، بحوث الندوة الفكرية التى نضمها المركز الوطنى للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير2005)، الطبعة الثانية، ص 355.

وبالنسبة لآثار برنامج التعديل الهيكلي على القطاع الصناعي تبدو غير مرضية في المدى القصير خلال فترة تطبيق هذا البرنامج، ومن بين هذه الآثار:

– اعتمدت سياسة إعادة هيكلة القطاع الصناعي في الجزائر على حل المؤسسات الصناعية، إذ تم في هذا الإطار حل 443 مؤسسة خلال الفترة (1994–1998) تابعة للقطاع الصناعي من أصل 815 مؤسسة تم حلها تابعة لمختلف القطاعات، أي بنسبة 54%، والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات التي تم حلها حسب نشاطها الاقتصادي وشكلها القانوني خلال الفترة (1994–1998).

الجدول (II-3) توزيع المؤسسات التي تم حلها حسب نشاطها الاقتصادي وشكلها القانوني خلال الفترة 1994–1998 (إلى غاية 30 جوان 1998)

القطاع	المؤسسات الاقتصادية والعمومية	المؤسسات الاقتصادية المحلية	المؤسسات الخاصة	المجموع
الزراعة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	–	443
البناء والأشغال العمومية	54	195	–	249
الخدمات	15	83	–	98
المجموع	134	679	2	315

المصدر: CNES تقرير حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، نوفمبر 1998، ص93.

من الجدول نلاحظ أن مؤسسات القطاع الصناعي شكلت أكبر عدد من المؤسسات التي أغلقت أبوابها، حيث أنه ابتداء من 1994 إلى غاية 30 جوان 1998 تم حل 60 مؤسسة من أصل 134 مؤسسة اقتصادية عمومية، ونفس الإجراءات تم اعتمادها مع المؤسسات الاقتصادية المحلية بحيث تم حل 383 مؤسسة من أصل 697 مؤسسة، وانجر عن ذلك تخفيض في عدد العمال بلغ 212960 عاملا[1].

وامتدت عملية التقييم ما بين 1998–2001، ثم قامت الجزائر بمناقصات دولية لبعض المؤسسات (فندقية، مواد غذائية، كيمياء) وبقيت هذه المؤسسات في عوائق قانونية، مالية، عقارية ولم يستفد من الخوصصة إلا بعضها وخاصة في ظل غياب سوق مالي نشط، كما أن

---

[1]- يعقوب بن صليحة، **العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري**، مرجع سابق، ص64.

هناك ثلاث مؤسسات تم فتح 20% من رأس مالها الاجتماعي وهي رياض سطيف في الصناعات الغذائية، وصيدال في صناعة الأدوية، وفندق الأوراسي.

- بالنسبة لتطور الإنتاج الصناعي فإن مؤشر الإنتاج قد تقلص بـ 11 نقطة بين 1994-1997، كما انخفض مؤشر إنتاج الصناعات التحويلية في نفس الفترة بـ 21 نقطة، وأكثر المؤسسات تضررا هي المؤسسات المعملية التي تشكل هيكل الإنتاج العصري، وإذا أخذنا نسبة 1989 كمؤشر نجد ان صناعة الجلود والأحذية كانت أكثر الصناعات تضررا حيث انخفض مؤشر الإنتاج فيها بـ 53 نقطة ولم يبلغ في سنة 1997 سوى 23.7 نقطة، حيث انخفض الإنتاج فيها بنسبة 50% بين 1989 و1997، بينما الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية و الالكترونية فقد انخفض فيها مؤشر الإنتاج من 68.2% سنة 1994 إلى 64.8% في سنة 1997[1]، ويرجع ذلك إلى ظروف المرحلة الانتقالية المتمثلة في الانتقال إلى اقتصاد السوق (تحرير الأسعار، تحرير التجارة الخارجية، تحرير قيمة الدينار)، بالإضافة إلى أن المؤسسة الصناعية لم تتهيأ بعد لمواجهة هذه المرحلة، وكذلك نتيجة للمنافسة من طرف المنتجات الأجنبية المستوردة خاصة أن الجزائر تعهدت بفتح أسواقها للمنتوج الخاص داخلي وخارجي، وتسهيل عملية التصدير والاستيراد، كما سجل تحسن مؤقت في قطاع الطاقة والمحروقات وقطاع البناء.

- ومن آثار التصحيح الهيكلي على المؤسسات الاقتصادية تضخم المكشوفات المالية للمؤسسات العمومية نتيجة تخفيض قيمة الدينار، حيث ارتفع المكشوف على الحسابات بالنسبة إلى مجموع القطاعات الصناعية من 9 مليارات دينار سنة 1995 إلى أكثر من 13 مليار دج في بداية سنة 1998[2]، بالإضافة إلى انخفاض استعمال طاقات المؤسسات الصناعية، حيث أصبحت هذه المؤسسات غير قادرة على تصليح آلاتها الإنتاجية، أو تجديدها نتيجة تخلي الدولة عن تمويل هذه المؤسسات، سواء عن طريق الدعم أو الإقراض بالإضافة إلى ضعف تنافسية هذه المؤسسات.

ثانياً: إعادة الهيكلة الصناعية

عرف الاقتصاد الجزائري مع منتصف التسعينيات تطبيق مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية تماشيا والتحولات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي فرضتها حتمية إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني على أسس وقواعد جديدة وضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق لإعادة بعث النمو الاقتصادي الشبه متوقف[3]، ولتحقيق هذه الأهداف جاءت سياسة إعادة الهيكلة الصناعية

---

[1] -CNES, **Rapport sur le conjoncture du second semestre**, 1997 Avril 1998, p20.

[2]- CNES, **Rapport sur le conjoncture du second semestre**, 1999.

[3]- يعقوب بن صليحة، **العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري**، مرجع سابق، ص64.

التي تعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة وتفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

1- مفهوم عملية إعادة الهيكلة الصناعية:

يقصد بإعادة الهيكلة الصناعية مجموعة الإجراءات المتعلقة بإعادة تنظيم وتوزيع وعصرنة أداة الإنتاج الوطنية قصد رفع فعاليتها ومقدار تنافسها وإدماجها في التقسيم الدولي للعمل[1]، أي تكييف الصناعة مع التطورات التكنولوجية ومع التغيرات الهيكلية والتنظيمية العالمية وذلك بالاعتماد على:

- خلق فروع مستقلة للمؤسسات الصناعية متجانسة ومركزة حول نشاطاتها الأساسية والتنازل عن الأصول المرتبطة بأنشطة ثانوية ضعيفة المردودية.
- إعطاء الاستقلالية لـ 22 مؤسسة عمومية كبيرة والتي تسجل خسائر، وتستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة.
- تشخيص وضعية المؤسسات العمومية وتطهير محافظها العمومية، ثم عمليات خوصصة كلية أو جزئية للمؤسسات غير الإستراتيجية، حيث نجد كثير من المؤسسات حصلت على استقلاليتها القانونية والمالية، وتم تطهيرها ماليا حيث مسحت ديونها وحولت إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية، وقد بلغت تكلفة تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1995-1999، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن كافية، بسبب استمرار خسائر المؤسسات في التراكم وإن إعادة الهيكلة لم تأخذ الحجم الفيزيائي للمؤسسات[2].

2- أهداف إعادة الهيكلة الصناعية:

جاءت سياسة إعادة الهيكلة الصناعية بغية تحقيق جملة من الأهداف منها[3]:

- وضع حد للأزمة الحادة التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية العمومية في مجال التمويل والإدارة ونقص الإنتاجية والمردودية وضعف الكفاءة وذلك من خلال التحسين من قدراتها الإنتاجية والتنظيمية والرفع من كفاءتها وأدائها الاقتصادي والمالي.
- ضمان مكانة فعالة للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي من خلال تكييف القطاع الصناعي الوطني والتحولات العالمية في مجال الإدارة والتنظيم.

---

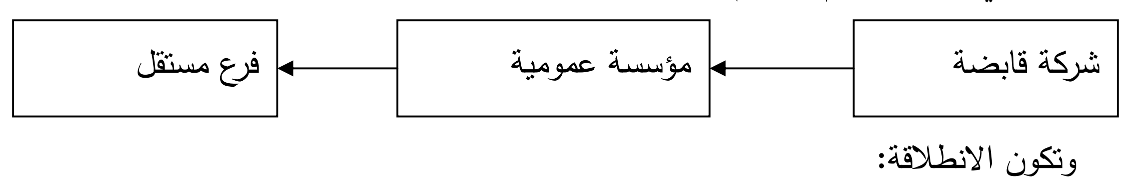
[1]- وثيقة رسمية من وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة، **عرض حول سياسة إعادة الهيكلة الصناعية**، جانفي 1995، ص2.

[2] Karim Nashashibi et autre (1989), FMI, Algérie, stabilisation et transition a l'économie de marché, washington, p13.

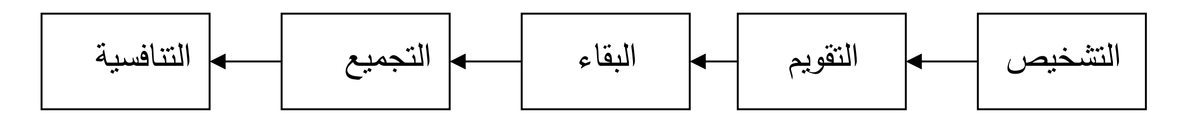
[3] - عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 169.

- وضع إستراتيجية تخص مجال العمل الذي تتحكم فيه المؤسسة جيدا والبحث عن زبائن وأسواق جديدة تسمح للمؤسسة بتوسيع حجم نشاطها في ظل محيط تنافسي.
- تسيير مسار الإصلاحات الهيكلية الذي يتطلب وضع إمكانيات تقنية في مجال تكوين المؤهلين المكلفين بإيجاد حلول الشراكة المترتبة عن تأقلم المؤسسة مع تغيرات المحيط الاقتصادي.
- إن تعميق روح المؤسسة عند المسيرين يمثل أولى القواعد والمبادئ التي يجب أن يدركها هؤلاء في تعاملهم وهذا بهدف تحسين وتطوير وترقية الصادرات الصناعية.

وبالتالي فالشكل العام للتنظيم الجديد هو[1]:



وتكون الانطلاقة:



أي تشخيص وضعية المؤسسات العمومية وتطهير محافظها المالية، ثم عمليات خوصصة كلية أو جزئية للمؤسسات غير الإستراتيجية (المؤسسات الإستراتيجية هي التي تنتج سلع التجهيز والسلع الوسيطية وعددها 22 مؤسسة).

إن تنفيذ إعادة الهيكلة الصناعية اصطدم بعدة عراقيل، مثل وجود غموض وابهامات في العلاقة بين السلطات السياسية وإدارتهم نظرا لصعوبة واقع الحياة الصناعية، فقد لا تتفهم السلطات السياسية مثلا بأن الصناعة بحاجة لمزيد من الوقت للتطور، إضافة إلى استمرار العمليات الإدارية والاحتكارية التي تحول دون التعمق والتقدم بسرعة في عملية الإصلاح.

ثالثاً: خوصصة مؤسسات القطاع العام الصناعي في الجزائر

إن خوصصة المؤسسات العمومية تعد أداة حتمية لإصلاح الاقتصاد الوطني وعصرنته من خلال إعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة والاعتراف بدورها الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية والنمو الاقتصادي، وبالمقابل تعد فقدان الوظائف ومناصب الشغل وزيادة نسب البطالة

---

[1] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص35.

من المشاكل الأساسية التي تواجه عملية الخوصصة وترافق تطبيقها ميدانيا بسبب التشغيل غير المخطط وغير المدروس وفق المعايير الاقتصادية لدى مؤسسات القطاع العام.

1- مفهوم الخوصصة:

هناك تعاريف متعددة ومختلفة للخوصصة إلا أنها تجمع كلها على أن الخوصصة هي نقل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص، حيث يشير أحد التعاريف إلى أن الخوصصة تتمثل في "زيادة كفاءة إدارة وتشغيل المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية"[1].

وقد عرفها في الجزائر الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 على أنها عملية نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص من خلال تحويل مجموع أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص خواص ماديين كانوا أو معنويين[2].

كما عرفت كذلك بأنها مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق، ومبادرات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية[3].

وعموما فإن الخوصصة تشكل التحول من النمط الاشتراكي إلى نمط السوق بصورة اختيارية أو كخيار سياسي اقتصادي، وهو حال دول أوربا الشرقية والصين وجميع الدول التي اتبعت نمط الاقتصاد المخطط، وكل المفاهيم الخاصة بالخوصصة تركز على إعادة تحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي لصالح آليات السوق، وتضع حدا للتمييز السياسي بين القطاع العمومي والقطاع الخاص في المجال الاقتصادي.

ومن جملة هذه التعاريف نجد أن الخوصصة تتمثل في تدعيم دور القطاع الخاص في امتلاك أصول المؤسسات وتشغيلها وتسييرها وفق آليات السوق بهدف تحسين الأداء الإنتاجي لهذه المؤسسات بما يخدم التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

2- أهداف الخوصصة[4]:

---

1 - عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص103.

2 - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص129.

3 - إيهاب الدسوقي، **التخصيصية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص13.

4 - السعيد دراجي، **دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد26.

إن الخوصصة تهدف إلى جعل المؤسسات أكثر نجاعة وذات فعالية للقيام بمختلف وظائفها الاقتصادية، والمساهمة في زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات وبالتالي زيادة كفاءتها الإنتاجية.

والأهداف العامة للخوصصة تتمثل في أهداف اقتصادية ومالية ومنها أهداف ثانوية أو ذات طبيعة أخرى.

- **الأهداف الاقتصادية والمالية:**

- زيادة المنافسة وتحسين الكفاءة والأداء الاقتصادي.
- تحسين نوعية الإنتاج وزيادة الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي.
- تحرير التجارة وحرية رؤوس الأموال.
- انسحاب الدولة تدرجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- تخفيض العجز في الميزانية العامة المتمثل في الإسراف المستمر للميزانية في صورة دعم متزايد لتمويل مؤسسات القطاع العمومي الخاسرة.
- الاستفادة من مشاركة الاستثمار الأجنبي وجذب رؤوس الأموال الخاصة بالمهاجرين لاستثمارها محليا بتمليكهم بعض المؤسسات التي سيتم خوصصتها.
- تؤدي الخوصصة إلى تغيير الذهنيات، وخلق بيئة أكثر كفاءة اقتصادية عن طريق تغيير التركيز من حماية المؤسسة إلى حماية المستثمر مباشرة، كون الحماية المتزايدة التي حظيت بها مؤسسات القطاع العام ساهمت في عرقلة المبادرة الاقتصادية داخل المؤسسة العمومية نفسها.

3- مسار الخوصصة في الجزائر:

لقد شرعت الجزائر في الخوصصة وفقا للأمر رقم 1995/22 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والاقتصادية، وقد تم اللجوء إلى هذه العملية بعد استنفاذ كل عمليات التدعيم التي سخرت للمؤسسات العمومية لإعادة بعثها من جديد، حيث لم تفلح إجراءات التطهير المالي وإعادة الهيكلة في ضمان وترشيد التسيير وتحسين مردودية هذه المؤسسات، وكانت البداية الفعلية لتنفيذ برنامج الخوصصة في الجزائر بدعم من البنك الدولي في أفريل 1996، حيث تم التركيز على المؤسسات العمومية المحلية المقدرة بـ 1300 مؤسسة إذ تم خوصصة حوالي 200 مؤسسة مع نهاية تلك السنة[1].

والجدول التالي يبين الوضعية بين 1996 و 1997

الجدول (II-4) إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة نوفمبر 1996 – ديسمبر 1997

---

[1] - خوني رابح، حساني رقية، **الخوصصة كآلية تحول إلى اقتصاد السوق**، ورقة بحث للملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدول، جامعة سطيف، 3-5 أكتوبر 2004.

الشركات القابضة	الوضع قبل نهاية نوفمبر 1996		الوضع في نهاية ديسمبر 1997		
	عدد المؤسسات	عدد العمال	المؤسسات المصفاة	عدد الموظفين الباقين	إجمالي تخفيض العمالة
تجهيز الأطعمة	13	32098	4	13973	13782
الصناعات الزراعية	12	47226	1	42972	8873
الخدمات	102	65001	23	63541	15523
الصناعة الميكانيكية	17	41706	2	31321	14491
الإنشاء	119	124935	23	102810	35767
الاتصال	24	69569	1	48582	23056
الصناعة الكهربائية	20	33028	5	22866	12041
التعدين	7	10736	1	10423	395
الأدوية والكيمياويات	19	34617	4	30639	8239
الأشغال العامة	66	74040	12	66700	13466
صناعة الصلب	12	46985	0	42632	13323
المجموع	411	579941	76	479459	158936

Source: Karim Nashashibi et autre (1989) , FMI , Algèrie , Op cit, P: 55.

نلاحظ أنه في نهاية ديسمبر 1997 تم حل 76 مؤسسة و64 وحدة إنتاج، كما أن القطاع الذي سجل عددا كبيرا من الإغلاق هو القطاع الصناعي بنسبة 54% منها (86% مؤسسات اقتصادية محلية)، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية والسكن والذي استحوذ على نسبة 30% من مجموع المؤسسات المنحلة وكان من بينها (78% مؤسسة عمومية في قطاع البناء)[1]، بينما مؤسسات الخدمات والمشروبات وقطاع الصناعة الميكانيكية والاتصال فقد تم إعادة هيكلتها فقط.

[1] -CNES(1998), **Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS** , 2 ème session, Novembre 1998, p55.

وحسب إحصائيات وزارة الصناعة بداية 2003 هناك 11.000 شركة عامة، 36% منها في حالة حسنة أي 400 مؤسسة و 700 الباقية في حالة سيئة، ولا يوجد إطار مالي لمواجهة صعوبتها المالية، حيث أن التطهير المالي للمؤسسات كلف خزينة الدولة 1250 مليار دج[1].

حيث تم حل 1000 مؤسسة عمومية بين (1996−1998)، وتسريح 400.000 عامل، بينما تم فصل 14500 عامل بين (1999−2003) و 486 عامل فقط تم تسريحه في سنة 2004[2].

المبحث الثاني: واقع القطاع الصناعي الجزائري

إن واقع القطاع الصناعي الجزائري وما يتصف به من خصائص تشير بمجملها إلى ضعف هذا القطاع وتأخره عن مواكبة التطورات العالمية في بعض الجوانب، مما يجعل الصناعة الجزائرية غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، إذا ما بقيت على وضعها الراهن، الأمر الذي

---

[1]- وزارة الصناعة، **دراسة السلاسل الصناعية: احتمالية الاستثمار والشغل في الصناعة الجزائرية**، المقياس الرابع، الجزائر، 2003، ص20.

[2]- يعقوب بن صليحة، **العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري**، مرجع سابق، ص68.

يفرض ضرورة ملحة لإعادة هيكلتها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة في هذا المجال، لكي تتمكن من الاستمرار والصمود أمام التحديات المقبلة، خاصة مع الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد الجزائري والذي يتعزز أكثر فأكثر مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا التطبيق التدريجي لبنود اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول: هيكل النشاط الصناعي

يتكون القطاع الصناعي بالمفهوم الوظيفي، من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية ويعتمد القطاع الصناعي في الجزائر على منتجات النشاط الاستخراجي أكثر من النشاط التحويلي كمادة أولية للإنتاج والتصدير، ويتمثل هيكل المنتجات الصناعية بفرعيها الإستخراجية والتحويلية فيما يلي:

أولاً: هيكل الصناعة الإستخراجية

تشمل الصناعة الاستخراجية في الجزائر استخراج النفط والغاز الطبيعي (المصاحب والمسال)، واستخراج وتجهيز خامات المعادن وأهمها الحديد وبدرجة أقل الزنك، وكذلك الخامات غير المعدنية، وأهمها الفوسفات، ويمثل النفط والغز جزءا هاما من منتجات الصناعة الاستخراجية.

والجدول التالي يبين أهم المنتجات الرئيسية للصناعة الاستخراجية في الجزائر.

الجدول (II-5) المنتجات الرئيسية للصناعات الاستخراجية من (2001-2006)

نوع المنتج	الوحدة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفط الخام والمميّع	**ألف برميل/يوم**	57436.0	61667.0	69378.0	74327.0	76979.0	77288.0
الغاز الطبيعيّ	**مليون متر ^{3}**	140.73	139.99	138.55	144.17	151.81	149.30

الحديد الخام	ألف طن	1271.0	1162.0	1426.2	1415.0	1603.0	1989.0
الزنك	ألف طن	10693	8576.0	2796.0	231.0	4463.0	572.0
الملح الخام (الصناعي الغذائي)	ألف طن	110.8	120.6	120.0	81.5	129.6	81.9
الفوسفات	ألف طن	901.0	740.0	905.0	784.0	1004.0	1492.8
الباريت	ألف طن	43021.0	51773.0	47340.0	47783.0	52385.0	51488.0
الزئبق	ألف طن	9278.0	8902.0	6789.0	2598.0	0.0	0.0

Source: Office National des statistiques (2007), l'Activité industrielle (1995-2006), Collections statistique N◦ 135, Alger, p31.

يمثل النفط والغاز جزءا هاما من منتجات الصناعة الاستخراجية، ومصدرا هاما للقيمة المضافة في القطاع، ويشكل استخراجها المصدر الرئيسي للدخل في الجزائر، حيث يساهمان في تكوين الناتج المحلي بنسبة قدرها حوالي 38.8%[1]. وقد بلغت الكمية المنتجة من النفط الخام في الجزائر نحو 772880 ألف برميل يوميا خلال عام 2006، ومن المعروف أن الكمية المنتجة وبالتالي العائدات من تصدير النفط تشهد تقلبات واسعة بسبب الركود الاقتصادي العالمي الذي صاحبه ضعف الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك فضلا عن عدم الاستقرار في أسعار النفط في السوق العالمية، أما إنتاج الغاز فقد بلغ حوالي 1493080 متر مكعب عام 2006.

تتصدر الجزائر إنتاج الحديد الخام عربيا، حيث بلغت طاقتها الإنتاجية لعام 2006 حوالي 1989000 طن، ويقدر احتياطي الجزائر من هذه المادة حوالي 1.1 مليار طن[2].

ثانياً: هيكل الصناعة التحويلية

يتبع هيكل الصناعة التحويلية في الجزائر النمط التقليدي الذي يستند إلى التوزيع الأساسي لعوامل الإنتاج الطبيعية بين النشاطات، ومن أهم الصناعات التحويلية التي تعتمد عليها الجزائر في تموين الاقتصاد نجد:

1- صناعة المنسوجات والألبسة والصناعة الجلدية:

---

[1] - **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2006، ص71.

[2] - **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، سبتمبر 2001، ص64.

عرف هذا القطاع تراجعا قدر بـ 13.3% سنة 2000 و 2.7% سنة 2002 و 6% خلال سنة 2005. ويعود هذا الانخفاض إلى عدم تمكن مؤسسات هذا الفرع من مواجهة المنافسة مع المنتجات المستوردة، خصوصا من حيث الجودة، حيث يتحمل فرع النسيج مسؤولية التراجع في هذا القطاع، كون هذا الفرع سجل تراجعا يقدر بـ 3.7% لسنة 2002 كما حقق فرع الجلود نمو قدر بـ 7% لنفس السنة[1].

2- الصناعة الغذائية:

تحظى الصناعة الغذائية بأهمية متزايدة، نظرا لمساهمتها وقدرتها على توفير فرص عمل واسعة، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي وتتمثل الصناعة الغذائية في الجزائر على صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية والألبان ومنتجاتها، والمعلبات السمكية واللحوم وغيرها، وقد أدت إجراءات الإصلاح الاقتصادي وعمليات الخوصصة إلى زيادة عدد المنشآت الصغيرة الخاصة في مجال الصناعات الغذائية.

وقد ارتفع نشاط الصناعات الغذائية في الثلاثي الرابع من سنة 2010، حيث كانت هذه الوتيرة قد انطلقت خلال الثلاثي السابق، وقدرات الإنتاج مشغلة نسبة 75% من قبل 63% من مؤسسات هذا الفرع الذي يتمتع بقيمة إضافية عالية والأكثر نشاطا في الصناعة الوطنية[2]، ويوظف هذا الفرع الذي يعتبر أداة لبعث القطاع الصناعي أزيد من 140000 عامل أي 40% من الأشخاص النشطين في المجال الصناعي بأكثر من 17100 مؤسسة. ويزخر القطاع بقدرة تصدير تفوق 2 مليار دولار سنويا.

3- صناعة الأسمدة الكيميائية:

تنتج الجزائر الأسمدة النيتروجينية التي أصبحت رائدة في إنتاجها، وهناك تطورات عديدة تشهدها في إطار تنمية وتطوير هذه الصناعة، ولابد من الإشارة إلى بروز الصناعات البيولوجية الحديثة وما تزال هذه الصناعة غير متوافرة في الجزائر.

4- صناعة الاسمنت:

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الإنشائية المهمة، وذلك لتوفيرها المادة الرئيسية اللازمة لعملية إقامة البنية الأساسية من مشاريع قطاع البناء والتشييد، وبلغت الطاقة الإنتاجية لمصانع الاسمنت في الجزائر سنة 2002 حوالي 11.500.00 طن، وبالنسبة لقطاع الاسمنت العمومي سجل سنة 2003 من خلال الإثني عشر مصنعا على المستوى الوطني، إنتاجا قدر بـ

---

[1]- بو هديل سليم، **أثار برامج التمويل الأوربية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2004-2005، ص83.
[2] - حسب استطلاع للرأي أعده الديوان الوطني للإحصاء.

8.2 ملايين طن ليرتفع إلى 10.4 ملايين طن سنة 2005، إلى 10.8 ملايين طن سنة 2006، لتصل قدرة الإنتاج نهاية 2007 إلى 11.6 ملايين طن.

5- صناعة الحديد والصلب:

عرف هذا القطاع سنة 2002 نمو يقدر بنسبة 11.4% مقارنة مع سنة 2001، بفضل النتائج المحققة من قبل شركة ISPAT و METANOF، وتستمر الجهود لاستغلال خامات الحديد والمقدرة في 2007 بحوالي 3 مليار طن بدرجة تفاوت تتراوح بين 52 إلى 57 في المائة.

إن تشخيص هيكل النشاط الصناعي الوطني يبرز أن النشاطات الإنتاجية تتمركز في حدود السلسلة الإنتاجية المتعلقة بصناعات استخراج المواد الخام أو صناعات التركيب والتعليب، ولتغيير هذا الواقع وبعث الإنتاج الصناعي، يجب ترقية بعض الفروع الصناعية التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي وتلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، وترقية فروع جديدة.

المطلب الثاني: أداء القطاع الصناعي

أولاً: مساهمة الصناعة في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي الجزائري ارتفاعا خلال عشرة أعوام بفضل الاستفادة من عائدات النفط حيث ارتفع من 48 مليار دولار عام 2007 إلى 159 مليار دولار عام 2008، كما شهد متوسط دخل الفرد ارتفاعا حيث انتقل من 1588 دولار أمريكي إلى 1600 دولار وذلك بالنسبة لعدد سكان يعرف وتيرة نمو بنسبة 1.5% 34 مليون نسمة عام 2008[1].

إلا أن النمو الملاحظ خلال السنوات الأخيرة مرتبط بشكل مباشر بقطاع المحروقات في الوقت الذي لا تزال فيه مساهمة القطاعات الأساسية والتي يمكن اعتبارها مهمة وحيوية كقطاع الصناعة خارج المحروقات أو الصناعة التحويلية في هيكلة هذا النمو لا تزال ضعيفة وهامشية.

الجدول (II-6) تطور الحصة النسبية للقطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (1998-2007) (%)

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الزراعة	12.5	11.9	9	10.4	10	9.7	9.1	9	8.7	8.8
المحروقات	24.5	29.6	42	36.5	35.1	35.1	38.2	44.7	45	45.2
الصناعة	9.9	9	7.7	7.9	7.9	6.5	6.0	6.5	6	5

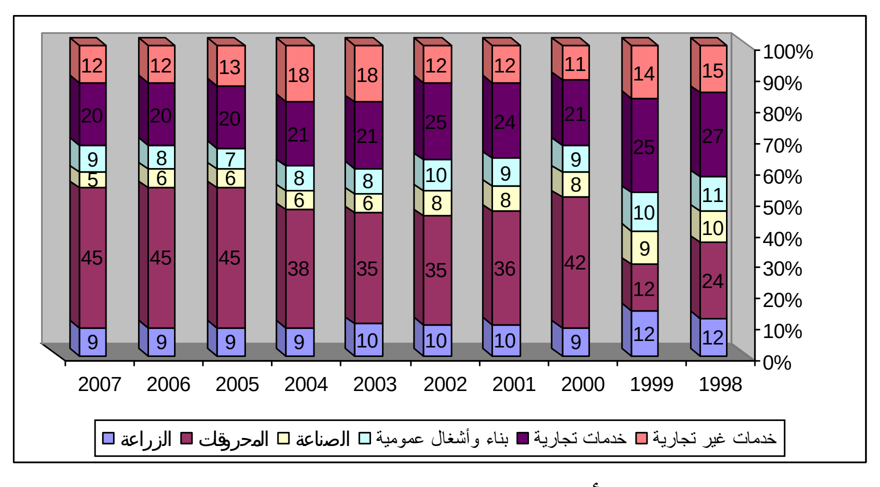
[1]- **التقرير الصناعي العربي الموحد**، المنظمة العربية للتنمية، الصناعة والتعدين، المغرب، 2008، ص82.

البناء والأشغال العمومية	11.6	10.2	8.7	9.1	9.8	8.5	8.3	7	8.2	9
الخدمات التجارية	26.8	25.6	21.6	24.2	24.8	21.5	20.7	20	19.7	19.7
الخدمات غير التجارية	14.8	13.7	11	11.9	12.5	18.2	17.7	12.8	12.4	12.2
	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: أعد هذا الجدول بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء (الحسابات الاقتصادية للفترة 1989–2004) رقم 115 و(الحسابات الاقتصادية للفترة 2001–2007) على الموقع www.ONS.dz

بيانيا تظهر المساهمة النسبية للقطاع الصناعي خارج المحروقات وباقي قطاعات النشاط الأخرى كما يلي:

الشكل (II-1) المساهمة النسبية لكل القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي (1998–2007)



إن المساهمة في نمو الأنشطة الإنتاجية تضع المحروقات والخدمات في القمة بمساهمة تتجاوز 60% في الثروة الوطنية، والواضح أن القطاع الصناعي يشغل مكانة تزداد وهنا في هيكلة الناتج المحلي الإجمالي، إذ انتقلت مساهمته من حوالي 10% سنة 1998 إلى 6% في سنة 2004 أي بتدهور يعادل حوالي 4نقاط وإلى مستوى 5% سنة 2007 لتسجل مساهمة نسبية تقدر بـ 3.8% سنة 2008 وهذا حسب إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد[1]، لتحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بين الدول العربية، هذا في الوقت الذي يتعزز فيه وزن المحروقات في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي حيث انتقلت مساهمة هذا القطاع من 24.5% في سنة 1998 إلى 38.2% سنة 2004 وإلى ما يقارب 45% في سنة 2005 وهو ما يعادل تقريبا نصف الثروة الوطنية المنتجة وهو الواقع الذي تأكد السنوات الموالية، فقطاع المحروقات لا يتحكم اليوم فقط في تمويل النفقات العمومية (الجباية البترولية تمثل أكثر من 60% من الوازنة بين 2000–2005) والاستثمارات العمومية كما هو الحال ومنذ فترة طويلة، لكنه يتحكم ومنذ بداية عشرية الألفين في رقم ومدى النمو الاقتصادي فأصبح بذلك القطاع الأكثر حيوية بالنسبة للاقتصاد والمجتمع كله كما لم يكن من قبل، فالاقتصاد بشكل ما أصبح رهين قطاع المحروقات والإيرادات البترولية التي تغطي ما نسبته 98% من الواردات[2].

ثانياً: القيمة المضافة ومساهمة القطاع الصناعي

1– المساهمة النسبية للصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة:

[1]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لسنة 2009.

[2] -لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **عناصر مطروحة للنقاش من أجل عقد النمو**، من إصدارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2009، ص43.

لقد شهد عام 2008 تحسنا في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الصناعة حيث بلغت القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية 774.7 مليار دولار، بينما لم تتجاوز عام 2007 ما قيمته 585.4 مليار دولار. ويمثل الجدول الموالي تطورات القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ومساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يبين الجدول معدلات نمو هذه القيمة للفترة 2008-2001.

الجدول (II-7) قيمة الناتج الصناعي ألاستخراجي الجزائري (2001–2008)

مليار دولار

السنة / المساهمة النسبية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة المضافة	180.9	181.8	219.1	292.2	240.7	522.4	585.4	774.4
معدل النمو السنوي (%)	13.8	0.5	20.5	33.4	44.0	24.2	12.1	30.89

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

ولقد تم حساب معدل نمو القيمة المضافة سنويا بحسب العلاقة التالي:

$$\text{معدل نمو السنة (ن)} = \frac{\text{القيمة المضافة للسنة ن} - \text{القيمة المضافة للسنة(ن−1)}}{\text{القيمة المضافة للسنة (ن−1)}} \times 100$$

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التصاعد المتوالي للقيمة المضافة للصناعة الاستخراجية، ففي العشر السنوات الأخيرة حيث قفزة القيمة من 180.9 مليار دولار سنة 2001 إلى 774.4 مليار دولار سنة2008.

واتسمت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة بالتزايد المستمر من نحو % 27.2 عام 2001 ، إلى % 48 عام 2008 ، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية حيث شهدت أسعار السلع الأولية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة طفرة غير مسبوقة من حيث اتساع شمولها ومدة استمرارها، حيث أخذت أسعار السلع الأولية منحا تصاعديا منذ عام 2002 إلى منتصف عام 2008[1]، ويرتقب حسب الخبراء أن يستمر سعر النفط في التحسن تدريجيا في خلال هذه السنة[2].

وبالإضافة إلى التحسن المستمر في الأسعار الذي اشرنا إليه يعزى تطور القيمة المضافة كذلك إلى إطلاق جولات للمشاركة في عمليات التنقيب والإنتاج للنفط والغاز في الجزائر عام 2007 [3]، حيث أعلنت شركة سوناطراك عن تحقيقها، بالتعاون مع شركائها الأجانب لأكثر من 20 اكتشافا

[1] - **التطورات في أسعار النفط** العالمية **وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 132، شتاء 2010 ، أوابك، الكويت، ص10.

[2] - **الطاقة**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 22، أفريل 2010، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص52.

[3] -التقرير **الصناعي العربي الموحد**، مرجع سبق ذكره،2008، ص6.

غازيا ونفطيا في الصحراء الجزائرية خلال نفس السنة، كما أن الجزائر قد طرحت نهاية عام 2007 جولة جديدة للتنافس على اقتناء تراخيص للتنقيب على الغاز في مناطق واعدة[1].

أما على مستوى الصناعة الاستخراجية غير النفطية تستمر الجهود لاستغلال خامات الحديد والمقدرة في عام 2007 بحوالي 3 مليار طن بدرجة نقاوة تتراوح من 52 إلى 57 في المائة، وتتواجد هذه الترسبات في مناطق تبعد حوالي 1600 كم من ساحل البحر الأبيض المتوسط بتندوف. كما تمتلك الجزائر ترسبات للذهب في منطقة الهقار في الجنوب الشرقي، وتراكمات للماس عند تقاطع حدودها مع مالي، وتقوم بتصدير خام الحديد والفوسفات والرصاص، حيث تبذل الحكومة جهودا لتحفيز الشركات الأجنبية للاستثمار في قطاع التعدين عن طريق توفير المزيد من الحوافز وتعديل ضوابط قوانين الاستثمار.

عموما ساهمت الصناعة الاستخراجية في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الجزائر في خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث تم استخدام القيمة المضافة لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية .كما تمكنت من زيادة الاحتياطات الرسمية والحفاظ على مستوى دين عام خارجي منخفض نسبيا[2].

2- المساهمة النسبية للصناعة التحويلية في القيمة المضافة:

تساهم الصناعة التحويلية بحوالي 7.84% في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي حيث قدرت عام 2008 بـ 6.81 مليار دولار بينما قدرت عام 2007 بـ 6.01 مليار دولار.

مع التذكير أن مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة عرفت في السنوات الأخيرة انخفاضا متواصلا، حيث انخفضت من 66 % في سنة 2001 إلى 63.9 % في سنة 2004 بفعل توسيع القطاع الخاص الذي بلغت مساهمته في سنة 2004 بـ36.1 %[3].

أما من حيث مساهمة كل نشاط صناعي في تكوين القيمة المضافة للقطاع الصناعي فالجدول يوضح ذلك:

الجدول (II-8) توزيع القيمة المضافة للصناعات التحويلية حسب النشاط الصناعي وحسب القطاع القانوني للسنوات (2003-2006) (%)

فروع القطاع الصناعي	2003			2004			2005			2006		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
المياه، الطاقة	27.3	0.0	17.6	29.0	0.0	18.6	31.0	0.0	19.3	34.1	0.0	20.7
المناجم و المقالع	2.4	0.2	1.6	2.3	0.2	1.5	2.4	0.3	1.6	2.9	0.3	1.9
ص ح.م م.ك.أ	15.2	2.9	10.8	15.4	3.0	10.9	15.7	2.8	10.8	14.9	3.2	10.4

[1]- نفس المرجع السابق، ص69.
[2] - **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، أوابك، .الكويت، ص37.
[3]-ONS (2006) , L'activitè industrielle 1995-2004 , Op cit , P23.

مواد البناء والزجاج	**9.8**	**8.9**	**9.5**	**10.6**	**9.2**	**10.1**	**11.6**	**8.4**	**10.4**	**11.3**	**8.4**	**10.2**
الكيميائية. الأسمدة	**8.0**	**3.3**	**6.4**	**8.0**	**3.5**	**6.4**	**5.3**	**7.8**	**6.2**	**4.9**	**8.1**	**6.2**
الصناعة الغذائية	**12.6**	**69.4**	**32.8**	**10.9**	**68.9**	**31.7**	**9.8**	**66.7**	**31.4**	**9.2**	**66.9**	**31.7**
الصناعة النسيجية	**1.6**	**7.6**	**3.7**	**1.3**	**7.6**	**3.6**	**1.4**	**7.1**	**3.5**	**1.2**	**6.6**	**3.2**
الصناعة الجلدية	**0.2**	**1.6**	**0.7**	**0.2**	**1.6**	**0.7**	**0.2**	**1.5**	**0.6**	**0.1**	**1.4**	**0.6**
صناعة الخشب والفلين	**3.5**	**4.8**	**4.0**	**3.7**	**4.8**	**4.1**	**3.6**	**4.3**	**3.9**	**3.6**	**4.0**	**3.8**
صناعات أخرى	**19.4**	**1.2**	**12.9**	**18.6**	**1.2**	**12.4**	**19.0**	**1.1**	**12.3**	**17.8**	**1.1**	**11.3**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

ص.ح.م.م.ك.أ= الصناعات الحديدية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الإلكترونية

Source: ONS(2007), L'activité Industrielle (1995-2006) ,Op Cit, p19.

يتضح من الجدول ما يلي:

– أن هيكل الصناعات التحويلية يتصف بتركيبة متنوعة من مختلف الصناعات الأساسية، وحسب بيانات 2003 فإن 32.3% من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية جاءت من الصناعة الغذائية، تليها في المرتبة الثانية المياه والطاقة بنسبة 17.6%، ثم الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية بنسبة 10.8%، ثم صناعة الزجاج ومواد البناء بنسبة 9.5%، والصناعة الكيميائية بنسبة 6.4% بينما بلغت مساهمة صناعة الخشب والفلين والصناعة النسيجية النسب 4% و3.7% على التوالي، وفي الأخير سجلت الصناعة الجلدية نسبة ضعيفة جدّا وهي 0.7 %، وأسهمت باقي الصناعات الأخرى بـ 12.9 %.

– لم يتغير واقع حال الصناعات التحويلية لعام 2006 بالمقارنة بما كان عليه الحال في 2003، حيث نلاحظ انخفاض القيمة المضافة للصناعة الغذائية إلى 31.7%، واستنادا إلى

مكتب الإحصاء فإن الوحدات الوطنية العمومية للمنتجات الغذائية لا تعمل سوى بنسبة 39% من طاقاتها الإنتاجية مقابل 67 % سنة 2005، ومن بين الفروع الأكثر تضررا نجد صناعة الزيوت، الصناعة الغذائية ومنتجات الحبوب، فبسبب العدد الكبير للمطاحن الخاصة وارتفاع الواردات فإن الوحدات العاملة في القطاع لا تعمل سوى بنسبة 27% من طاقاتها، وقد تضرر قطاع السكر هو الآخر وكذلك إنتاج المعجنات الغذائية التي هبطت بشكلَ مهول بنسبة 90% مقارنة بنظيرتها عام 1995، كما نجد القطاع العمومي في ميادين النسيج والجلد سجل هو الآخر بعض الانخفاض وبلغت النسب 3.2% و0.6% على التوالي. ويُعزى هذا التطور السلبي إلى الهبوط الحادّ في إنتاج أنشطة هذا القطاع، كما لوحظ كذلك انخفاض نسبة مساهمة باقي

الصناعات التحويلية الأخرى إلى 11.3 %. وبالنسبة للقطاعات التي حققت نتائج جيدة على مستوى القيمة المضافة نجد قطاع مواد البناء والزجاج إذ ارتفعت القيمة المضافة في هذا القطاع إلى 11% وذلك راجع لارتفاع الطلب على هذه المواد، وحقق قطاع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية أيضا نتائج إيجابية على مستوى النمو إذ ارتفع متوسط النمو السنوي للقيمة المضافة لهذا القطاع بنسبة 13.38% بين 2003- 2006، ويُعد قطاعُ صناعة الشاحنات القطاعَ الوحيد الذي يوفر إنتاجا محليا.

من هنا نجد أن الجزائر لا تعتمد على الصناعة التحويلية كمصدر أساسي للدخل حيث أن الصناعة التحويلية كلها موجهة للاستهلاك المحلي مع تصدير جزء طفيف إلى الخارج.

ثالثاً: المبادلات التجارية الخارجية في القطاع الصناعي

تبين المبادلات التجارية حركة تطور كل من الصادرات والواردات والإمكانيات الإنتاجية والتجارية المتاحة لمؤسساتنا.

1- الصادرات الصناعية:

يشكل أداء الصادرات المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق الدولية، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تقيم قطاع الصادرات، مؤشر حصة الصادرات من السلع المصنعة، والجزائر في الوقت الذي باتت فيه السلع الصناعية تستحوذ على أكثر من نصف الصادرات الدولية في هيكل التجارة الدولية، فإن أدائها يدل على أنها بعيدة عن توظيف سياسة ترويج صادرات مبنية على السلع المصنعة، وأن القطاع الأولى مازال مسيطر على أداء قطاع الصادرات وذلك نتيجة لطغيان النفط[1].

والجدول الموالي يبين مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية للفترة (1999-2006).

الجدول (II-9): مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية للفترة (1999-2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات / الصادرات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات الإجمالية	840516	1657215	1480335	1501191	1902053	2237447	3421548	3836879
الصادرات الصناعية خارج المحروقات	27982.3	44691.2	48851.1	54594.2	50281.8	58021	64222.5	80789.7
الصادرات الصناعية إلى الصادرات	3.33	2.70	3.30	3.63	2.64	2.60	1.87	2.10

[1]- الملتقى الدولي الرابع حول: **المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 09-10 نوفمبر 2010.

الإجمالية (%)									

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

- يوضح الجدول أعلاه المساهمة الضعيفة جدا للصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية، فمازالت صادرات الجزائر محصورة في قطاع المحروقات، حيث تمثل 98.63% من القيمة الإجمالية للصادرات أي ما يساوي 21729.89 مليار دولار سنة 2007[1]، أما الصادرات خارج المحروقات فتضل هامشية حيث لا تمثل سوى 1.73% من إجمالي الصادرات، وتتصدرها منتجات مرتبطة بالمحروقات تصل إلى نسبة 50%.
- إن التأخر الخاص بطبيعة وتنوع الصادرات يمكن أن يقاس أيضا بمساهمة سلع ذات تكنولوجيا عالية في صادرات الصناعة التحويلية، هذه السلع التي تعتبر كعامل فعال في غزو الأسواق الخارجية، فعلى مدى الفترة (1995–2000) لم تساهم هذه السلع في الصادرات الإجمالية للجزائر إلا بنسبة 0.6% فقط، مقابل متوسط يقدر بـ 3.6% و 6.9% بالنسبة لكل من المغرب وتونس على التوالي، ومتوسط عالمي يقدر بـ 18.7%[2].

والجدول التالي يوضح نسبة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة (2005–2007).

الجدول (II-10) نسبة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر للفترة (2005–2007) (%)

السنوات	2005	2006	2007
نسبة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية	1.5	1.6	0.7

المصدر: الأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية.

- يوضح الجدول أعلاه التأخر الذي تعرفه الجزائر في مجال تصدير السلع ذات التكنولوجيا العالية، وتواضع مساهمة هذه الصناعات في صادرات الجزائر، وذلك لانعزال النظام العلمي والبحثي داخل الجامعات، وهذا ما يعكس انخفاض وضعف القاعدة الصناعية والتكنولوجية، والذي انعكس بالضرورة في ضعف القدرة التصديرية ومواكبة السوق العالمية، فالجزائر تفقد سنويا من قدرتها التنافسية وذلك ما يؤكده التقرير السنوي للتنافسية الصناعية لسنة 2009 الصادر عن الأمم المتحدة حيث احتلت الجزائر مؤخرة الترتيب بين 122 دولة[3].

2– الواردات الصناعية:

---

[1]- طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص198.

[2]-الملتقى الدولي الرابع حول: **المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية** جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 09-10 نوفمبر 2010.

[3] -**United nation industrial organisation**, industrial competitiveness report, 2009.

تعكس الواردات الصناعية درجة اعتماد القطاع الصناعي في تموينه على الخارج، ومدى العجز الذي يعاني منه القطاع الصناعي من جانب التمويني، حيث بلغت الواردات الصناعية الجزائرية 1379 مليار دج في سنة 2006، بنسبة 90.40% من الواردات الإجمالية لنفس السنة.

والجدول التالي يوضح نسبة الواردات الصناعية إلى الواردات الإجمالية للفترة (1999–2006).

الجدول(II-11) نسبة الواردات الصناعية إلى الواردات الإجمالية للفترة(1999–2006)

الوحدة: مليون دج

السنوات / الواردات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الواردات الإجمالية	601673	690425	764862	957390	1047441	1314399	1493644	1526179
الواردات الصناعية	512669.9	575758.6	709671.3	795572.1	898478.2	1143719.5	1310332.1	1379908.5
نسبة الواردات الصناعية إلى الواردات الإجمالية	85.20	83.40	92.78	83.13	85.79	87.00	87.72	90.40

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

– من قراءتنا للجدول أعلاه، نجد أن النسب المرتفعة التي تمثلها الواردات الصناعية من الواردات الإجمالية تعكس الاعتماد الكامل للقطاع الصناعي على الخارج في تموين مدخلاته، وهذا بدوره يعكس انخفاض العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية التي تعاني منها الصناعة الجزائرية وضعف اعتماد القطاعات الصناعية المحلية على بعضها البعض، في إمدادها بما تحتاجه من مكونات ومستلزمات والإنتاج والتي بلغت 20% من إجمالي الواردات لسنة 2006[1]، فعلى سبيل المثال لم تتمكن الصناعة الجزائرية من توجيه نسبة أكبر من المخرجات الزراعية نحو التصنيع المحلي، وتحويل بعضها إلى منتجات استهلاكية أو غذائية في إطار الصناعة الغذائية، واتجاهها في كثير من الحالات إلى استيراد المواد الزراعية اللازمة لها من الخارج[2]، كما يلاحظ عدم التكامل بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية، إذ لا يدخل من

---

[1]- وزارة التجارة الجزائرية، 2007.

[2]- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2005، ص23.

مخرجات هذه الأخيرة في الصناعة التحويلية المحلية إلا بنسبة ضئيلة منها، مثل خامات النفط والفوسفات والحديد التي يصدر معظمها للخارج كمواد خام.

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي يواجهها القطاع الصناعي الجزائري

أولاً: مشاكل القطاع الصناعي

يواجه القطاع الصناعي الجزائري معوقات كثيرة، رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر، وتظهر هذه المشاكل نتيجة غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها، وضعف الخدمات المؤسسية المساندة، كذلك تنبع مجموعة أخرى من المشاكل من الظروف الاستثمارية للصناعة نفسها، مثل ارتفاع تكلفة المنتج الصناعي وانخفاض جودته أحيانا بسبب غياب المواصفات والمقاييس الصناعية الدقيقة، وارتفاع تكلفة التمويل الذاتي للمشروعات الصناعية، وعدم توفر المناطق الصناعية والخدمات الصناعية الفنية والمؤسسية، إضافة إلى ارتفاع التكاليف غير المباشرة الناجمة عن نظام الضرائب والجمارك والإجراءات الإدارية المعقدة[1].

وتتجلى هذه المشاكل في النقاط التالية:

1- ضعف القدرة على المنافسة[2]:

لقد نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، وعملها في ظل هذه الظروف لفترة طويلة جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى الاطمئنان إلى عدم منافستها من أي منتوج آخر داخل السوق، مما دفعها لاحقا إلى عدم الاهتمام بتطوير المنتوج وتحسين نوعيته، وفقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها، لذلك ليس من السهل إعطاء تقويم دقيق للقدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية في السوق المحلية، بسبب المستوى المرتفع من الحماية وحتى السلع التي يتم استيرادها يتم تبادلها من خلال اتفاقيات حكومية، يفرض عليها في الغالب رسوم جمركية مرتفعة أو ضرائب أخرى تحد من قدرتها على منافسة المنتوج المحلي، بحيث يصعب في مناخ كهذا تقويم القدرة الحقيقية للمنتوج المحلي على منافستها. إن أسوار الحماية التي تمتع بها القطاع العام الصناعي لم تحقق الهدف والغية التي وجدت من أجلها، بل كانت النتائج عكس ما أريد وكانت نتائجها السلبية أكبر على القطاع الصناعي العمومي بحيث وصل إلى مرحلة يعاني من مشاكل أبرزها:

---

[1] -عبد الهادي عبد القادر سويفي، قراءة في اقتصاديات الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006-2007، ص84.

[2]- زرقين عبودة، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد 33، 2009.

- تدني مواصفات السلع المنتجة.
- الارتفاع في كلفة الإنتاج.
- آلية عمل اقتصادي وإداري سمتها البيروقراطية.
- تدني مستوى الكفاءة والخبرة في التعامل مع السوق بقوانينها ومتغيراتها.

وخير ما يعكس هذه المشاكل وغيرها تزايد مستوردات القطاع العام الصناعي، وانخفاض حجم صادراته، إلا أن بدأت الدولة بتشجيع القطاع الصناعي الخاص وإعطائه دور كبير أدى إلى كسر احتكار القطاع العمومي للسوق وأدخله في منافسة لم يكن مهيئا لها مع القطاع الخاص المحلي.

2- الاعتماد على تصدير المواد الخام:

إن الدول التي تعتمد على تصدير المواد الخام تبقى تحت رحمة تقلبات أسعار المواد الخام في الأسواق الدولية، ولتوضيح ذلك ننظر إلى صادرات الجزائر من المواد الخام وتحديدا النفط والغاز الطبيعي حيث تمثل حوالي 98% في المتوسط خلال الفترة (2003- 2007)، وتسعى الجزائر جاهدة إلى تطوير صادراتها خارج قطاع المحروقات لأن البقاء على هذه السمة يعرّض الاقتصاد الجزائري إلى خطورة متوقعة ومحتملة في أيّة لحظة، كما حدث في عام 1986 و1998 عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى في الأسواق الدولية مما أثر كثيرا على عوائد الجزائر، والأمر المهم هنا أن الاعتماد على تصدير المواد الخام يجعل من الصعوبة بمكان على أيّة شركة وضع إستراتيجية طويلة الأجل والاكتفاء بمحاولة تسويق إنتاجها من خلال المنافسة على السعر، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (II-12) تطور الصادرات الجزائرية حسب طبيعتها للمدة (2006-2010) (مليون دولار، %)

البيان	2006		2007		2008		2009		2010	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
المحروقات	53429	97.6	58831	97.2	77361	97.96	44128	97.98	55527	97.80
مواد أخرى خارج محروقات	1184	2.4	1332	2.8	1937	2.04	1066	2.08	1526	2.20
المجموع	54613	100	60163	100	79298	100	45194	100	57053	100

Source: promex, commerce Extérieur de L'Algérie, (2006 -2010)

من خلال الجدول يتضح ما يلي:

إن الجزائر تعتمد في صادراتها على المواد الخام وبالتحديد النفط والغاز الطبيعي حيث بلغت الصادرات في المتوسط خلال الفترة 2006-2010 نسبة 97.5 %، أما الصادرات الأخرى خارج البترول – الغاز فإنها ضعيفة جدا، حيث بلغت النسبة في المتوسط 2.5% خلال نفس الفترة، وهذا ما يبين الخلل في الصادرات الجزائرية المرتبطة أساسا بأسعار البترول والغاز.

3- ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:

تتجلى أهمية قياس الإنتاجية كونها دعامة أساسية لقياس نتائج الأداء (كميات الإنتاج، القيمة المضافة، الربح ...) وأداة هامة لترشيد القرارات على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، وهي تعبر عن النسبة بين كمية المخرجات التي أنتجت خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق هذه المخرجات سواء كانت كمية الإنتاج أم القيمة المضافة المتأنية عن هذا الإنتاج.

وتتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول النامية، بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج أي بضعف الإنتاجية الكلية.

4- انخفاض القدرات الإنتاجية المستغلة:

نلاحظ عدم الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية إذ نلاحظ أن القطاع لا يشتغل إلا بنصف قدراته، حيث قدرت سنة 2005 بـ 50% و48% سنة 2002 أما فيما يتعلق بمعدل استغلال القدرات الإنتاجية للصناعة التحويلية فهي لم تتعدّ خلال الفترة 2002-2005 نسبة 46 % حيث يظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (II-13): تطور معدل استعمال قدرات الإنتاج للقطاع الصناعي وفروعه للفترة (2002-2005) (%)

فروع القطاع الصناعي	2002	2003	2004	2005
الطاقة	-	-	-	-
المحروقات	101.5	105.6	93.9	95.5
المناجم و المقالع	55.3	56.2	55.5	62.5
ص ح.م م.ك.أ	43.3	50.0	50.4	44.8
مواد البناء والزجاج	69.0	64.5	69.7	72.1
الكيميائية. الأسمدة	46.4	38.1	38.6	44.7
الصناعة الغذائية	55.3	44.2	39.3	38.2

الصناعة النسيجية	34.5	34.3	29.2	27.5
الصناعة الجلدية	12.1	10.7	12.8	10.4
صناعة الخشب و الفلين و الورق	19.2	18.7	20.7	17.3

ص.ح.م.م.ك.أ= الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية

Source: ONS(2007), L'activité Industrielle (1995-2006), Op, Cit, P4.

من خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

– ضعف استغلال القدرات الإنتاجية للصناعات التالية: الصناعة الغذائية، الصناعة النسيجية، الصناعة الجلدية، صناعة الخشب، بينما سجلت المحروقات والمناجم والمقالع ومواد البناء والصناعة الكيميائية نسب استغلال كبيرة جدا، حيث بلغت أعلى نسبة في صناعة المحروقات 105.6% عام 2003.

– بلغت نسب الاستغلال في سنة 2002 للصناعة الجلدية 12.4%، الصناعة النسيجية 34.5% الصناعة الغذائية 55.3%، صناعة الفلين والخشب 19.2%، كما لوحظ انخفاض في هذه النسب في سنة 2005 حيث بلغت النسبة في الصناعة الجلدية 10.4%، الصناعة النسيجية 27.8%، الصناعة الغذائية 38.2%، صناعة الفلين والخشب 17.3% وهذا راجع لمجموعة من العوامل:

قِدم وسائل الإنتاج والتجهيزات، وعدم تجديدها بالنظر إلى قلة الاستثمارات التي عرفها القطاع وهذا راجع إلى المشاكل المالية العويصة التي تعاني منها جلّ المؤسسات الصناعية، حيث أن 79% من معدات الإنتاج تكون في أغلب الأحيان في حالة عطب خلال فترة من فترات الاستغلال، علاوة على قدم التكنولوجيا المستخدمة.

المشاكل المرتبطة بالمحيط الذي تعمل فيه المؤسسات، حيث تعاني أغلب المناطق الصناعية ومناطق النشاط من عدة صعوبات تؤثر بشكل سلبي على مستوى السير العادي لها، علاوة على مشكل العقار (ملكية الأراضي) الذي تعاني منه الكثير من المؤسسات.

5– عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:

يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب، وكذلك القدرة على التكيف مع التغيرات والتطورات الحاصلة، سواء على أسلوب الإنتاج أو على بنية ونوعية المنتوج، وذلك بإجراء تعديلات بسيطة وغير مكلفة في عملية الإنتاج، وهذا يتطلب استخدام تكنولوجيا حديثة ومرنة يمكن استخدامها في أثر من منتوج وبنوعيات ونماذج مختلفة، من خلال تعديلات معينة في طريقة عمل هذه التكنولوجيا، وهذا ما لا نجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوفر فيها المرونة،

لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج، وإن حدث وحصل ذلك فإنه يتطلب تغيرات كبيرة ومكلفة، وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعات المحلية في تحولها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير، لأن هذا التحول يتطلب جهاز إنتاجي مرن قادر على التعامل مع هذا التحول، وتوفير متطلباته من حيث طبيعة المنتجات ونوعيتها وجودتها[1].

6- ضعف العلاقات التشابكية الصناعية[2]:

تعاني الصناعة الجزائرية من انخفاض درجة التشابك الصناعي، وخاصة التشابكات الخلفية، مما يؤدي إلى توجه النشاط الصناعي المحلي نحو التزود من الخارج، مما يترتب عليه حرمان الإنتاج الصناعي من فرص للنمو الصناعي والتشغيل، ويؤدي إلى استنزاف الثروات الطبيعية دون مردود مرتفع على القيمة المضافة والنمو الصناعي المستدام.

7- الوضعية المالية:

تعاني أغلب مؤسسات القطاع العام[*] بما فيها المؤسسات الصناعية وضعية مالية صعبة، حيث إنه من بين 1112 مؤسسة عمومية يضمّها القطاع العام نجد 731 مؤسسة تعاني من صعوبات مالية كبيرة، والتي تظهر من خلال الديون المتراكمة على هذه المؤسسات والمقدرة حسَب الإحصائيات الصادرة في مارس 2003 بحوالي 1200 مليار دج، من بينها 1090 مليار دج قصيرة الأجل، أما في سنة 2005 فقد ارتفعت هذه الديون إلى 1321.95 مليار دج [3].

كما يظهر الأداء المالي المتردي لمؤسسات القطاع الصناعي العمومي، من خلال تزايد عمليات السحب على المكشوف البنكي (Découvert Bancaire) والذي عرف ارتفاعا من 18 مليار دج سنة 1998 إلى72 مليار دج سنة 2002 و1648 مليار دج سنة 2004، وهذا على الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي تم صرفها من قبل الدولة في عمليات إعادة هيكلة المؤسسات وتطهيرها ماليا[4]، حيث قدر إجمالي عمليات التطهير المالي خلال الفترة 1991-2002 لوحدها بأكثر من 1200 مليار دج أي ما يعادل 17 مليار دولار وهو ما يكفي لإنتاج نسيج صناعي جديد[5].

---

[1]- زرقين عبودة، **الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة علوم إنسانية، مرجع سابق.

[2]-حسين عبد المطلب الأسرج، **تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة علوم إنسانية، العدد35، 2007.

[*] عند تناولنا للقطاع الصناعي الجزائري قمنا بالتركيز على القطاع العمومي خارج المحروقات بشكل أكبر نظرا لعدم توفر معلومات كافية عن القطاع الصناعي الخاص.

[3]- SADI Nacer (2005), **la privatisation des entreprises publiques en Alégrie: Objectifs**, modalités et enjeux ,Office des publication universitaires , Alger , p205.

-Benabdallah Youcef (2007), **l'économie Algérienne entre rèfomes et ouvertur**: quelle prioritè? Comminication au colleque International organisè par la commission Economique pour L'Afrique des nations-Unie et le GATE UMR 5824 du CNRS , Universitè Lumière , lyon 2 , le 19-20 octobre 2007, Rabat , p16.

[4] - CNES (2005), **projet de rapport sur la conjoncture èconomique et social du deuxième semestre**, Conseil Economique et social , Alger , p74.

[5]- Hadjseud Mahrez (2002), **Dèveloppement industriel de L'Algerie**: L'industrie, Pesauteurs et reformes, comminication au sèminaire: Quelle Dèveloppement pour L'Algerie, organise par le forum des chefs d entreprises –FCE + Alger le 19 et 20 janvier 2002 , p7.

ثانياً: التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر

إن أهم التحديات التي تواجه الصناعة الجزائرية بشكل عام تتمثل في تدني الوضع التنافسي في مواجهة الإقليميات الأخرى.

وفيما يلي توضيح لأهم هذه التحديات:

1- التكتلات الاقتصادية:

سينجم عن النظام الدولي الجديد خلق تحالفات اقتصادية، وسيعزز من توجه الدول صوب التكامل الاقتصادي للقدرة على البقاء والاستمرار، مما سيؤدي إلى تأجيج درجة المنافسة بين تلك التكتلات الاقتصادية التي تتميز بكفاءات عالية واقتصاديات تشغيل غير مسبوقة، الأمر الذي يستوجب من المؤسسات الجزائرية أن تقوم بتدعيم قدراتها التنافسية بكافة الوسائل الممكنة.

2- ثورة المعلومات:

تشير الدلائل أن سمة القرن الحادي والعشرين هي المعلوماتية، حيث أن المعلومات ستشكل عنصرا إنتاجيا جديدا سيتفوق على عناصر الإنتاج الأخرى التقليدية: العمل، رأس المال، والأرض، والتنظيم، وستصبح العنصر الحاسم في النمو الاقتصادي الحديث، هذا مايضع مؤسسات القطاع الصناعي الجزائري أمام وجوب الاعتماد المتصاعد على تكنولوجيا المعلومات ووسائلها المتقدمة، بقصد توسيع وتطوير خدماتها بما يحقق التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية للمتعاملين معها ولا ينصرف الأمر عند هذا فقط، بل أن ثورة المعلومات ليست مجرد إضافة جديدة للإنتاج أو إنتاج "أكثر أو أسرع" وإنما أصبحنا بصدد إنتاج أشكال جديدة تعتمد بدرجة أكبر على المعلومات، إنتاجا وتوزيعا واستخداما فلم تعد الآلة تحل محل الإنسان من الناحية البدنية فقط بل أصبحت تحاكي ذكاءه[1].

3- الانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية:

حيث يشكل بدء التزام الجزائر ببنود اتفاقية التجارة العالمية تحديا أمام القطاع الصناعي فطبقا للنظام الجديد، لم يعد مسموحا حماية الصناعة الوليدة، أو تقديم الدعم، وتظهر بنود اتفاقية أورغواي[2] مدى التقييد الذي اعترى حرية الدولة في استخدام أدوات السياسة التجارية والسياسة الصناعية المختلفة، بالإضافة إلى احتدام المنافسة على مستوى السوق المحلي وفي الأسواق الدولية، خصوصا والجزائر تعاني من نقص الصناعات ذات القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الوطني.

من هنا نجد أن التحدي الذي يواجه الصناعة الجزائرية يتمثل أساسا في تعبئة القاعدة الصناعية، بشكل يمكنها من الاستفادة من الطاقات الصناعية القائمة، وإعادة هيكلة الجزء

---

[1] - حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد**، دار الشروق، القاهرة, 1998، ط1، ص212.
[2] - جودة عبد الخالق، مرجع سابق، ص37.

الضعيف منها وغير القادر على المنافسة في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، والتحول من التوجه الداخلي في عملية التنمية، إلى التوجه الخارجي، بهدف الوصول إلى مرحلة تستطيع فيها الصناعة الجزائرية المنافسة في الأسواق العالمية.

4- غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها:

يضاف إلى ما سبق ذكره، وما تواجهه الصناعة الجزائرية من تحديات كثيرة يمكن إجمالها، في غياب البنية المؤسسية الملائمة في الصناعة نفسها، والمغالاة في التوطين القطري الكامل بمفهوم قانوني ضيّق للمشروعات الصناعية، بحيث تصعب الشراكة الأجنبية فيها مع كل ما تحمله من خبرة تقنية وفرص للتسويق، وكذلك محدودية السوق الوطنية، وعدم وجود سوق إقليمية واسعة للمنتجات الصناعية الوطنية، ومحدودية المناطق الصناعية المتطورة، وعدم الالتزام بالمواصفات والمقاييس وإجراءات مراقبة الجودة.

المبحث الثالث: برنامج تأهيل القطاع الصناعي الجزائري

إن الحديث عن القطاع الصناع الجزائري يجرنا بالضرورة إلى الحديث عن التأهيل، وخاصة في ظل التحولات العالمية الجديدة، وسريان مفعول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وخاصة إن الخصائص التي يتميز بها القطاع الصناعي الوطني تظهر أنه في وضعه الحالي غير قادر على الاستفادة من الاتفاقيات الممضية مع الاتحاد الأوربي، لذا فإن الحاجة إلى التأهيل هي وليدة هذه الظروف وما على المؤسسات الصناعية الجزائرية إلا أن ترفع التحدي من خلال تصحيح الاختلالات الهيكلية، التي يعاني منها القطاع الصناعي ويمكن تلخيص هذه الإجراءات فيما يلي:

المطلب الأول: برنامج تأهيل مؤسسات القطاع الصناعي الثقيل في الجزائر

أثبت القطاع الصناعي من خلال أدائه الضعيف في السنوات الأخيرة أنه بحاجة ماسة إلى إصلاحات جذرية[1]، لذلك قامت الجزائر بوضع برنامج تأهيل القطاع الصناعي يتمثل في:

أولاً: الإطار القانوني المنظم لعملية التأهيل

قصد تحضير الأرضية القانونية للأدوات المعتمدة في إطار برنامج تأهيل القطاع الصناعي الثقيل في الجزائر، بادرت الحكومة الجزائرية إلى إصدار مجموعة من القوانين

[1] -MUTATION. Publication trimestrielle éditée par la chambre de commerce et de l'industrie, 2002, p13.

والمراسيم التنفيذية المحددة لصلاحيات مختلف الهيئات والصناديق المعنية بتنفيذ هذا البرنامج، والتي نحاول ذكرها فيما يلي:

1- القانون رقم 99-11 المؤرخ في 23-12-1999، المتضمن قانون المالية لسنة 2000، الفقرة 92، المتضمنة إنشاء حساب خاص رقم 302-102 المسمى "صندوق ترقية التنافسية الصناعية" وخصص له 1.5 مليار دج[1]، لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج التأهيل للمؤسسات، ويمكن التمييز بين نوعين من المساعدات[2]:

- مساعدات مالية موجهة لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة في قيامها بالتشخيص الإستراتيجي الشامل لوضعيتها ووضعية خطة التأهيل الخاصة بها، إضافة إلى الاستثمارات المادية كشراء التجهيزات، والغير مادية التي تدخل في إطار تكوين المسيرين والتدريب على استعمال التكنولوجيا.
- مساعدات مالية موجهة لهيئات الدعم لتغطية التكاليف المتعلقة بالعمليات الموجهة لتحسين محيط المؤسسات الإنتاجية أو مؤسسات الخدمات الخاصة بالقطاع الصناعي، إضافة إلى العمليات المتعلقة ببرامج تكوين مسيري المناطق الصناعية وكل العمليات الخاصة بتحسين القطاع الصناعي.

2- المرسوم التنفيذي رقم 2000/192، المؤرخ في 16-07-2000، حيث تم بموجب هذا المرسوم إنشاء "اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية"، حيث يترأس هذه اللجنة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة وتتكون من عدة ممثلين[3]:

- ممثل عن وزارة المالية.
- ممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة.
- ممثل عن وزارة التجارة.
- ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية.
- ممثل عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة.
- ممثل عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالإضافة إلى ممثل عن جمعيات أرباب العمل، البنوك، الغرفة التجارية...

---

[1] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص130.

[2] -Mohamed Lamine Dhaoui, restructuration et mise à niveau d'entreprise, Algérie, 2003, p80.

[3] - Ministère de l'industrie et de la restructuration, fonds de promotion de la compétitivité industrielle, manuelle des procédures, octobre 2001, p15.

كما حدد النص رقم (05) من المرسوم التنفيذي السابق، مهام اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- إعداد شروط تقديم المؤسسات لملفات الاستفادة من البرنامج.
- تحديد المبالغ المالية التي يمكن الاستفادة منها قصد تنفيذ برنامج التأهيل.
- دراسة ملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات لتغطية جزء من التكاليف التي تتحملها المؤسسة أثناء سير عملية التأهيل.
- إصدار القرار المتعلق بملفات التأهيل المقدمة من طرف المؤسسات بعد دراستها.
- اقتراح إجراء مساعدات لتحسين التنافسية الصناعية.

3- التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 06-08-2001 (وزارة الصناعة، وزارة المالية)، المحددة لكيفيات المتابعة والتقييم للمؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة المستفيدة من دعم الصندوق.

4- التعليمة الوزارية المشتركة المؤرخة في 12-12-2001 (بين وزارة الصناعة ووزارة المالية) المحددة لمدونة النفقات والمداخيل لصندوق ترقية التنافسية الصناعية.

إضافة إلى هذا عمدت وزارة الصناعة توقيع اتفاقية التزام تجمع بين وزارة الصناعة من جهة وكل مؤسسة مستفيدة من دعم الصندوق من جهة أخرى، تبين التزامات كل طرف أثناء تنفيذ عمليات التأهيل الخاصة بهذه المؤسسة، والتي تمس تجهيزات المخابر والقياسات القانونية، التكوين، أنظمة الإعلام، الجودة، التسويق.

ثانياً: حصيلة تنفيذ برنامج التأهيل

1- عرف برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في الجزائر انطلاقته الفعلية، في جانفي 2002، عبر دعم مالي قام به صندوق ترقية التنافسية الصناعية قدر بـ 4 ملايير دينار، في إطار البرنامج الوطني لدعم وإنعاش الاقتصاد الجزائري (2001-2004)، ووزعت كالتالي[2]:

- 02 مليار دج موجهة للمؤسسات موزعة بدورها على:
  - 1.5 مليار دج مخصصة للتأهيل.
  - 500 مليون دج مخصصة للعمليات المرافقة.
- 02 مليار دج مخصصة لإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية ومناطق النشاط.

ويعالج برنامج التأهيل 100 مؤسسة صناعية عمومية كبيرة وخاصة سنويا، حيث وضع البرنامج كهدف 1000 مؤسسة صناعية عمومية كبيرة وخاصة خلال المرحلة الانتقالية (تمتد إلى 10 سنوات)، ويمر البرنامج حسب الرزنامة التي حددتها وزارة الصناعة بثلاث مراحل:

---

1 -Ministère de l'industrie et de la restructuration OP.CIT, p16.
2 -Ministère de l'industrie et de la restructuration OP.CIT, p10.

- الأولى من 2000 إلى 2002 وتشمل 150 مؤسسة.
- الثانية من 2003 إلى 2005 وتشمل 200 مؤسسة.
- الثالثة من 2006 إلى 2008 وتشمل 300 مؤسسة.

2- تقييم البرنامج: أظهرت النتائج الأولية أرقاما إيجابية حول التقدم في معالجة الملفات الخاصة بطلب الاستفادة من دعم صندوق ترقية التنافسية الصناعية.

- التقييم المرحلي حتى نهاية :2003

150 مؤسسة (91 عمومية و59 خاصة) قبلت للاستفادة من مساعدات صندوق ترقية المنافسة الصناعية والجدول التالي يبين المؤسسات المستفيدة حسب قطاع النشاط.

الجدول (II-14) التقييم القطاعي للمؤسسات المستفيدة من موافقة صندوق ترقية التنافسية للمؤسسات مع نهاية 2003

القطاع	العدد
الصناعة الغذائية	41
الميكانيك/ المعادن	29
مواد البناء/ خشب وفلين	19
كيمياء/ صيدلة/ ورق	18
البلاستيك	14
الكهرباء/ الإلكترونيك	13
النسيج والجلود	08
الخدمات	08
المجموع	150

Source: ministère de l'industrie, rapport d'étape, OP-CIT, p12

من خلال هذا الجدول نلاحظ استفادة فروع الصناعات الغذائية، الميكانيك المعادن من أكبر حصة من مساعدات الصندوق، كما نلاحظ ضعف استفادت قطاع النسيج والجلود رغم أهمية هذا القطاع.

- التقييم المرحلي حتى نهاية أكتوبر 2005:

تمت معالجة 277 من المؤسسات من طرف اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، حيث تحصلت 192 مؤسسة صناعية من بينها 116 مؤسسة عمومية و76 مؤسسة خاصة على

موافقة الصندوق بخصوص تمويل دراسات لتشخيص العام، وتسطير برامج التأهيل الخاصة بكل مؤسسة[1]، والجدول التالي يبين المؤسسات المستفيدة.

الجدول (15-II) التقييم القطاعي للمؤسسات المستفيدة من موافقة صندوق ترقية التنافسية للمؤسسات مع نهاية أكتوبر 2005 (%)

نوعية النشاط	عدد المؤسسات	البنية
الصناعة الغذائية	54	28
الصناعة الميكانيكية/ المعادن	34	18
مواد البناء/ الخشب والفلين	32	17
الكيمياء/ الصيدلة/ البلاستيك/ الورق	20	10
صناعة النسيج والجلود	9	5
صناعة الكهرباء الإلكترونية	15	7
قطاع الخدمات المدعم للصناعات	15	5
الصناعة البلاستيكية	13	10
المجموع	192	100

Source: ministère de l'industrie algérienne, programme de mise à niveau des entreprises, 2006.

من خلال الجدول السابق نلاحظ استفادة الصناعة الغذائية والميكانيكية ومواد البناء والصيدلة بأكبر حصة، بينما صناعة النسيج والصناعة الكهربائية استفادت بحصص صغيرة، كما استفادت 93 مؤسسة منها 50 مؤسسة عمومية و 43 مؤسسة خاصة على موافقة الصندوق بخصوص تمويل التأهيل.

[1] -Ministère de l'industrie algérienne, programme de mise à niveau des entreprises, 2006

- التقييم المرحلي في نهاية 2006:

أظهرت النتائج في نهاية أكتوبر 2006، أرقاما إيجابية حول التقدم في معالجة الملفات الخاصة بطلبات الاستفادة من دعم هذا الصندوق، حيث تحصلت 283 مؤسسة صناعية (150 عمومية و133 خاصة) على موافقة الصندوق بخصوص تمويل دراسات التشخيص العام وتسطير برامج التأهيل الخاصة بكل مؤسسة، ومع نهاية ديسمبر 2006 كانت الحصيلة كالآتي[1]:

- تم قبول 290 مؤسسة (155 عمومية و135 خاصة) من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- وقعت 137 مؤسسة اتفاقيات مع وزارة الصناعة منها:
  - 117 مؤسسة استفادت من الإعلانات المرصودة للدراسة التشخيصية وتنفيذ مختلف عمليات التأهيل المادية وغير المادية.
  - 20 مؤسسة استفادت من إعانة اقتصرت فقط على الدراسة التشخيصية.
- بلغ العدد الإجمالي لعمليات التأهيل 1.864 عملية منها 1102 عملية غير مادية.

المطلب الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، في ظل اندماج الاقتصاد الجزائري ضمن حركية الاقتصاد العالمي ودخول اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيز التنفيذ، حتم على الجزائر الإسراع في تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الرفع من الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية وفق المقاييس المعمول بها عالميا للصمود أمام المنتجات العالمية ذات الجودة العالمية، أي تحضير هذا القطاع لمواجهة مخلفات تحرير التجارة الخارجية، وإعطائه الإمكانيات اللازمة للتأقلم مع الوضع الجديد، الناجم عن اشتداد المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

أولاً: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم كثرة الكتابات التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي عرفت انتشارا واسعا في كل من الدول المتقدمة والنامية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى وضع تعريف محدد ودقيق، ويرجع ذلك إلى اختلاف مراحل النمو الاقتصادي والظروف الاقتصادية في كل بلد.

وعموما فصعوبة الاتفاق على تعريف واحد يرجع إلى التفاوت في درجة النمو والتباين في النشاط الاقتصادي وتنوع فروعه بين الدول، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة

---

[1] -Ministère de l'industrie, **programme et dispositif de mise à niveau des entreprises industrielles**, rapport d'étape, Janvier 2004, p90.

لا تعتبر كذلك في دولة نامية كالجزائر أو تونس على سبيل المثال[1]، وفيما يلي تعاريف بعض الدول للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوربي:

استنادا إلى تصريح مجلس الاتحاد الأوربي، لا يمكن إعطاء تعريف عام وموحد، لأن المفهوم يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، ومنه نجد أن البنك الأوربي للاستثمار قد وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يرى أنه لا يمكن اعتبار مؤسسة ما كمؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كانت تضم أكثر من 500 عامل وحجم استثمارها أكبر من 75 مليون أورو، ورأس مالها أكبر من 14 مليون أورو[2].

في حين أن اللجنة الأوربية تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها كل مؤسسة توظف أقل من 250 عامل وتتمتع بالاستقلالية ولا تنتسب إلى أي مؤسسة اقتصادية أخرى، رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو، وميزانيتها التقنية لا تتجاوز 27 مليون أورو[3].

2- تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتكامل رأسيا وأفقيا وأماميا وخلفيا مكونة فيما بينها تلك الشركات الصناعية العملاقة، وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد لهذه المؤسسات، فقد أخذ القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Low small and meduim entreprise basic)، في تعريفه معيارين معا هما رأس المال وعدد العمال، ويختلف ذلك من نشاط لآخر، وعلى سبيل المثال في قطاع الصناعة تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة رأس مالها يساوي أو يقل عن 300 ين وعدد عمالها يساوي أو يقل عن 300 عامل[4].

3- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرنسا:

تعتبر المؤسسة صغيرة ومتوسطة إذا كان يعمل بها من 10 إلى 100 عامل، وفي بعض الأحيان يصل عدد العمال إلى 400 عامل، أما رقم الأعمال فلا يزيد عن 10 ملايين فرنك[5].

---

[1]- السعيد دراجي، **دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر**، مرجع سابق، ص25.

[2]- لدرع خديجة، **الاعتماد الإيجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، اقتصاد دولي، جامعة مستغانم، 2008، ص84.

[3]- الطيف عبد الكريم، واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات، حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003، ص07.

[4]- جاسر عبد الرزاق النسور، **المنشآت الصغيرة، الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، مجمع النصوص العلمية للملتقى، ص04.

[5]- صلاح الدين يحي مداح، **أثر الشراكة الأورو-متوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص64.

ثانياً: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد اعتمد المشروع الجزائري على الجمع بين معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي المعايير المعتمدة من طرف الاتحاد الأوربي، فقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي "مؤسسة إنتاج السلع و/أو منتجات تشغل من 01 إلى 2501 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج"[1]، ويمكن تلخيصها حسب الجدول التالي:

الجدول (16-II) المعايير المعتمدة للتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	مصغرة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	1−9	10−49	50−250
رقم الأعمال (مليون دج)	01−20	20−200	200−2000
الحصيلة السنوية (مليون دج)	01−10	10−100	100−500

المصدر: الجريدة الرسمية (الجزائر)، العدد 77، الصادر في 15 ديسمبر 2001، ص 6−7.

2- نمو وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تشير الإحصائيات في الجزائر إلى التطور السريع لانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على غرار الكثير من البلدان، ويقابله في الوقت نفسه ارتفاع في معدلات التوظيف كونها مصدرا أساسيا للشغل، فقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في نهاية 2007 التابعة للقطاع الخاص 293946 مؤسسة وفرت 1064983 منصب شغل، يضاف إلى ذلك 666 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تابعة للقطاع العمومي موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية وتشغل 57146 عامل[2]، وبلغ عدد المؤسسات الحرفية لنفس السنة 116347 مؤسسة، أي في نهاية 2007 بلغ تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نحو 410959 مؤسسة تشغل حوالي 1355399 عامل، ليرتفع هذا التعداد إلى 519526 في نهاية سنة 2008، والجدول الموالي يبين تطور تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2004−2008).

---

1 ـ **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 6-7.

2- السعيد دراجي، **دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر**، مرجع سابق، ص.

الجدول (II-17) تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة (2004–2008)

السنوات / نوعية م.ص.م	2004		2005		2006		2007		2008	
	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%	عدد المؤسسات	%
مؤسسات خاصة	225449	72.03	245842	71.71	269806	71.61	293946	71.52	392013	75.45
مؤسسات عمومية	778	0.24	874	0.25	739	0.19	666	0.16	626	0.12
مؤسسات حرفية	86732	27.71	96072	28.02	106222	28.19	116347	28.31	126887	24.42
المجموع	312959	100	342788	100	376767	100	410959	100	519526	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2008، www.pmeart_dz.org

من خلال الجدول نلاحظ:

– أن الديناميكية الجديدة التي سادت السياسة الاقتصادية للبلاد سمحت بإنشاء وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل ملحوظ حيث يقدر عدد المؤسسات التي تم إنشاءها في سنة 2007 وحدها 34192 مؤسسة جديدة، ليرتفع العدد سنة 2008 إلى 108567 مؤسسة جديدة، وهذه الزيادة في المؤسسات تقابلها زيادة في معدلات التشغيل حيث زاد معدل مساهمتها في التشغيل بـ 2.75% في سنة 2007 مقارنة مع سنة 2006، وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على امتصاص جزء كبير من اليد العاملة التي فقدت مناصبها من جراء الخوصصة.

– هناك تطور في نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى تطبيق برامج التنمية التي شرعت فيها الدولة لصالح هذا القطاع، وقد سيطر القطاع الخاص على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمثلا في سنة 2007 بنسبة 71.52%، ثم

تأتي الصناعات الحرفية بنسبة 28.31% ومعظمها تابع للقطاع الخاص، بينما نجد القطاع العام يمثل حوالي 0.25%.

3- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاعات النشاط الاقتصادي:

لقد تم التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وذلك لهيمنتها على القطاع بنسبة 99%، والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات الاقتصادية في سنة 2007.

الجدول (II-18) أهم القطاعات التي تتركز فيها م ص م الخاصة في سنة 2007

(%)

الرتبة	قطاع النشاط	عدد ال م ص م الخاصة	النسبة المئوية
01	البناء والأشغال العمومية	100250	34.10
02	التجارة والتوزيع	50764	17.27
03	النقل والمواصلات	26487	9.01
04	خدمات مقدمة للعائلات	20829	7.09
05	فندقة ومطاعم	17178	5.84
06	الخدمات المقدمة للمؤسسة	16310	5.55
07	الصناعات الغذائية	16109	5.48
08	القطاعات الأخرى	46019	15.66
09	المجموع	293946	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2008. www.pmeart.dz.org

نلاحظ سيطرة قطاع البناء والأشغال العمومية على نشاط الـ م ص م في الجزائر لسنة 2007 بنسبة 34.10% وذلك راجع لتميّز هذا القطاع بإيرادات عالية (مردودية عالية)، ثم تليها التجارة والتوزيع بـ 17.27%، كما يحتل المرتبة الثالثة قطاع النقل والمواصلات بـ9.01 %.

ثالثاً: برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالإضافة إلى استفادتها من دعم صندوق ترقية التنافسية الصناعية في إطار السياسة العامة للحكومة الجزائرية في مجال إعادة تأهيل القطاع الصناعي، تم تسطير برنامج إضافي لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع اللجنة الأوربية بهدف تحضير هذا القطاع حتى يتمكن من المنافسة في الأسواق المحلية والدولية[1].

1- التعريف بالبرنامج الأورو- متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر[2]:

هو برنامج ممول من طرف الاتحاد الأوربي ووزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية بميزانية قدرها 62.90 مليون أورو لمدة خمسة سنوات، تبلغ مساهمة الاتحاد الأوربي 57 مليون أورو وتساهم الدولة الجزائرية بـ 3.40 مليون أورو، أما 2.5 مليون أورو فهي حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيدة من البرنامج، والجدول الموالي يمثل مصادر تمويل البرنامج الأورو- متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (II-19) يبين مصادر تمويل البرنامج الأورو- متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (أورو)

مصادر التمويل	المبالغ	النسبة
الاتحاد الأوربي	57.000.000	%91
الدولة الجزائرية	3.400.000	%5.40
المؤسسات المنخرطة	2.500.000	%4.60
المجموع	62.900.000	%100

المصدر: بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية**، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنظم بجامعة سطيف، يومي 13 و14 نوفمبر 2006، ص18.

بدأ هذا البرنامج نشاطه في شهر أكتوبر من عام 2002 لينتهي في غضون شهر سبتمبر من سنة 2007 يتم إدارة وتسيير البرنامج من طرف فريق من الخبراء الأوربيين والجزائريين، لديهم مقر رئيسي بالجزائر العاصمة وفروع جهوية في كل من العاصمة وعنابة وسطيف ووهران وغرداية، الهدف من هذه الفروع هو طبعا التقرب أكثر فأكثر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] - طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص132.

[2]- بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، **مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية**، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المنظم بجامعة سطيف، يومي 13 و14 نوفمبر 2006، ص17-19.

2- المؤسسات المعنية ببرنامج التأهيل:

يهتم البرنامج بالقطاع الصناعي الخاص والمتمثل في:

- الصناعات الغذائية.
- الصناعات الكيميائية.
- الصناعات النسيجية والملابس.
- الصناعات الميكانيكية والمعدنية.
- صناعات مواد البناء.
- الصناعات الإلكترونية والكهربائية.
- الصناعات الجلدية والأحذية.
- صناعات الخشب والأثاث.

3- عمليات التأهيل التي يمولها البرنامج الأورو- متوسطي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

في إطار العمليات التي تدخل ضمن مجالات نشاط البرنامج ووفق المحور الموجهة له العملية، يتم منح مساعدات مالية على الشكل التالي:

- عندما يتعلق الأمر بتشخيص مسبق: فالعملية مجانية بالنسبة للمؤسسة باعتبار أن الذي يقوم بها هو مسؤول الفرع الجهوي أو أحد الخبراء المتواجدين على مستوى المقر الرئيسي.
- عندما يتعلق الأمر بعملية تأهيل من النوع الرئيسي أو الأساسي: يتحمل البرنامج 80% من تكلفة العملية والباقي على عاتق المؤسسة.
- عندما يتعلق الأمر بعملية تأهيل من النوع الثانوي: يتحمل البرنامج من 30% إلى 50% من تكلفة العملية والباقي على عاتق المؤسسة.

إن المجالات التي يهتم بها البرنامج في تأهيله للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كالتالي:

- صياغة إستراتيجية نمو المؤسسة مع التركيز على التموقع الإستراتيجي المناسب والمرتقب للمؤسسة.
- إدخال وظيفة التسويق داخل المؤسسة.
- تأهيل الوظيفة الإنتاجية بإدخال وظيفتي الصيانة والرقابة على الجودة.
- الرفع من الكفاءة الإدارية للمؤسسة بالتركيز على التنظيم.
- الاهتمام بالوظيفة المالية والمحاسبية مع التركيز على ضرورة تقديم المعلومات حقيقية.
- اهتمام بوظيفة مراقبة التسيير.
- الاهتمام بوظيفة التموين والمشتريات مع التركيز على إدارة المخازن.
- ترقية الصادرات.

رابعاً: تقييم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إنه من الملائم تقييم ما قدمه برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه ودفع المقدرة التنافسية للصناعة الجزائرية، وبالرغم من حداثة هذا البرنامج فإنه تمكن من تحقيق بعض النتائج سواء فيما يتعلق بعمليات التأهيل، أو دعم المتعاملين الماليين، أو فيما يخص الدعم المحيط المؤسساتي والجدول التالي يبين التطورات الحاصلة في تنفيذ نشاطات البرنامج:

الجدول (II-20) تطور عدد العمليات من سبتمبر 2002 إلى ماي 2005.

البيان	2003		2004		2005	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الشق الأول: – التأهيل	–	–	21			
– التشخيص الأول	–	–	211	29	230	29.8
– التشخيص الشامل	–	–	139	19	135	17.5
– التكوين	–	–	255	35.5	290	37
– عمليات أخرى	–	–	120	16	125	16
			–	–	–	–
المجموع	181	100	725	100	780	100
الشق الثاني: – دعم المتعاملين الاقتصاديين						
– التشخيص الشامل	5	24	4	5	4	4
– التأهيل	7	33	43	48	47	46
– التكوين	9	43	40	45	49	48
– عمليات أخرى	–	–	2	2	2	2
المجموع	21	100	89	100	102	100
الشق الثالث: – دعم المحيط المؤسساتي						
– التشخيص الشامل	8	35	31	42	23	30
– التأهيل	6	26	29	40	29	37.5
– التكوين	9	39	13	18	15	19.5
– عمليات أخرى	–	–	–	–	10	13
المجموع	23	100	73	100	77	100

المجموع الكلي	225	100	887	100	959	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2006.

أما توزيع المؤسسات المستفيدة من مشروع التأهيل حسب القطاع فتظهر في الجدول التالي:

الجدول(II-21) المؤسسات المستفيدة من مشروع التأهيل (%)

نوع المؤسسة	%
تحويل الخشب	04
الصناعات الإلكترونية	11
صناعة النسيج	09
صناعة الجلود والأحذية	03
صناعات متنوعة	01
الصناعات الميكانيكية	12
مواد غذائية	23
كيمياء وصيدلة	19
مواد البناء	20
المجموع	100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، 2006.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن القطاعات الأكثر استفادة من مشروع التأهيل هي قطاع المواد الغذائية، الكيمياء والصيدلة والبناء وذلك راجع لأن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنتمي لهذا القطاع.

إن التفسير الذي يمكن تقديمه فيما يتعلق بالبرنامج وبأدائه هو كالتالي:

- إن فعالية البرنامج بالمقارنة مع برنامج وزارة الصناعة هو أفضل وذلك نتيجة المنهجية والتنظيم المعمول بهما.
- إن النتائج المحققة تعتبر محتشمة بالنظر إلى حجم الطلب حيث أن إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بلغت في سنة 2007 حوالي 400.000 إذن ماذا يمثل برنامج ميدا بالنسبة لهذا الرقم؟ فهو لا يتجاوز 2 % من إجمالي المؤسسات.

نلخص من ذلك أن الدعم المالي والفني أضحيا يلعبان دورا أساسيا إن لم يكن الدور الأهم ليس فقط لتعظيم العائد على قطاع الصناعة من تطبيق اتفاقية الشراكة، وإنما لتجنب ما يترتب عليها من سلبيات.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة في الجزائر

إن إستراتيجية الصناعات التصنيعية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، قد أثبتت فشلها من خلال استمرار التبعية للخارج وبالتالي توليد صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية، تتمثل في سلسلة عمليات تركيب وتجميع وتعليب دون الخوض في غمار الإنتاج الحقيقي، ولذلك اعتمدت الحكومة إستراتيجية ترمي لإنعاش القطاع الصناعي، وخلق صناعة وطنية قادرة بالدرجة الأولى على تنويع هيكل الصادرات ليتخلص الاقتصاد الوطني من تبعيته للمحروقات.

أولاً: أهداف الإستراتيجية الصناعية الجديدة

تقوم الإستراتيجية الصناعية الجديدة على جملة من الأهداف الرامية إلى الانتقال بالجزائر من بلد مصدر ومنتج للمواد الأولية، إلى بلد منتج ومصدر للمواد المحولة، وذلك بالاعتماد على الوسائل الداخلية وذلك من خلال:

1- وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، والتي ما زالت تعاني من عدة مشاكل[1]:

- ضعف كثافة النسيج الصناعي.
- التوجه الأوحد للصناعة الجزائرية نحو السوق الداخلية.
- التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.
- محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير.

2- تطوير الميزان التجاري للقطاع الصناعي، فالصناعة الوطنية تستورد بأزود من (02) مليار دولار سنويا لتغطية حاجاتها الإنتاجية وتصدر منتجات تحويلية بقيمة (01) مليار دولار.

3- تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة والصناعي بصفة خاصة، إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية في الأمد الطويل، لذا تسعى الجزائر منذ فترة، إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4- رفع حصة القطاع الخاص من الصناعة الوطنية وهذا من خلال عملية الخوصصة.

---

[1] - يعقوب بن صليحة، **العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري**، مرجع سابق، ص130.

5- تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق.

ثانياً: أبعاد الإستراتيجية الصناعية الجديدة

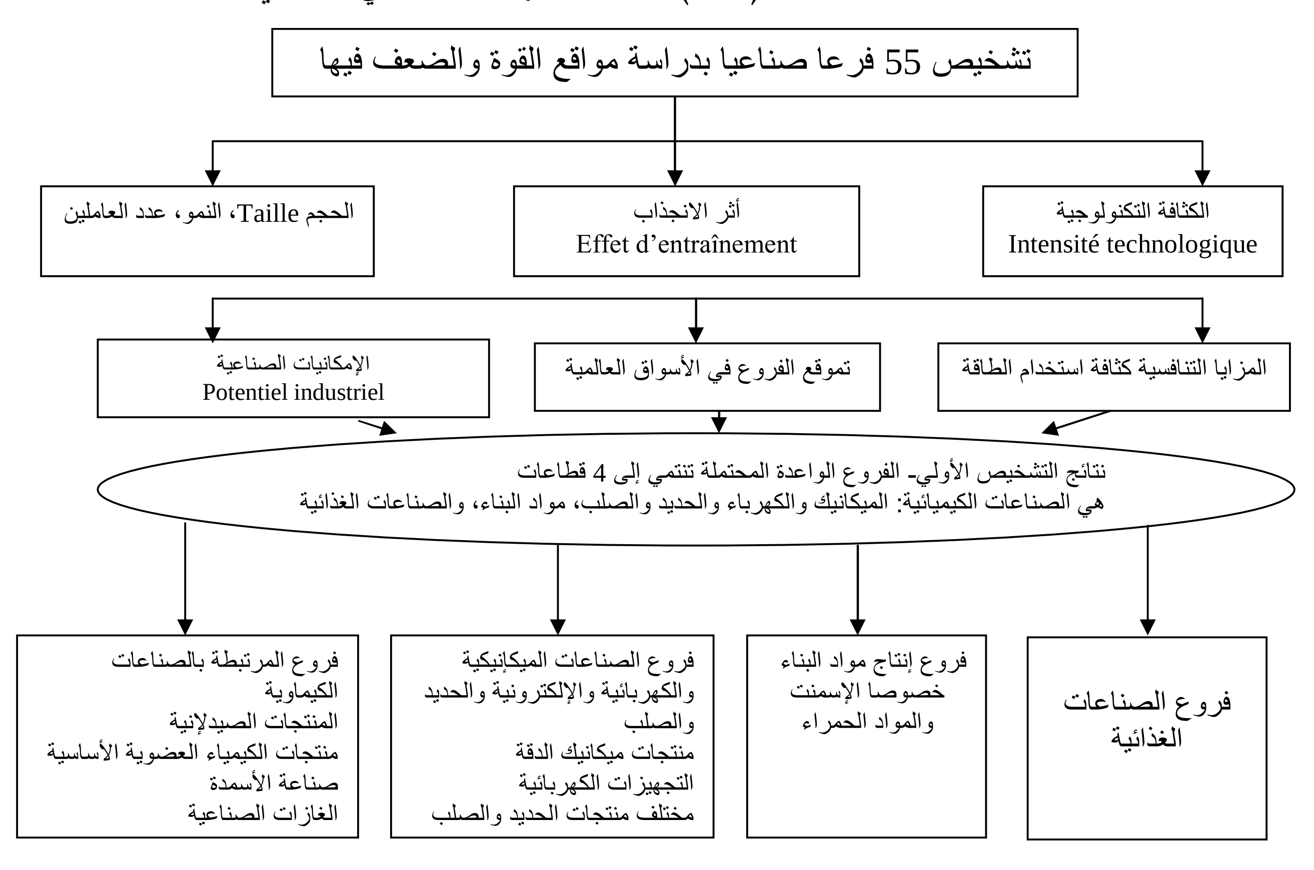
تقترح الإستراتيجية الصناعية الجديدة برنامج إعادة الهيكلة لصناعية، مرتكزة على ترقية بعض الفروع الصناعية، التي تساهم في تثمين الموارد الثانوية من خلال عمليات التحول الصناعي، وتلك التي تساهم في دمج النشاطات الموجودة في المراحل الأخيرة للتحول الصناعي، وترقية فروع جديدة، كما تسعى إلى إعادة انتشار الصناعات عبر التراب الوطني.

1- اختيار الفروع الصناعية:

يعد تحديد الفروع الصناعية الواعدة وذات الأولوية الواجب تدعيمها أحد العناصر الرئيسية لهذه الإستراتيجية نظرا لكونها لا تستطيع أن تشمل جميع القطاعات، وقذ تم اختيار هذه الفروع بالاعتماد على آلية التشخيص للهيكل الصناعي الوطني وهذا بدراسة 55 فرع صناعي، وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: التعرف الأولي على الفروع الواعدة المحتملة، والقادرة على المنافسة محليا ودوليا كما هو مبين في المخطط التالي:

الشكل (II-2) تشخيص الهيكل الصناعي الجزائري



Source: Ministère des participations et de la promotion des investissements (2007), **la stratégie et les politique de relance et de développement industriel**, les assises nationales 26-28 Février 2007, Alger, PP:39-41.

المرحلة الثانية: تحليل الوضعية الحالية والقدرات التنافسية للفروع التي تم التعرف عليها في المرحلة السابقة والمرشحة لتطويرها في إطار هذه الإستراتيجية.

المرحلة الثالثة: اختيار الفروع الواجب ترقيتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الإستراتيجية والوضعية الحالية لهذه الفروع.

وقد تم في إطار هذا التوجه الجديد تحديد ثلاثة أنماط من الفروع الصناعية التي تمتلك قدرات التنمية وهي[1]:

- الصناعات الموجهة إلى الأسواق العالمية ذات الطلب القوي، والتي ترتكز على تحويل المواد الأولية مثل:
  - البيتروكيمياء (فرع الأسمدة)، والنسيج الكيماوي ومنتوجات الكيمياء العضوية والمعدنية.
  - الصناعات الصيدلانية والبيطرية.
  - صناعة الحديد والصلب.
  - الصناعة المعدنية غير الحديدية (الألمنيوم).
  - صناعة مواد البناء.
- الصناعات التي ترتبط تنميتها بوجود صناعات أخرى خاصة مثل:
  - الصناعات الغذائية.
  - الصناعات المعدنية الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية.
- الصناعات الجديدة التي يسجل فيها البلد تأخرا والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد مثل:
  - الصناعات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.
  - صناعة السيارات.

2- الانتشار الفضائي للقطاع الصناعي:

ترتكز الإستراتيجية الجديد على تنمية مناطق صناعية معينة تدعى "مناطق التنمية الصناعية المدمجة" (les zones industrielle intégrés) أو ما يصطلح عليها باسم العناقيد الصناعية Grappes أو Clusters، وهي عبارة عن مجموعات قطاعية مندمجة أو متكونة من مؤسسات أو صناعات تتدعم فيما بينها بفضل التعاون التكنولوجي، علاقات الزبون – المورد، وروابط قوية مع مختلف الهياكل الاقتصادية والهيئات ذات الصلة بهذه المؤسسات[2]، لذا من

---

[1]- قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص96.
[2]- بالقاسم زايري، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوربي والجزائر**، مجلة شمال إفريقيا، الشلف، العدد3.

المقرر إنشاء مناطق صناعية مندمجة تشغل تمركز النشاطات الاقتصادية وتنظيم المؤسسات وهيكل الضبط العمومية وهياكل البحث على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وتتمثل في برنامج تطوير مناطق التنمية الصناعية المندمجة المقرر في أفق 2009، ويشمل ما يلي:

- مناطق التنمية الصناعية المندمجة: بكل من الجزائر والبليدة ووهران ومستغانم وسطيف/ برج بوعريريج وغرداية وحاسي الرمل وعنابة وبومرداس وتيزيوزو.
- أقطاب تكنولوجية/ الجزائر (سيدي عبد الله)، وبجاية وسيدي بلعباس.
- مناطق متخصصة: أرزيو، وحاسي مسعود، وسكيكدة ووهران.

المرحلة الثانية: أما هذه المرحلة فستشهد إنشاء "مناطق نشاط متعددة الميادين" بكل من قسنطينة، وسكيكدة، وتلمسان وعين تموشنت.

المرحلة الثالثة: أما في المرحلة الأخيرة سيتم إنشاء "أقطاب تكنولوجية" بكل من باتنة، الشلف، وتلمسان، وقسنطينة.

وحسب وزير الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائرية "عبد الحميد تمار"، فإنه من أجل تنفيذ خطط الإستراتيجية الجديدة خصصت الحكومة مليار دولار وسيبدأ هذا المشروع في بداية 2009 إلى غاية عام 2013، مما سينتج عنه توفير مناصب شغل جديدة تقدر بأكثر من 452585 منصب عمل، مما يؤدي إلى تخفيض حدة البطالة لدى الشباب، كما أن هذه الإستراتيجية تؤدي إلى ازدهار هذه المدن الجديدة نتيجة وجود استثمارات جديدة سواء كانت محلية أو أجنبية.

خلاصة الفصل:

قامت الجزائر بعد الاستقلال ببناء قاعدة صناعية ثقيلة وذلك عن طريق بناء مصانع ومركبات ضخمة لصناعة النفط والغاز الطبيعي، ومركبات للصناعات البتروكيميائية ومصانع الحديد والصلب ومركبات الصناعات الميكانيكية، كما انتهجت إستراتيجية الإحلال محل الواردات في سياسة التصنيع، غير أن هذه السياسات أدت إلى ظهور اختلالات أثرت على هيكل الإنتاج الصناعي وعلى تطوره.

ويتكون القطاع الصناعي من قطاعين الأول يتمثل في الصناعات الاستخراجية حيث تساهم بنسبة 47 % في تكوين إجمالي الناتج المحلي وبحوالي 92 % من إجمالي القيمة المضافة، أما الثاني فيتمثل في الصناعة التحويلية والتي تساهم بحوالي 4 % في تكوين الناتج المحلي وبحوالي 8 % في تكوين القيمة المضافة.

كما يعتمد القطاع الصناعي(الصناعة التحويلية) على أنماط سلوكية حيث تعتبر أنماطا غير تنافسية تؤدي إلى تراجع منحنى الإنتاجية لهذه الصناعة إلى الخلف، ويواجه هذا القطاع تحديات كبرى تضعه في مواجهة صعبة.

في ضوء هذه المشاكل والتحديات قامت الحكومة الجزائرية بإتباع مجموعة من السياسات والإجراءات الإصلاحية تمثلت في: برنامج التصحيح الهيكلي (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998) بدعم من صندوق النقد الدولي كان الهدف منه معالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية (اختلالات مالية، زيادة التبعية،...) وكان لهذا البرنامج انعكاسات على القطاع الصناعي حيث استمرت الصناعات التحويلية في تحقيق نتائج سلبية، وتم حل معظم المؤسسات الصناعية وتقسيمها إلى فروع وظهور مفهوم الخصخصة، كما ظهرت سياسة جديدة لتنظيم القطاع الصناعي والتي تمثلت في برامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية وتطهير العقار، حيث شكلت هذه الملفات إحدى أهم العقبات في تطوير النسيج الصناعي الجزائري، كما عملت الحكومة الجزائرية على تطوير المؤسسات الصناعية وذلك من خلال برنامج تأهيل القطاع الصناعي الثقيل الذي بدأ في جانفي 2002، بالإضافة إلى برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة حيث أن هذه المؤسسات تحتل دورا أساسيا وهاما في الجزائر.

الفصل الثالث

آثار اتفاقية الشراكة الأوروبية- الجزائرية على قطاع الصناعة الجزائري

تمهيد:

بعد التطرق إلى مضمون اتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية وتطور وواقع القطاع الصناعي الجزائري، سنحاول في هذا الفصل تحليل الآثار المحتملة لتطبيق الاتفاقية على القطاع الصناعي، الذي يعتبر أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، فهل القطاع الصناعي الجزائري في ظل الخصائص التي يتميز بها قادر على الاستفادة من المزايا المرتقبة للاتفاقية الممضية مع الاتحاد الأوربي؟

وهل يؤدي دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى التخفيف من حدة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع؟

كما سنتطرق إلى شروط الاستفادة أكثر من الاتفاقية، ولذلك سيتم تناول النقاط التالية:

المبحث الأول: آثار منطقة التجارة الحرة وقواعد المنشأ على القطاع الصناعي.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية- الأوربية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (خاصة الأوربي).

المبحث الثالث: شروط الاستفادة من الاتفاقية.

المبحث الأول: آثار منطقة التجارة الحرة وقواعد المنشأ على القطاع الصناعي الجزائري

المطلب الأول: آثار منطقة التجارة الحرة على الصناعة الجزائرية

إن اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية الموقعة في 2001 والمنفذة عام 2005 والتي تضمنت إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الطرفين بشكل تدريجي خلال فترة 12 سنة أي لغاية 2017، نصت على إمكانية ضبط رزنامة التفكيك الجمركي في حالة تضرر أحد الطرفين، وتعكس دعوة الجزائر مؤخرا لتعديل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، مدى الاختلال الذي كرسه هذا الاتفاق، حيث أعلن وزير التجارة الجزائري الهاشمي جعبوب أن الجزائر ستدعو خلال المجلس الخامس للشراكة مع الاتحاد الأوربي المزمع عقده في 15 جويلية 2011 في بروكسل لمراجعة بنود اتفاقية الشراكة لجعلها أكثر إنصافا، ويتعلق الأمر بقائمة السلع الصناعية ونصف المصنعة المعرضة للتفكيك الجمركي بنسبة 100% وكذلك مراجعة المقاييس المفروضة على المنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير نحو الاتحاد الأوربي، حيث أن هذه المقاييس ليست في متناول المصدرين الجزائريين. ولذلك يعتبر القطاع الصناعي الجزائري من أكثر القطاعات تأثرا بدخول اتفاقية منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية حيز التنفيذ، حيث أن هذه الآثار ستكون سلبية على المديين القصير والمتوسط، لأنه من غير المتوقع أن يستفيد القطاع الصناعي عموما والصناعة التحويلية خصوصا في المدى القريب من زيادة فرص الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوربي، بل ستواجه منافسة حادة وخاصة في ظل انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في حين أن الايجابيات التي يطمح لها الطرف الجزائري على المدى الطويل غير مضمونة النتائج. وعموما تطبيق اتفاقية التجارة الحرة يطرح التساؤلات التالية:

- مدى قدرة المنتجات الصناعية الجزائرية على حماية أسواقها الداخلية من منافسة المنتجات الصناعية الأوربية.
- مدى قدرة السلع الصناعية الجزائرية على النفاذ إلى الأسواق الأوربية ومنافسة منتجاتها.
- نمط برنامج تحرير الواردات الجزائرية ومدته الزمنية.
- هل قواعد المنشأ ستساهم في زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي مما يحد من نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي؟ ما مدى استفادة الصناعة من قاعدة التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف للنفاذ إلى الأسواق الأوربية؟

أولاً: منافسة المنتجات الصناعية الأوربية لمثيلاتها الجزائرية في الأسواق المحلية

إن التطرق إلى منافسة المنتجات الصناعية الأوربية لمثيلاتها الجزائرية في الأسواق المحلية، يفرض علينا التطرق إلى تطور واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي وهيكلها، كما يصاحبها تحول واردات الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الأوربي لما تتمتع به هذه الأخيرة من معاملة جمركية تفضيلية وهذا ما ينعكس على زيادة معدل نمو الواردات الصناعية الأوربية.

1- الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي وتطورها:

حسب التصنيف الجغرافي فإن أوربا تهيمن على واردات الجزائر بنسبة 60% من مجمل الواردات الجزائرية لسنة 2010، من بينها 89% من دول الاتحاد الأوربي و11% من دول أوربية خارج الاتحاد، وتمثل فرنسا أهم مورد الجزائر بحصة لا تقل عن 15%.

وهذا ما يكرس تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية للمنتجات الأوربية والجدول التالي يبين حجم الواردات الجزائرية ونصيب الاتحاد الأوربي منها.

الجدول (III-1): تطور الواردات الجزائرية ونصيب الاتحاد الأوربي منها خلال الفترة (2000-2010) **(مليون دولار، %)**

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات الإجمالية	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
الواردات من الاتحاد الأوربي	5256	5902	6733	7955	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
النسبة	57.29	59.38	56.05	58.77	55.15	55.28	54.66	51.40	53.15	52.62	51.15

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، الجمارك الجزائرية، 2011.

من قراءتنا للجدول السابق نلاحظ:

- بلغت نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوربي في المتوسط للفترة (2000-2010) حوالي 56% من إجمالي الواردات الكلية، وبلغت أعلى نسبة 59.38% عام 2001 وبقيمة 5902 مليون دولار، وأقل نسبة كانت عام 2010 بـ 51.15%، بقيمة 20704 مليون دولار.
- إن الارتفاع العام للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي التي سجلت 20.704 مليار دولار عام 2010 أي بانخفاض طفيف بنسبة 0.3% مع سنة 2009، يعكس استهلاك بلدان الاتحاد الأوربي لأصناف السلع التفضيلية التي منحتها إياها الجزائر، وفي المقابل لم تستغل الجزائر كل الامتيازات التي تعطيها إياها اتفاقية الشراكة، فهي مثلا لم تستفد سوى ستة من واحد وأربعون

إعفاء من الرسوم الجمركية تخص أحدى وأربعون مادة وبضاعة يمكن تسويقها في دول أوربا، في حدود كميات معينة دون دفع حقوق الجمارك.

2- هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي:

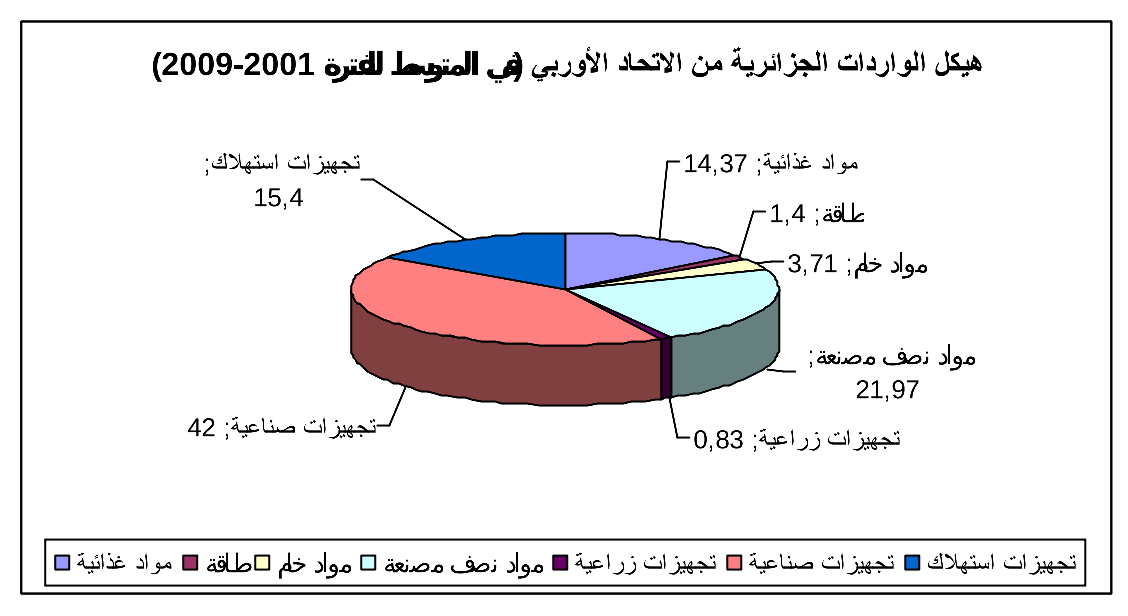
لتقدير معدلات نمو الواردات من المنتجات الصناعية الأوربية مع إقامة منطقة تجارة حرة يتم تناول هيكل الواردات من الاتحاد الأوربي والتي تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول (III-2) : هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي للفترة (2001–2009) مليون دولار

مجموعة الواردات	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	1172	19.85	1064	15.8	1061	13.33	1449	14.35	1480	13.14	1537	13.10	2041	14.14	3166	15.08	2614	12.58
طاقة	95	1.6	68	1	189	2.37	93	0.92	90	0.79	70	0.59	202	1.4	451	2.14	382	1.83
مواد خام	227	3.84	320	4.75	327	4.11	329	3.25	320	2.84	431	3.67	647	4.48	721	3.43	629	3.02
مواد نصف مصنعة	1118	18.94	1246	18.50	1506	18.93	1785	17.67	2017	17.92	2948	25.13	3531	24.47	6126	29.19	5609	27
تجهيزات زراعية	70	1.18	96	1.42	102	1.28	124	1.22	119	1.05	81	0.69	54	0.37	58	0.27	67	0.003
تجهيزات صناعية	2238	37.91	2857	42.43	3519	44.23	4489	44.45	5338	47.42	4757	40.55	5822	40.35	7796	37.15	8820	42.61
تجهيزات استهلاك	980	16.60	1064	15.80	1251	15.72	1828	18.10	1891	16.80	1869	16.16	2130	14.76	2667	12.70	2496	12.01
المجموع	5902	100	6733	100	7955	100	10097	100	11255	100	11729	100	14427	100	20985	100	20772	100

المصدر : بناءا على معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، الجمارك الجزائرية، 2010.

الشكل (III-1): هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي للفترة (2001–2009)



من قراءتنا للجدول (III-2) يتضح ما يلي:

- تشكل الواردات من سلع التجهيز الصناعية النصيب الأكبر من إجمالي الواردات السلعية من الاتحاد الأوربي، حيث تقدر نسبتها بحوالي 42% في المتوسط خلال الفترة 2001–2009، وهذا ما يعني أنها تجاوزت ثلث الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي، حيث بلغت قيمتها سنة 2009 ما يقارب 9 ملايير دولار أي ما يعادل 52% من الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية، حيث يستفيد من مزايا تفضيلية تقدر بـ 169.14 مليون دولار[1].
- تشكل نسبة الواردات الغذائية حوالي 14.37% في المتوسط خلال الفترة 2001–2009 من إجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي، وأكثر من 20% من واردات الجزائر الإجمالية لنفس الفترة، وعلى الرغم من التراجع التدريجي للواردات الجزائرية من المواد الغذائية من الاتحاد الأوربي حيث سجلت أدنى مستوى لها عام 2009 بحوالي 12.58% من إجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي وبقيمة 2614 مليون دولار، وذلك مقابل نسبة 20% سنة 2001 إلا أنها تبقى تحتل المرتبة الثانية من إجمالي الواردات السلعية من الاتحاد الأوربي.
- شكلت الواردات من السلع الاستهلاكية والمنتجات نصف المصنعة نسبة لا بأس من إجمالي الواردات خلال الفترة 2001–2009 حيث بلغت نسبتها 15.40 و 21.97 على التوالي، فالنسبة تكاد تكون شبه مستقرة أما الثانية شهدت استقرار قبل سنة 2005، وبعد هذه السنة

[1] - حسب تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2010.

عرفت، اتجاها تصاعديا، حيث انتقلت النسبة من 17.92% سنة 2005 إلى ما يقارب 30% سنة 2008.

– وبالنسبة للواردات السلعية من المواد الخام والطاقة والتجهيزات الزراعية نسبة ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى، حيث قدرت نسبتها خلال نفس الفترة حوالي 4 % و1 % و0.8 % في المتوسط على التوالي ويتضح من الجدول أنها تتحرك نحو الزيادة والنقصان ضمن هوامش ضيقة.

من هنا نجد أن الهيكل الإنتاجي الجزائري ضعيف جدا بسبب ضعف الكفاءة الفنية للمنتج مما أدى إلى الاستعانة بالخارج لتلبية حاجات الطلب المحلي، حيث يلاحظ أحيانا أن نسبة الواردات تفوق نسبة الصادرات بما فيها صادرات النفط والغاز مما يعني وجود خلل في إستراتيجية التصنيع في الجزائر.

نستنتج أن المنافسة الأوروبية للسلع المثيلة الجزائرية سلبية في المدى القصير نتيجة لتآكل حصة الصناعة الجزائرية من السوق المحلي لصالح المنتجات الأوروبية، لما تتمتع به الصناعة التحويلية في كافة الدول الأوروبية من ارتفاع أدائها التنافسي مقارنة بنظيرتها الجزائرية، حيث أن معدلات نمو الواردات من المنتجات الصناعية الأوروبية مع إقامة منطقة التجارة الحرة خلال فترة الدراسة ظلت مرتفعة وتشكل النصيب الأكبر من الواردات الجزائرية، وعلى آثار المنافسة الشديدة هذه فإنها تؤدي إلى إغلاق العديد من المؤسسات الوطنية لعدم قدرتها على المنافسة، وفي دراسة قامت بها وزارة التجارة الجزائرية تظهر أن القطاعات الأكثر تهديدا من انفتاح السوق[1] هي: قطاعات الصناعات الحديدية، التعدينية، الميكانيكية، الإلكتروتقنية والإلكترونية، قطاعات مواد البناء، النسيج والجلود حيث تشير الدراسة أن 80 % من منتوجات القطاعات الأولى ومواد البناء مهددة بشكل كبير و95% من حجم النشاط لهذين الفرعين مهددة بالزوال، وستفقد الصناعة الجزائرية حجم أعمال يزيد عن 65 مليار دينار.

لعل أهم الآثار المتوقعة من إزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية يمكن إبرازها فيما يلي:

– إن التدمير الذي ستقوم به الجزائر سيمارس حتما ضغطا على المالية العامة بسبب الانخفاض المرتقب في الموارد الجبائية للميزانية العامة للدولة، فالتفكيك الجمركي هذا سيؤدي إلى خسارة مالية تقدر 10.7 % من الإيرادات العمومية أي ما يعادل 1.2 % من الناتج المحلي

[1]- Redha Amrani (2001), " L’ industie algèrienne et les nouveaux dèfis: accord UE –ONL et – tarif douane", In la tribune

الإجمالي، أي أزيد من مليار دولار سنويا[1]، وقدرها محافظ بنك الجزائر السابق "عبد الوهاب كرمان" بـ 1.4 مليار دولار سنويا في مرحلتها النهائية[2].

- إن المستفيد الأساسي من عملية إزالة الحواجز الجمركية سيكون من دون شك المستهلك بسبب انخفاض أسعار المنتجات الصناعية واشتداد المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة، مما يزيد من الرفاهية الاقتصادية للمستهلك الجزائري من خلال إشباع حاجاته المختلفة وبأقل التكاليف وبأعلى جودة.

ثانياً: نفاد الصادرات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوربية:

وإلى جانب هذا الأثر السلبي لفتح الأسواق على قطاع الصناعة، لا يمكن إغفال أن تخفيض أو إزالة القيود الجمركية على الواردات الأوروبية من مستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة، يمكن أن ينعكس إيجابيا على زيادة المقدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، وزيادة تدفق الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية خاصة مع ما تشكله هذه المستلزمات الإنتاجية المستوردة من أهمية للصناعة المحلية مع ضعف تشابكات الصناعة المحلية، حيث يستحوذ المكون الأجنبي على أكثر من 20 % حسب إحصائيات 2006 في المتوسط[3] من قيمة الإنتاج الصناعي، وبالتالي يتوقف الأثر النهائي المترتب عن فتح السوق الجزائرية أمام الواردات الأوروبية على كل من قيمة معدل نمو الواردات الأوروبية ومعدل نمو الصادرات الجزائرية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومع تواضع أدائه التنافسي قد ينبئ بتزايد الأثر السلبي لإقامة منطقة التجارة الحرة في المدى القصير، إذا ما اقتصر الأمد على إزالة القيود الجمركية بين الطرفين.

ومما قد يدعم هذه النتيجة السابقة أن أغلب الصادرات الجزائرية تتكون أساسا من البترول فهي تشكل أكثر من 95 % من الصادرات الإجمالية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (III-3) :تطور الصادرات الجزائرية ونصيب الاتحاد الأوربي للفترة 2000– 2010

[1] - Femise, le partenariat euro – mèditerranèen en L'annèe 2000, p 49

[2] Faisa bakhoukhe (2002),"que faire face Ça L'accord d'association avec L'union europèenne ", In libre économie , N°175 , p5.

[3] وزارة الصناعة الجزائرية، 2007.

(مليون دولار، %)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الإجمالية	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الصادرات نحو الاتحاد الأوربي	13792	12344	12105	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009
النسبة	62.60	64.62	64.27	58.92	54.22	55.63	52.64	43.65	52.01	51.30	49.09

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، الجمارك الجزائرية، 2011.

- إن الاتحاد الأوربي أهم شريك للجزائر حيث بلغ متوسط الصادرات للفترة 2000-2010 حوالي 54.45% وبلغت أعلى نسبة لها 64.52% في سنة 2001 وبقيمة 12344 مليون دولار، مقابل نسبة 43.65% سنة 2007، هذه النسب تدل على أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بالاتحاد الأوربي بنسبة تجعله يتأثر بالمتغيرات الدولية.

أما هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوربي فيظهر من خلال الجدول التالي:

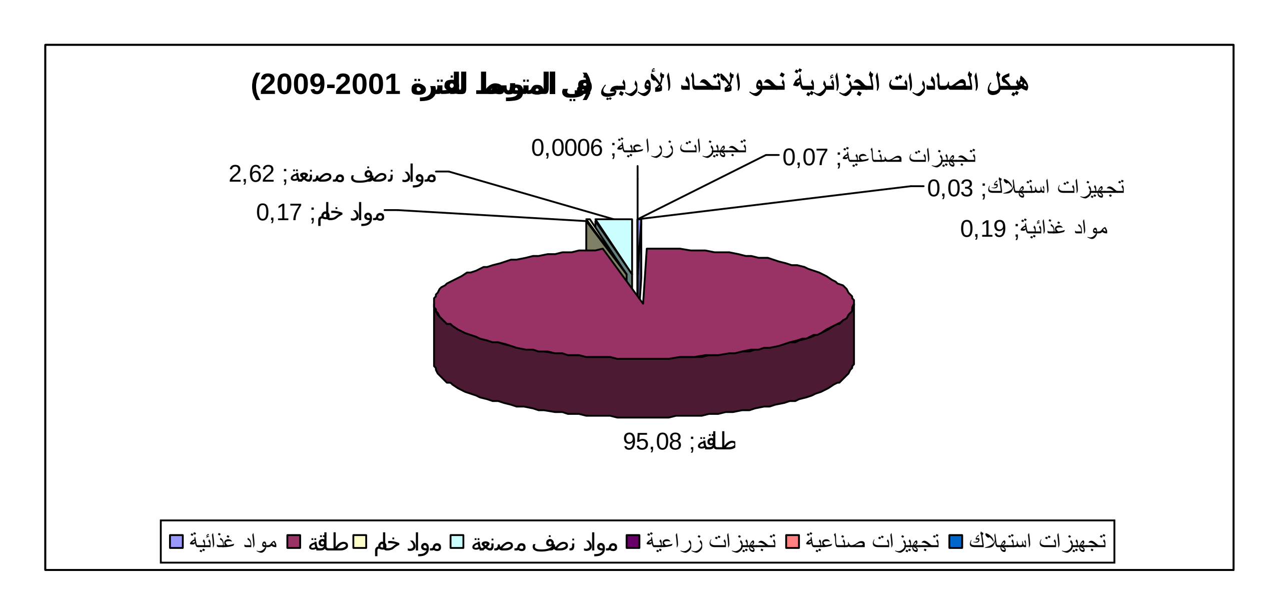
الجدول (III-4) هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوربي

للفترة (2001–2009) مليون دولار

مجموعة الصادرات	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	25	0.20	28	0.23	33	0.22	43	0.24	48	0.18	50	0.17	52	0.19	55	0.13	41	0.17
طاقة	11880	96.24	11620	96	13985	96.42	16823	96.7	24996	97.66	28040	97.53	25897	96.51	40146	97.23	18899	81.51
مواد خام	23	0.18	20	0.16	22	0.15	42	0.24	33	0.12	45	0.15	62	0.23	80	0.19	33	0.14
مواد نصف مصنعة	400	3.24	416	3.43	438	3.02	471	2.7	499	1.94	586	2.03	792	2.95	948	2.29	475	2.04
تجهيزات زراعية	0	0	0	0	1	0.006	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تجهيزات صناعية	10	0.08	15	0.12	17	0.11	10	0.05	10	0.03	17	0.05	21	0.07	32	0.07	18	0.07
تجهيزات استهلاك	6	0.04	7	0.06	7	0.04	8	0.04	6	0.02	13	0.04	9	0.03	7	0.01	4	0.01
المجموع	12344	100	12105	100	14503	100	17396	100	25593	100	28750	100	26833	100	41286	100	23186	100

المصدر: بناءا على معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات، الجمارك الجزائرية، 2010.

شكل (III-2) هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوربي للفترة (2001–2009)



من الجدول (III-4) يتضح:

- سيطرة قطاع المحروقات على صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوربي، وذلك بنسبة تتراوح في المتوسط للفترة 2001–2009 بـ 95.08% من إجمالي الصادرات السلعية نحو الاتحاد الأوربي، وبلغت أعلى نسبة بحوالي 97.66% سنة 2005 وبقيمة 24966 مليون دولار، مقابل نسبة 81.51% سنة 2009 بقيمة 18899 مليون دولار، وقد بلغت صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوربي لسنة 2010 أكثر من 28 مليار دولار إذ تشكل المحروقات 27 مليار دولار أي 97% وقيمة 6.1 مليار دولار فقط من الصادرات خارج المحروقات.
- بالنسبة للصادرات الجزائرية من المواد الغذائية نحو الاتحاد الأوربي، فقد بلغت نسبة 0.19% في المتوسط من إجمالي صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوربي للفترة 2001–2009، إذ تعتبر نسبة ضعيفة جدا، خاصة أنها لم تبلغ الكميات المحددة ضمن الاتفاق مع الاتحاد الأوربي، وذلك لكون المصدرين الجزائريين لم يعتمدوا المعايير الدولية في مجال التقييس و التحويل والتغليف، إضافة إلى جهل قنوات التوزيع في البلدان الأوربية، والتدابير المقررة في مجال تصدير المنتجات الجزائرية في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

وعموما فإن تصدير المواد الغذائية في الجزائر يواجه عجز في الشبكة اللوجستيكية والتسويق وغياب طائرات الشحن ونقص في الخطوط البحرية، وغياب هياكل التوظيب على مستوى الموانئ.

- وبالنسبة لمساهمة المواد نصف المصنعة، فهي أيضا كانت ضعيفة وقدرت بـ 2.62% في المتوسط للفترة 2001–2009.

- كما شكلت باقي الصناعات الأخرى: مواد خام، تجهيزات صناعية، تجهيزات استهلاك، نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوربي وقدرت بحوالي 0.17% و0.07% و0.03% على التوالي في نفس الفترة، كما قدر عدد المؤسسات التي تصدر خارج المحروقات وهذا في سنة 2004 بـ 172 مؤسسة في حين يقابلها أكثر من 37000 مستورد[1]، وهو ما يعكس الخلل في البنية الهيكلية للصادرات السلعية وخاصة الصناعية منها.
- وبالنسبة للتجهيزات الزراعية شكلت أضعف نسبة وتم تصديرها فقط سنة 2003، بقيمة مليون دولار وبنسبة 0.06%.

مما سبق يتضح لنا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوربي تبقى ضعيفة، بينما تمثل المحروقات 95% من إجمالي صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوربي، فيما عرفت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي تطورا بنسبة 86% منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ بحيث انتقلت من 11.2 مليار دولار عام 2005 إلى 20.7 مليار دولار عام 2010.

وتفسر الحكومة استقرار الصادرات الجزائرية من غير المحروقات في مستواها الضعيف الحالي بـ "المصاعب التنظيمية والتقنية المرتبطة بدخول السوق الأوربية" كما يقول مدير التجارة الخارجية في وزارة التجارة الجزائرية، وقد أعطى مثالا بليغا عن ذلك: فمنذ 2007 لم تنجح الجزائر في إقناع السلطات الاقتصادية الأوربي بإلغاء رسم بنسبة 13% (وهي ضريبة ضد إغراق السوق) تعرض على صادرات شركة "فرتيال" (شركة مختلطة جزائرية–اسبانية لصناعة الأسمدة)، بحجة أن إنتاجها يستعمل غازا مدعم السعر من طرف الدولة، ما يحظره التشريع الاقتصادي الأوربي، إضافة إلى ذلك العراقيل التي يضعها الاتحاد الأوربي في وجه المصدرين الجزائريين باسم "مكافحة المنافسة غير الشرعية"، وضعف تنافسية المنتجات الجزائرية وعدم مطابقتها مع المواصفات الأوربية. وأن الجزائر لم تستغل كل الامتيازات التي تعطيها إياها اتفاقية الشراكة، فهي لم تستنفذ سوى 6 من 41 إعفاء من الرسوم الجمركية تخص إحدى وأربعين مادة وبضاعة يمكن تسويقها في دول أوربا في حدود كميات معينة دون دفع حقوق للجمارك، فهي استنفذت هذه الإعفاءات بنسبة ضعيفة في حدود 10%، فيما استنفذ الاتحاد الأوربي كل ما تمنحه الاتفاقية من إعفاءات بنسبة 100%.

وبما أن هيكل التجارة الخارجية غير متنوع بالنسبة للصادرات، فنجد هناك اتساع كبير في الفجوة التكنولوجية بين الاتحاد الأوربي والجزائر خصوصا إذا تعلق الأمر بمستوى التصنيع مما يجعل هذا الأخير عاجزا عن دخول سوق الاتحاد الأوربي من جهة وإبقاء هيكل التجارة

[1] -Benissad Hocine (2004), Algèrie: de la planifaction sociale a l èconomie de marchè , ENAG , èdition , Alger, p10.

الخارجية على وضعه الحالي من جهة أخرى، ولهذا فإن تحوير التجارة بين الاتحاد الأوربي والجزائر من خلال إقامة منطقة التبادل الحر خلال اثني عشر سنة (2017)، لن يعطي للصادرات الجزائرية أي ميزة في السوق الأوربية وهذا للأسباب التالية[1]:

- الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الأوربية متدنية جدا وليس هناك تأثير كبير على تدني الواردات إلى أوربا.
- يتميز الاتحاد الأوربي بتطبيق معايير صحية وبيئية وشروط فنية يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول البضائع الجزائرية إلى السوق الأوربية.
- إن تحرير الواردات الصناعية الأوربية إلى الجزائر من الرسوم الجمركية يعطيها مزايا تفضيلية على كل الواردات من الدول الأخرى، فهذا لا يساعد زيادة الاستيراد من أوربا فقط وإنما يكلف الاقتصاد الجزائري أعباء إضافية أخرى، كرفع أسعار الصادرات الصناعية الأوربية بسبب غياب منافسة البضائع الأجنبية الأخرى المنافسة، لأنها ستبقى خاضعة للرسوم الجمركية.
- تحرير تجارة المنتجات الصناعية دون إعطاء المواد المصنوعة في الجزائر إعفاءات أو تفضيلات من شأنه أن يعمل على خنق الصناعات الجزائرية الناشئة.

وعلى هذا الأساس نجد الحكومة الجزائرية قد قامت بعد إصلاحات خاصة المتعلقة بالعمليات الجمركية، لأن اتفاقية الشراكة لا تعمل فقط على تخفيض الرسوم الجمركية وإنما على إزالتها نهائيا، وإنهاء التدخل الحكومي في الاقتصاد، وهذا من شأنه أن يعمل على تحقيق خسائر من الإيرادات الجمركية.

وبالنسبة لصادرات البترول ولما كانت لا تتضمنها عملية تحرير، فإنه يتوقع أن تكون الاستفادة من عملية التصدير محدودة، وتقتصر على بعض القطاعات فقط كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل سوق الاتحاد الأوروبي، والتي تتمتع فيها بميزة نسبية والجدول التالي يوضح أهم الصناعات التي تتميز بميزة نسبية.

الجدول (III-5) يوضح الميزة النسبية[2] الظاهرة لبعض قطاعات الصناعة الجزائرية للفترة 1995–2000

القطاعات	1995	1996	1997	1998	1999	2000

---

[1] - شهرزاد زغيب، **الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري**، **مجلة علوم إنسانية**، العدد 32، ديسمبر 2009، ص340.

[2] - **الميزة النسبية الظاهرة L'avantage comparé manifeste:** أنشأ بورتر مقياس للتنافسية مبنيا على الميزة النسبية الظاهرة (ACM)، ويمكن حساب المؤشر للدولة j ولفرع النشاط الاقتصادي أو لمجموعة من المنتجات i كالآتي:

$$ACM_{ij}=[(X_{ij}/X_{iw})/(X_j/X_w)]$$

حيث: X_{ij} : تمثل صادرات الدولة j من السلعة i. X_j: تمثل الصادرات الإجمالية للدولة j.
X_{iw}: تمثل الصادرات العالمية من السلعة i. X_w: تمثل الصادرات العالمية الإجمالية.
يدل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة على القوة التصديرية للدولة، وإذا كان أكبر من الواحد فذلك يعني أن الدولة j تكتسب ميزة نسبية ظاهرة في السلعة i، أما إذا كان أقل من الواحد فهذا معناه أنه ليس للدولة ميزة نسبية.

مواد التعدين	15.67	11.39	12.78	14.14	14.40	11.54
مواد أولية خام (غير بترولية)	0.15	0.15	0.14	0.18	0.17	0.10
المواد الكيميائية	0.10	0.07	0.12	0.10	0.13	0.09
السلع المصنعة	0.07	0.05	0.05	0.05	0.06	0.04
مواد غذائية	0.04	0.05	0.03	0.04	0.04	0.03
مشروبات غازية	0.05	0.12	0.04	0.05	0.04	0.02
زيوت دهون حيوانية	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
المواد المصنعة	0.01	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
آلات عتاد النقل	0.01	0.02	0.02	0.03	0.01	0.00

المصدر: حولية إحصائيات التجارة الدولية للأمم المتحدة لعدة سنوات

(International trade centre UNCTAD/WTO)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر لها ميزة نسبية في مواد التعدين*، بالإضافة إلى الغاز والمنتجات البترولية، ومنتوجات الكيمياء غير العضوية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 7 من 184 بلدا حسب الترتيب العالمي لمؤشر الأداء التجاري في المنتجات البترولية، والمرتبة 45 من حيث تطور الأداء، أما باقي الصناعات الأخرى: المواد الكيميائية، السلع المصنعة، مواد غذائية، مشروبات غازية والزيوت والدهون الحيوانية، المواد المصنعة وآلات عتاد النقل فليس لها ميزة نسبية فيها وذلك راجع للمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي وتكتسب الصناعات التقليدية مثل (الصناعات الجزائرية) ميزة نسبية بسبب انخفاض في التكاليف النسبية للعمل، أما الصناعات الحديثة (الدول المتقدمة) تحدث الميزة النسبية في الصناعات بسبب مراكز البحوث والتطوير[1]. .

نخلص من هذا التحليل إلى تواضع الآثار الإيجابية لإقامة منطقة التجارة الحرة على نمو الصناعة الجزائرية، في الوقت الذي يتوقع أن تسجل فيه الواردات الأوروبية سواء من المنتجات

* تملك الجزائر ميزة نسبية في صناعة التعدين ويرجع ذلك إلى: تشكيل الصادرات من الصناعات المعدنية نسبة كبيرة من مجموع الصادرات وقدرت في سنة 2007 بحوالي 12.85% من مجموع الصادرات الكلية خارج البترول (معطيات وزارة التجارة الجزائرية، 2008)، بالإضافة إلى توافر هذه المادة بكميات كبيرة جدا فقد بلغ الإنتاج عام 2006 حوالي 19.89 ألف طن ويقدر احتياطي الجزائر من هذه المادة حوالي 1.1 مليار طن عام 2007 وتعد الجزائر أول منتج له عربيا، بالإضافة إلى إدخال الشراكة الأجنبية في هذه الصناعات (خاصة مصنع الحجار) هذا ما أدى إلى رفع الطاقة الإنتاجية، وكسب قدرة تنافسية محليا ودوليا، إضافة إلى زيادة حصتها السوقية في الأسواق المحلية نتيجة وجود طلب محلي كبير على منتجات هذه الصناعة من قطاعات اقتصادية مختلفة (الميكانيك، قطاع البناء والأشغال)

[1]-Bhagwati(1982), **shifting comparative advantage**, protection demande and policy response , university chicago press.pp 150- 155.

النهائية أو السلع الوسيطة مزيدا من التحيز لصالح الاتحاد الأوروبي, دون أن يتحقق ذات الأمر بالنسبة للصادرات.

ثالثاً: نمط برنامج تحرير الواردات ومدته الزمنية

بقي أن نشير إلى أهم الآثار التي قد تصاحب نمط برنامج تحرير الواردات ومدته الزمنية، قد تتمثل في ما يلي:

إن نمط التحرير الذي تستند إليه الشراكة حيث الإزالة الكاملة للضرائب الجمركية المفروضة على القائمة الأولى وهي المواد الأولية وسلع التجهيز سوف يعطي ميزة توفرها بتكنولوجيا متقدمة وتكلفة منخفضة، وأن واردات سلع التجهيز والمواد الأولية تصل إلى حوالي 25% من إجمالي الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي عام 2002، وهي نسبة عالية توضح مدى الاعتماد على الاتحاد الأوروبي بدرجة كبيرة في الحصول على هذه النوعية من السلع، وبالتالي فإن تحريرها في بداية الفترة الانتقالية سوف يكون له أثر إيجابي على العملية الإنتاجية في شكل انخفاض التكلفة وتحسن الجودة نتيجة استخدام تكنولوجيا وأساليب إنتاجية أكثر تقدما مما يحسن من القدرة على مواجهة المنافسة، وبالتالي فإن تحرير هذه السلع في الأجل القصير سوف يعود بالنفع على الصناعة الجزائرية في الأجل الطويل.

وفيما يتعلق بتحرير الواردات بالقائمة الثانية والتي تتضمن المنتجات نصف المصنعة والتجهيزات الصناعية وهي تمثل حوالي 35% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وهي أيضا نسبة لا يستهان بها وبالتالي فإن تحريرها سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج وزيادة هامش الصناعات الوطنية التي تعتمد على هذه الواردات.

وفقا لما ذكر سابقا فإن اتفاقية الشراكة قد تؤدي إلى الارتفاع بالقيمة المضافة للصناعات الجزائرية في المراحل الأولى من الاتفاقية نتيجة انخفاض تكلفة الإنتاج الناتج عن التحرير لمستلزمات العملية الإنتاجية.

وفيما يتعلق بتحرير الواردات بالقائمة الثالثة والتي تتضمن المنتجات التامة الصنع أو النهائية والتي تمثل حوالي 40% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، كما أن الاتفاقية تتضمن تأجيل تحرير مخرجات الصناعة الجزائرية من السلع النهائية خلال سنتين من بداية دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى غاية التحرير النهائي لها في 2017، مما سيترتب عليه آثار ذات أهمية على الفروع المختلفة للصناعة الجزائرية، إلا أن الموقف سوف يتغير ويختلف من صناعة إلى أخرى وذلك وفقا للاختلافات في درجة الحماية الممنوحة لكل صناعة ومدى قدرتها على المنافسة، لذلك من الممكن أن تساعد مستويات الحماية الممنوحة للصناعة الجزائرية قبل وبعد تنفيذ الاتفاق في تحديد بعض هذه الآثار، والتعرف على مدى قدرة الصناعة على الاستمرار والجدول التالي يوضح معدلات الحماية الفعالة للصناعة الجزائرية قبل تنفيذ اتفاق الشراكة عام

2004 وخلال المراحل المختلفة للتحرير التدريجي من تنفيذ الاتفاق بعد تخفيض 10% من الضريبة الجمركية الاسمية على السلع النهائية خلال العام الثاني من تنفيذ الاتفاقية، و70% خلال العام الثامن، و95% خلال العام الحادي عشر وذلك وفقا لنسب التخفيض في القائمة الثالثة السابق ذكرها وذلك لأنها تتضمن السلع النهائية الرئيسية الخاصة بالصناعات التحويلية و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (III-6) معدلات الحماية الفعالة[G] قبل وبعد التحرير التدريجي في اتفاقية الشراكة (%)

البيان	التعريفة الاسمية عام 2004	معدل الحماية الفعال عام 2004	معدل الحماية بعد تخفيض 10%	معدل الحماية بعد تخفيض 70%	معدل الحماية بعد تخفيض 95%
الصناعة الغذائية	194	192.13	186.32	127.89	78.45
الصناعة الجلدية	25	19.21	18.25	12.53	7.59
الصناعة الكيماوية	15	12.01	11.41	7.84	4.81
المنتجات المعدنية	12	10.010	9.60	6.58	4.04
صناعة الورق والكارتون	21	19.64	18.66	12.81	7.86
الآلات الكهربائية	15	13.65	12.97	8.90	5.36
معدات النقل	28	22.28	20.67	15.59	12.93

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)– الجمارك الجزائرية، 2005.

- قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ نلاحظ أن هناك صناعات رئيسية في الجزائر تحتل رتبا متقدمة في معدلات الحماية الفعال وهذه الصناعات هي الصناعة الغذائية، معدات النقل، أما الصناعات الأخرى: الصناعة الجلدية والصناعة المعدنية وصناعة الكرتون والورق فإن معدلات الحماية فيها منخفضة.

ولكن من الملاحظ أنه لم تتغير رتب معدلات الحماية بعد تنفيذ الاتفاق, حيث استمرت كما هي خلال المراحل المختلفة للتخفيض التدريجي، الأمر الذي يعني أن الصناعة الغذائية، وصناعة معدات النقل مازالت تحظى بأعلى معدلات حماية بعد التنفيذ، وارتفاع الحماية يعني توجيه قدر أكبر من الموارد بمعدل أكبر من استخدامها وهذا من شأنه أن يساهم في سوء

* معدل الحماية الفعال هو نسبة الزيادة في القيمة المضافة لكل وحدة من وحدات النشاط الاقتصادي، التي تنتج من هيكل التعريفة الراهن مقارنة بالوضع في ظل حرية التجارة بحيث يأخذ هذا المعدل في اعتباره كلا من الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع النهائية وتلك التي تفرض على المدخلات المستوردة ويتم حسابه كالآتي:

$$ERP = \frac{\text{القيمة المضافة بالأسعار المحلية للنشاط الإنتاجي} - \text{القيمة المضافة بالأسعار العالمية}}{\text{القيمة المضافة بالأسعار العالمية}}$$

تخصيص الموارد في قطاع الصناعة، ناهيك عن خلق طبقة من المستفيدين من المنتجين المحليين للسلع النهائية، وهذا من شأنه إعاقة استكمال برنامج التحرير وإقامة منطقة التجارة الحرة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على القطاع الصناعي

تحليل الآثار الاقتصادية لقواعد المنشأ على الصناعة الجزائرية، يتطلب مناقشة ما يلي: هل أن هذه القواعد تساهم في زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي مما يحد من نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي؟ ما مدى استفادة الصناعة من قاعدة التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف للنفاذ إلى الأسواق الأوروبية؟ وما مدى استفادة الجزائر من الاستثمارات المحولة؟

أولاً: قواعد المنشأ وتكلفة الإنتاج:

إن تعقد وتعدد قواعد المنشأ تشكل عبئا على المنتجين ومن ثم تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي نتيجة ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة من الاتحاد الأوروبي، في وقت يواجه فيه المنتج الجزائري العديد من الأعباء الضريبية والجمركية، كما تواجه المنتجات الصناعية* العديد من التحديات هذا قد يحد من قدرتها التنافسية في الأسواق الأوروبية، وهو ما يدفع بالمنتجين في الكثير من الأحيان إلى التضحية بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية[1] عند النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، حيث أن العديد من المنتجين الجزائريين يفضلون الاستيراد من الصين وذلك لانخفاض التكلفة، ولقد قدرت الواردات من الصين في الفترة 2007– 2008 بـ 2.4 مليار دولار وهي في تزايد مستمر حيث شهدت ارتفاعا يقدر بنسبة 34.48 % مقارنة بسنة 2006[2]، وتمثلت في كل من منتجات التجهيز ومواد الإنتاج، والتي أصبحت بديلا عن المنتجات الأوروبية المتأثرة بقيمة صرف الأورو، كما أن العديد من المنتجين الجزائريين ينتجون للسوق المحلي دون الاهتمام بالتصدير (يعتبر هذا من المشاكل التي تعاني منها الصناعة).

ثانياً: الاستفادة من قاعدة تراكم المنشأ[3]:

إذا ناقشنا إمكانية استفادة الصناعة الجزائرية من قاعدة تراكم المنشأ التي تسمح لها بإمكانية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، حيث أنه وفق ميزة التراكم فإنه يُسمح للمنتج والمصدِّر

---

* كما أن الجزائر أقل تنوعا صناعيا وبما أن نسبة القيمة المحلية الواجب إضافتها و التي يتطلبها معيار القيمة المضافة للمنشأ مرتفعة هذا يؤدي إلى وجود صعوبة في الوفاء بهذه القاعدة. وهذا يجعل النطاق المسموح لاستخدام مواد أو أجزاء مستوردة في صناعة المنتج يكون أضيق.

[1] - كما أن الاتفاق المعد من قبل المجموعة الأوروبية يستند إلى معيار سلبي، حيث يضع حدا أقصى لقيمة المكونات التي تنتمي إلى منشأ خارجي كنسبة من إجمالي تكلفة المنتج النهائي (10 %) وهو ما يعني أنه كلما قلت تكلفة المنتج النهائي كلما قلت قيمة المكونات التي يتعين الحصول عليها في الخارج.

[2] - المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)- الجمارك الجزائرية، 2008.

[3]- يعرف التراكم بأنه أداة تسمح للمنتجين باستيراد المواد من دولة محددة أو مجموعة من الدول من منطقة معينة دون التأثير على منشأ المنتج النهائي . حيث تعامل المواد المستوردة من الدول المحددة كما لو أنها من منشأ الدولة التي طلبت الدخول التفضيلي (عاطف ويليم أندراوس، **قواعد المنشأ: القواعد التفضيلية في الاتفاقيات التجارية الدولية والقواعد غير التفضيلية**، ص20).

الجزائري باستيراد مدخلات إنتاج ذات منشأ دول الاتحاد الأوربي وكل من المغرب وتونس وسبتة ومليلية، ثم استخدامها في تصنيع سلع تكتسب المنشأ الجزائري دون الالتزام بقاعدة إدخال عمليات تصنيع أو تحويل جوهرية عليها، ويتم تصديرها للأسواق الأوروبية وفقا لترتيبات التجارة التفضيلية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. غير أننا نجد أن الواقع الفعلي يشهد تدنيَ فرص الاستفادة من هذه القاعدة لعدة اعتبارات:

1– ما تشهده اتفاقيات الشراكة الأوروبية مع الدول المتوسطية من تفاوت في قواعد المنشأ حيث تختلف قواعد المنشأ في إطار اتفاقية تونس واتفاقية المغرب عن نظيرتها في الاتفاقية الجزائرية هذا ما يحدّ من الاستفادة من تراكم المنشأ متعدد الأطراف في دعم التكامل الصناعي بينهم، كما تختلف أيضا عن قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي هذا ما يجعل الشركات الأجنبية تفضل الاستثمار في "المركز" أي في الاتحاد الأوروبي لتتمتع منتجاتها بحرية النفاذ إلى أسواق كافة الدول "الأطراف" بدلا من أن تستثمر في الجزائر مما يحرمها من فرصة تسويق منتجاتها في باقي الدول المتوسطية ودول وسط وشرق آسيا .

2– ضآلة حجم التجارة الجزائرية البينية مع المغرب وتونس على نحو توضحه الجداول التالية:

الجدول (III-7) التجارة الجزائرية مع المغرب للفترة 2000–2007 (مليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	169	178	148	167	218	318	388	680
الواردات	4	6	17	20	37	80	50	66
الميزان التجاري	165	172	131	147	181	238	338	620

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)– الجمارك الجزائرية، 2008.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الجزائر تحقق فائضا في ميزانها التجاري مع المغرب حيث بلغ أعلى فائض في سنة 2007 بقيمة 614 مليون دولار، وهذا ما يؤكد ضعف الواردات الجزائرية من المغرب إلى إجمالي وارداتها. أما حجم التجارة البينية مع تونس فتظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول (III-8) التجارة الجزائرية مع تونس للفترة 2000–2007 (مليون دولار)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات	75	87	84	80	168	73	106	208
الواردات	43	60	102	91	110	120	172	65
الميزان التجاري	32	27	18–	11–	58	47-	66-	143

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)– الجمارك الجزائرية، 2008.

من الجدول (8-III) يتضح أن الجزائر تحقق في بعض الأحيان فائضا مع تونس وفي أحيان أخرى تحقق عجزا، لكن الملاحظ أن حجم الواردات الجزائرية من تونس ضعيف جدا حيث بلغت أعلى قيمة لها في 2006 بحوالي 172 مليون دولار.

من هنا نجد أن حجم التجارة البينية مع كل من تونس والمغرب ضعيف وبالتالي عدم استفادة الجزائر من قاعدة تراكم المنشأ كما نجد أن حظر رد الرسوم مجحف في حق الصناعة الجزائرية نتيجة لما يلي:

- ارتفاع المكون المستورد فيها.
- ارتفاع التعريفة الجمركية غير التفضيلية التي مازالت تطبقها الجزائر مع العالم الخارجي بالمقارنة بنظيرتها الأوروبية.

ثالثاً: قواعد المنشأ وتحويل الاستثمار

يمكن لقواعد المنشأ أن تساهم في تحويل الاستثمار إلى جانب تحويل التجارة أي انتقال الاستثمار إلى داخل دول منطقة التجارة الحرة على حساب الدول الأخرى[1] غير الأعضاء، لتتمكن من إنتاج منتج يستفيد من ميزة النفاذ إلى أسواق منظمة التجارة الحرة، إلا أن الملاحظ في الاستثمارات الأوروبية توجُهها إلى دول وسط وشرق أوروبا على حساب دول جنوب المتوسط ومن بينها الجزائر وذلك راجع إلى ما يلي:

- زيادة اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول أوربا الوسطى والشرقية من حيث نقل الأنشطة الإنتاجية وتنقل رؤوس الأموال إلى هذه الدول كونها لازالت فيها تكاليف الإنتاج مناسبة للغاية. كما أن اليد العاملة في هذه الدول مؤهلة.
- تطبيق برامج نشطة للخصخصة تشمل البنية الأساسية (الكهرباء، النقل، الاتصالات)، بينما نلاحظ تباطؤ عملية الخوصصة في الجزائر، بالإضافة إلى تشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير حيث بلغ الإنفاق على البحث العلمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2007، 1.65 % في التشيك و1.14 % في أستوانيا[2]، بينما بلغ في الجزائر 1% وذلك في سنة 2007[3]، كما أن هذه الدول ترتبط بالاتحاد الأوروبي باتفاقيات واسعة المدى وعميقة، ومعظمها انضم إلى الاتحاد الأوروبي.

---

[1]- Ghoneim, Ahmed F. (2003), **Rules of Origin and their Impact on Egypt within the context of the EU-Med Partnership Agreement**, Op cit, p615.

[2] - Spending on R&D in the A.C. of the Basque Country, http://www.eustat.es/elem/ele0004800/not0004845_i.html

[3] - Algeria increases science spending, http://www.scidev.net/en/science-and-innovation-policy/brain-drain/news/algeria-increases-science-spending.html

- نسبة الاستقرار السياسي في هذه الدول، بالإضافة إلى توافر قاعدة معلوماتية وتقنية ووحدات بحوث، مما شجع الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في هذه الدول[1] والجدول التالي يبين مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية الموجهة إلى دول شرق ووسط أوروبا من 1998 إلى غاية 2001.

الجدول (III-9) :مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية الموجهة إلى الدول المنظمة حديثا للفترة 1998 – 2001

البلد	مجموع إ ج م من 1998إلى غاية 2001/12/31 (مليار أورو)	نصيب الفرد من إ ج م (أورو)	إ ج م في سنة 2001 (مليون أورو)	نصيب الفرد من إ ج م(أورو)
جمهورية التشيك	30.103	2920	5382	523
إستوانيا	2.625	1928	383	281
المجر	24.287	2386	2348	231
ليتوانيا	3185	908	490	141
بولونيا	38.439	994	7260	188
سلوفاكيا	6.288	1163	1630	301
سلوفينيا	2.062	1043	377	191
قبرص	2.486	3106	182	228
مالطا	3.723	9308	381	876

Source: Commission Européenne (2003), L’ Elargissement de L’ Union européenne une chance historique, édition commission européenne, Bruxelle, p46.

إ.ج.م: استثمارات أجنبية مباشرة.

من خلال الجدول نلاحظ ضخامة الاستثمارات الأوروبية في دول شرق وسط أوروبا حيث قدرت حجم هذه الاستثمارات في جمهورية التشيك بـ 30.103 مليار أورو والمجر بـ24.287 مليار أورو وبولونيا بـ 38.439 مليار أورو.

أن المتتبع للاستثمارات الأوروبية في جنوب المتوسط يجد أن هذه الدول ومن بينها الجزائر لم تستفد من الاستثمارات الأوروبية إلا بنسبة قليلة جدا، بالرغم من مرور ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

[1]- مصطفى كامل السيد، **شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، مركز الدراسات وبحوث التنمية، جامعة القاهرة، العدد 30، 2004، ص331.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية– الأوربية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (خاصة الأوربي)

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المؤشرات دلالة على الأداء الخارجي والوزن النسبي للدول، كما يعتبر مصدرا مهما للتمويل ونقل التكنولوجيا وعاملا فعالا لتحسين الإنتاجية وخلق مناصب العمل وأيضا لدعم التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي. وتعد القدرة على

جلبه من الرهانات والتحديات الكبيرة التي تشغل حيزا كبيرا من اهتمامات الدول على اختلاف مستوياتها الاقتصادية. والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لجذبه.

ويمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر أن تؤثر على القطاع الصناعي بالتأثير على صادراته مثلا، من خلال استراتيجيات مختلفة كجعله قاعدة لإعادة التصدير سواء إلى الأسواق المحلية أو الأسواق الأجنبية، بغية اختراق أسواق جديدة في المنطقة ومنافسة المؤسسات المحلية التي تجد نفسها أمام خيارين: إما أن تكون أكثر تنافسية أو أن تختفي لعدم قدرتها على المزاحمة، وتبرز أيضا مساهمة هذه الاستثمارات في تغيير هيكل الصادرات وتخصصها.

ومن هنا لا بد التعرف على أوضاع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومدى حاجتها إلى تدفق المزيد من الاستثمارات وقدرتها على تحقيق ذلك في إطار اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية.

المطلب الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولاً: الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يتضمن الإطار العام للاستثمار الأجنبي في الجزائر مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر، والتي سيتم عرضها وفق أربعة مراحل على النحو التالي:

1- قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض:

يعتبر صدور القانون رقم 90-10 التعلق بالنقد والقرض بتاريخ 1990/04/14 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13 و86-13 اللذين أدخلا مقاييس التفرقة بتحديد نسبة رأسمال الشركة المختلطة حسب قاعدة (51% و 49%) بموجب نظم الصرف وحركة رؤوس الأموال.

لقد رخص هذا القانون لغير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية، ويحدد قانون النقد والقرض كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في المجالات التالية:

- توازن سوق الصرف، إحداث وترقية الشغل، تحسن مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين، شراء الوسائل التقنية للاستغلال الأمثل محليا براءات الاختراع والعلامات.

وباعتبار التعريف غير كاف، جاء نظام النقد والقرض لتوضيحه من خلال ما يلي[1]:

---

[1] ـ أنظر المادة 2 من قانون 10/90.

- يعتبر غير مقيم (المادة 181) كشخص طبيعي أو معنوي جزائريا أو أجنبيا، يكون مركز نشاطه خارج الجزائر منذ سنتين على الأقل، وفي بلد له علاقات دبلوماسية مع الجزائر.
- يعتبر مقيم (المادة 182) كشخص طبيعي أو معنوي جزائريا أو أجنبيا، يكون مركز نشاطه في الجزائر منذ سنتين على الأقل.
- يتعدد المحور الرئيسي للنشاط الاقتصادي (المادتين 181 و182) بشرط تحقيق أكثر من 60% من رقم الإعمال خارج الجزائر أو داخلها حسب الحالة، وبالنسبة للأشخاص الطبيعيين أن تكون أكثر من 60% من أملاكهم ومداخلهم خارج الجزائر أو داخلها حسب الحالة، وعلى هذا الأساس يأخذ هذا القانون بجنسية رأس المال لا لجنسية الأشخاص، وقد وضع مجموعة من المبادئ التي تتمثل في:

- حرية الاستثمار في الجزائر باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو الهيئات التابعة لها، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص.
- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين من تقديم الطلب.
- تبسيط عملية قبول الاستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة، حيث يقدم طلب إلى مجلس النقد والقرض ليبث في الملف خلال شهرين، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة حسب المادة 50 من قانون 90–10.
- كما نص القانون على الضمانات المتعلقة بالتحويل، مع الإبقاء على الامتيازات الناجمة عن القانون 82–13 و 86–13 المتعلقين بالشركات المختلطة الاقتصادية.

نتيجة انفتاح الجزائر على العالم الخارجي، وانتهاجها نظام اقتصاد السوق المرفق بالإصلاحات الاقتصادية، وظهور قانون 90–10 المتعلق بالنقد الذي تم بموجبه إصلاح الجهاز المصرفي والمالي.

ثم إنشاء مجلس النقد والقرض لدراسة ملفات المستثمرين الأجانب، حيث صادق المجلس سنة 1992 على عشرين مشروع منها[1]:

- بيجو "PEUGEOT" الفرنسية للسيارات وتعتبر ثاني مؤسسة بعد مؤسسة فيات "FIAT" الايطالية، هذه الأخيرة لم تر النور بعد.
- أقيمت مؤسسة دايو "DAEWOO" لكوريا الجنوبية لتركيب السيارات والحفلات لكن هذا الاستثمار لم ينجز لأسباب أمنية، واقتصر على بيع السيارات فقط.
- إعطاء الانطلاقة لإنشاء شركة مختلطة بين الجزائر وسويسرا لانجاز مركب البيوكيميائية.

[1] - لواني علال، **نظام تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص44.

وبعد سنة اعتمد 14 مشروع لتكوين مؤسسات اقتصادية مختلطة منها:

- TADISCO. TIDHIDET (الجزائر– فرنسا) في قطاع المحروقات.
- KOV.GC / cuistino constiezioni (الجزائر – ايطاليا) للاستثمار في البناء.
- إنشاء بنك البركة السعودي.

2- المشروع التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات:

يعتبر صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 في 5 أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمارات كإرادة الدولة قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الأجنبي والخاص إلى الجزائر، فبعدما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل المؤسسات العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص، ترتكز فلسفة هذا المرسوم على ما يلي:

2-1 مبدأ حرية الاستثمار:

هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء أكان شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، مقيم أو غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات (صناعة، زراعة، سياحة، نقل، تجارة ...) باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو لأحد فروعها[1].

2-2 إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI):

سعيا لإعطاء هذا القانون أكثر مصداقية وديناميكية وشفافية، تم إنشاء ولأول مرة في الجزائر هيئة تشرف على تكريس الضمانات والامتيازات والتحفيزات، التي جاء بها المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي تم بموجبه إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI)، على شكل الشباك الوحيد من قبل رئيس الحكومة[2]، تكون تحت وصايته ويتم تحديد صلاحياتها وتنظيمها وسيرها بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 93-319، حيث بدأت نشاطها منذ مارس 1995، عن طريق تقديم الخدمات التالية:

- تسهيل الإجراءات الإدارية وتسليم المستندات المطلوبة.
- الاستشارة والتوجيه في تكوين ملفات المشاريع.
- البحث عن التمويل والشراكة.
- متابعة الالتزامات المتبادلة.
- خدمات مركز الإعلام المتخصص.
- إصدار الدلائل والمطبوعات والمطويات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- إصدار ملفات نموذجية ودراسات متخصصة.

---

[1] - المادة 1 من قانون الاستثمار، **النصوص التشريعية والتطبيقية**، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995، ص9.
[2] - المادة 27 من قانون الاستثمار، النصوص التشريعية والتطبيقية، منشورات وكالة الاستثمارات، 1995، ص11.

- الشراكة في تحديد المناطق الحرة والخاصة.
- ترقية المواقع والمنشآت لإقامة المشاريع.
- بحث واستغلال فرص التعاون في التقنية والمالية.

2-3 مبدأ التشجيع على الاستثمار:

لقد منح قانون الاستثمار جملة من التحفيزات في إطار الامتيازات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، فالمؤسسات المستثمرة في الجزائر، سواء كانت محلية أو أجنبية، يمكنها الاستفادة أثناء فترة الإعداد والاستغلال من تسهيلات كثيرة يمكن إيجازها في الآتي:

- مساهمة ذاتية للمستثمر حدها الأدنى يتغير حسب القيمة الإجمالية للاستثمار كما يلي[1]:

قيمة الاستثمار (X)	قيمة المساهمة الذاتية
X≥ 2 مليون دينار.	%15.
2مليون دينار<X ≥ 10 ملايين دينار.	%20.
X < 10 ملايين دينار.	%30

- الضمانات والامتيازات متباينة حسب موقع وطبيعة الاستثمارات، ويتم تحديد نظام عام للامتيازات تشجيعا للمستثمرين في المواد 17 إلى 19 من المرسوم التشريعي رقم 93-12، وبالأخص في ميدان رسم انجاز الاستثمار طول فترة 3 سنوات، والإعفاء من ضريبة نقل الملكية، رسم ثابت في مجال التسجيل نسبة منخفضة تقر بخمسة على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية.
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، وهناك سلسلة أخرى من الامتيازات يستفيد منها المستثمر بناءً على قرار من الوكالة ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال المشروع، كما توجد امتيازات أخرى تحت عنوان الأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمصنفة كمناطق للترقية والتوسيع الاقتصادي، التي تساهم في التنمية الجهوية، وكذا الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة[2]، أيضا الامتيازات الخاصة بالجنوب الكبير والطوق الثاني للجنوب.
- الإعفاء طيلة فترة أدناه سنتان وأقصاها 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS، والدفع الجزافي VF والضريبة على النشاطات الصناعية والتجارية TAIC [3].

[1] ـ المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 94-303 المؤرخ 1994/05/17، يحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمار.
[2] ـ المادة 25 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.
[3] ـ المادة 17 من المرسوم التشريعي رقم 93-12.

3- الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

في إطار التحولات الاقتصادية للسنوات الماضية، ومع تحديد برنامج تنموي ذو إستراتيجية مستقبلية يعمل على الإصلاح الشامل للمؤسسات الاقتصادية والمالية، شرعت الدولة في إحداث إصلاحات على جميع النواحي، وهذا ما تم من خلال رصد ما قيمته 55 مليار دولار كبرنامج خماسي إلى غاية 2009 تطلعا إلى الشراكة مع الاتحاد الأوربي والدخول في معترك المنظمة العالمية للتجارة OMC، ومع كل هذه الرهانات لا بد على الجزائر أن تهيئ وتلائم سياستها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لضمان التنمية الاقتصادية خاصة في مجال الاستثمار.

ونظرا لجميع الأسباب والتحديات المذكورة سابقا، صدر الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الذي يتماشى مع الواقع الجزائري اتجاه الاستثمار ودعم المستثمرين والطموحات المستقبلية على أساس نظرة التغيير والرقي.

ومن خلال تفحصنا لهذا القانون أو الأمر الرئاسي وقفنا أمام بعض النقاط أهمها:

- إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر 01-03، لا سيما تلك المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993، والمتعلق بترقية الاستثمار، ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات[1].

وبموجب المادة 35 من الأمر 01-03 تم إلغاء:

- الامتيازات والضمانات والمساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي.
- تقسيم أنظمة التحضير حسب المناطق (المناطق الخاصة، المناطق الحرة، الجنوب الكبير، الطوق الثاني للجنوب) المعمول به في المرسوم التشريعي رقم 93-12.
- استفادة المستثمرين من الامتيازات والإعفاءات والحوافز لمدة 10 سنوات[2].
- ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وأن هذا المبلغ أكبر من رأس المال المستثمر في البداية[3].
- بموجب الأمر 01-03 تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة[4]، وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، يكلف المجلس على الخصوص بما يلي:

  - يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها.

---

[1] - المادة 35 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.
[2] - المادة 10-11 من الأمر رقم 01-03.
[3] - المادة 30 من الأمر رقم 01-03.
[4] - المادة 18 و 19 من الأمر 01-03.

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار ومسايرة التطورات الملحوظة.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات، يحدد المجلس الوطني للاستثمار شروط الحصول على المزايا والحوافز.
- يحث ويشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات وتطويرها.

– يتم إنشاء بموجب الأمر 01–03 مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالية المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لدى رئيس الحكومة، كبديل للوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار APSSI، وتكون تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات[1]، ويتم تحديد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها وفق المرسوم التنفيذي رقم 01–282 مؤرخ في 24 سبتمبر 2001، يتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، ويمكن عرض أهم مهام هذه الوكالة من خلال النقاط التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.

– إنشاء صندوق لدعم الاستثمار في شكل حساب خاص، يوجه هذا الصندوق للتمويل والتكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمار ولا سيما منها النفقات بعنوان أشغال المنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار، ويحدد المجلس الوطني للاستثمارات جدول النفقات التي يمكن إدخالها في هذا الحساب[2].

– تنشأ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على شكل الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي، للوكالة نفس مقر APSSI، ويبدأ نشاط الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في أفريل 2002.

4- الأمر رقم 06–08 المعدل والمتمم للأمر 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار:

يهدف الأمر رقم 06–08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 إلى تعديل وإتمام الأمر رقم 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي سبق ذكره، وتتمثل أهم التعديلات فيما يلي[3]:

---

[1]- المادة 6 من الأمر رقم 01-03.
[2]- المادة 28 من الأمر 01-03.
[3]- طرافي إلهام، **تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مرجع سابق، ص207.

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

- ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني للاستثمار، ويوضح تحت سلطة ورئاسة الحكومة، ويكلف هذا المجلس المسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات وسياسة دعم الاستثمارات والموافقة على الاتفاقيات المنصوص عليها في المادة 12، وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر.

- تنجز المتابعة التي يمارسها الوكالة من خلال موافقة ومساعدة المستثمرين وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة[1].

ثانياً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هناك مجموعة من المعوقات الاستثمارية في الجزائر ومن أهمها:

1- المناخ الإداري والقانوني:

ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات، والروتين في إنجاز المعاملات، وعدم وجود أنظمة معلومات متطورة وعدم الدقة في المعلومات، وتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين الأجهزة، وحسب دراسة أصدرها البنك العالمي بالتنسيق مع الهيئات المختصة تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال والاستثمار متأخرة مقارنة بدول الجوار، ودول الحوض المتوسط حيث احتلت من خلال مؤشر سهولة أداء الأعمال المرتبة 132 سنة 2008 من بين 181 دولة ، ويكشف التقرير الصادر تحت عنوان "القيام بالأعمال" عن الصعوبات التي تواجه المستثمر منذ قراره إنشاء مؤسسة، أو الشروع في تجسيد مشروعه الاستثماري، وإلى غاية تصفية الشركة ويصفه "بشوط المحارب"، ويركز التقرير على البطء في تجسيد الإصلاحات الفعلية ميدانيا.

كما أن الجزائر هي أصعب منطقة يمكن أن تؤسس بها مؤسسة منتجة، أو استثمارية حيث تتعدد فيها الإجراءات وتكثر بها الوثائق الإدارية المطلوبة للقيام بمشروع استثماري، حيث

---

[1] - الجوزي جميلة، **مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، دكتوراه في العلوم الاقتصادية**، 2006-2007، ص220-221.

أن تأسيس مؤسسة في الجزائر يتطلب 14 إجراء ووثيقة بمتوسط 24 يوما، بينما لا تتعدى 8 أيام و5 إجراءات في سنغافورة و6 أيام في الولايات المتحدة و3 أيام في كندا مع إجراءين، وللحصول على الترخيص في الجزائر يجب القيام بـ22 إجراء ووثيقة، تمتد إلى أكثر من 240 يوما بينما تستغرق 93 يوما في تونس، ولتسجيل وتسوية الملكية يتعين على المستثمر في الجزائر القيام بـ 14 إجراء ووثيقة في ظرف 81 يوما، بينما لا تتعدى 6 أيام في الإمارات ويومين في السويد، كما يطلب من المستثمر في الجزائر دفع 33 ضريبة ورسما وغيرها وتستغرق العملية لتسويتها 481 ساعة مقابل 100 ساعة في الأردن[1].

2- الأوضاع الاجتماعية:

إن من بين العوامل التي تحدد الجاذبية وعدم جاذبية البلد للقيام بالاستثمار نجد المستوى المعيشي للسكان داخل البلد المضيف، حيث أن القوة الشرائية للمواطن الجزائري ضعيفة عند مقارنتها بالقدرة الشرائية للبلدان المنافسة في جلب رؤوس الأموال الأجنبية، فقد بلغ مستوى الدخل الفردي في الجزائر بـ3620 دولار في سنة 2008 بينما بلغ في كل من التشيك والمجر وسلوفاكيا وسلوفينيا 14450 دولارا، 11070 دولارا، 11740 دولارا، 20960[2] دولارا على التوالي خلال سنة 2008، هذا الوضع يبقى حاجزا أمام المستثمر الأجنبي رغم الامتيازات التي يحصل عليها من طرف الدولة.

3- الأوضاع الأمنية:

إن المستثمر الأجنبي يقوم بتقويم الوضعية الأمنية لأية دولة يريد الاستثمار فيها قبل اتخاذ القرار المتعلق بذلك.

فكما هو معروف أن الجزائر عانت من أزمة أمنية حادة تعود إلى أحداث أكتوبر 1988 كلفتها 60 مليار دولار خلال الفترة 1995- 2006, وهذا الرقم يشكل نسبة 20% ما خسرته الاقتصاديات الإفريقية مجتمعة جراء النزاعات المسلحة التي كانت تنخر القارة السمراء خلال تلك الفترة[3]، وبعدها تلتها أحداث أخرى زادت من حدة الأزمة وخطورتها وتسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الدولي، ورغم هذا الاستقرار الذي تعيشه حاليا وكذا المجهودات التي قام بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة لإظهار الصورة الحقيقية للجزائر في المحافل الدولية، إلا أن هناك بعضا من وسائل الإعلام الأجنبية تقدم أخبارا مبالغا فيها تشوه صورة الجزائر.

4- مشكل الموانئ:

---

[1] ـ جريدة الخبر، العدد 5410، 4 ماي 2008.

[2]-Worl bank. http: //www.doingbusiness.org/ExploreEconomies/EconomyCharacteristics.aspx

[3] ـ جريدة الشروق، العدد2159، 27 نوفمبر2007.

تعتبر الموانئ إحدى العلاقات الأساسية والفعالة في المنظومة التجارية، لذلك فإن النشاط الاقتصادي الذي يجب أن تلعبه الموانئ يفرض مقاييس دولية، تتوقف على مدى احترامها لنجاح استقطاب الاستثمار الأجنبي وحسب رأي العديد من المستثمرين فإن الموانئ الجزائرية تعمل دون المقاييس حيث وجهت لها انتقادات تتعلق بنظام المداومة في العمل الليلي الذي يتوقف نهائيا في الموانئ الجزائرية[1]، كما أن مدة الشحن بطيئة حيث تتعدى 22 يوما بين وصول الشحنة وتفريغها، بينما تصل إلى 4 أيام في تونس، و8 أيام في المغرب وفيما يلي جدول مقارن بين بلدان المغرب العربي وكل من ألمانيا وفرنسا في مؤشر التجارة عبر الحدود:

الجدول (III-10) التجارة عبر الحدود في منطقة المغرب العربي- 2009

البلد	الوقت المستغرق في التصدير (أيام)	الوقت المستغرق في الاستيراد (أيام)	تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)	تكلفة الاستيراد (دولار لكل شحنة)
الجزائر	17	25	1248	1428
المغرب	14	20	700	1087
تونس	17	23	700	1000
فرنسا	9	11	1078	1248
ألمانيا	7	7	822	887

Source :Banque mondial , doing business, 2009.

إن الجزائر متقاربة مع دول المغرب العربي (تونس، المغرب) من حيث المدة الزمنية التي تتطلبها عملية التصدير، في حين تتفاوت هذه المدة في عملية الاستيراد وتحتل الجزائر مرتبة متقدمة مقارنة ببقية الدول، أما من حيث التكلفة فإن الجزائر من أعلى الدول تكلفة سواء استيرادا أو تصديرا. وتصل تكلفة التصدير ضعف ما هو مطبق في كل من تونس والمغرب. وعند مقارنتها مع كل من فرنسا وألمانيا فإن الجزائر بعيدة عن الوضعية التنافسية في مجالات المقارنة الأربعة.

[1] - APSI, séminaire de présentation du."**climat des investissment en algérie**" , Organisation des nation unis pour le développement industriel , L ENA , 3 et 4 novembre 2004, p30 .

ومن أجل تحسين الإدارة الاقتصادية في الموانئ منحت المديرية العامة للجمارك 150 اعتمادا لإنشاء المخازن الصناعية[1].

5- وجود سوق موازية[G] (Marché Noire):

إن انخفاض الاستثمارات الأجنبية يرجع إلى وجود السوق الموازية ، أي وجود الأنشطة غير الرسمية بحجم كبير والتي تمثل ربع النشاط الاقتصادي، حيث أن حجم السوق الموازية في الجزائر بين 9 إلى 10 مليار دولار وتسيطر على 50 % من الكتلة النقدية المتداولة خارج سيطرة البنوك ويشغل حوالي مليون عامل أي يشغل حوالي 18%[2] من حجم العمالة الكلية وهذا حسب إحصائيات 2008، كما صرح مثلا رئيس مديرية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمؤسسة سامسونغ أن المشكل الذي تعانيه الجزائر هي السوق الموازية التي تشكل 50% من حجم السوق[3]، حيث أن هذه السوق أصبحت تشكل عائقا أمام تطوير السوق رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها.

6- إن أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخصخصة وهذا لا يشجع المستثمر أن يستثمر في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه، خاصة وأن قيام الدولة بتدعيم هذه القطاعات يتناقص مع التسهيلات والقوانين التي تسنها الجزائر.

7- عدم وجود نظام بنكي متطور وخاصة البنوك الخاصة، وحدوث كارثة بنك الخليفة*، وعدم قيامه بتعهداته اتجاه المتعاملين والمجتمع وهذا يضعف أرضية الاستثمار.

---

[1]ـ جريدة الخبر، العدد 3113، 5 مارس 2001 .

* هي مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء وغير أجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تكنولوجي وتنظيمي ضعيف، ويكمن هدفها في تكوين مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين فيها، كما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية، ولا تخضع لمراقبة الآليات المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب والأجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل (تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية، **القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق،** 24 جوان 2004، ص32) ومن بين العوامل التي أدت إلى وجود هذه الظاهرة ما يلي: تشديد القوانين والتشريعات وتعقيدات البيروقراطية وتعقيدات الإدارة ومسار الاستثمار ومناخ الأعمال جعل العديد يفضلون التعامل مع السوق الموازية، بالإضافة إلى ارتفاع الضرائب هذا جعل العديد من المتعاملين يفضلون العمل في السوق الموازية، ومن ثم التهرب من دفعها، أضف إلى ذلك عوامل ساهمت في تكريس هيمنة هذه السوق مثل تخفيض قيمة صرف الدينار مقابل الدولار والأورو، إذ أصبح الدينار والأورو بعدها يعادل 1 أورو إلى 100دج، مقابل 1 إلى 10 في تونس والمغرب، وهذا الأمر ساهم في تراجع القدرة الشرائية وتشجيع السوق الموازية على التطور.

2 - جريدة الخبر، العدد5525، 17 جانفي 2009.

3 - جريدة الشروق، العدد 3345، 2007/09/28.

* تعتبر كارثة بنك الخليفة أكبر فضيحة مالية تشهدها الجزائر تمثلت في قضية الإفلاس الاحتيالي، قضية فساد، السرقة، التزوير، تبييض الأموال، تهريب الأموال، الاختلاس وقدرت الخسائر بـ 2.4 بليون دينار جزائري، وقد تأسس هذا البنك عام 1998 بموجب قرار رقم 04/98 صادر عن بنك الجزائر برأسمال قدر بـ 50 بليون سنتيم، دفع بعد سنوات من أموال المودعين الكبار، وضم المجمع 11 شركة فرعية تابعة أصلا، عملت المجموعة في مجال الطيران وفي القطاع العقاري والمقاولات وتأجير السيارات، وبلغ رقم أعمال المجموعة مليار دولار وكانت تشغل أكثر من 20 ألف شخص للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى: (www.alwatanvoice.com/arabic/content-70242.html)
وترجع أسباب هذه الكارثة إلى غياب مراقبة البنك المركزي، حيث أن كل الشركات كانت تحصل على الأموال من البنك بطريقة غير مشروعة. ووجود ثغرات في نظام المراقبة المالية العامة في الجزائر. وعدم التزام المصرف

8- ضعف السوق المالية الجزائرية "**بورصة الجزائر**" هذا يجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى الدول الأخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومن أسباب ضعف هذه الأخيرة ما يلي:

- انخفاض عدد الشركات المساهمة، وحجم التعامل بالأدوات المالية ضعيف جدا فعدد الشركات المساهمة المدرجة يعد على الأصابع فقد بلغ ثلاث شركات (سوناطراك، صيدال، فندق الأوراسي) بعدما كان عددها أربعة بسبب انسحاب رياض سطيف.
- انعدام الوعي الاستثماري، فالرأسمال الخاص مازال يفضل المشروعات الفردية والشركات ذات المسؤولية المحدودة والمضاربة في العقارات، أما الرأسمال الأجنبي فمحصور نشاطه في البترول.
- عدم وجود أجهزة وساطة مالية متخصصة في عمليات سوق الأوراق المالية وشركات صانعة للسوق والتي تحقق التوازن بين العرض والطلب على الأدوات المالية المدرجة بالبورصة، إضافة إلى عدم وجود شركات التغطية والتوزيع الخاصة بالإصدارات الجديدة والتي تضمنها بتحمل مخاطر عدم الاكتتاب فيها تعزيزا لثقة الجمهور بها.
- قلة البيانات والمعلومات فلا يوجد نظام معلوماتي ومحاسبي متطور وفعال يربط السوق المالية بمحيطها.
- انخفاض الادخار في الجزائر حيث أن محددات الادخار تمتاز في معظمها بالضعف وهي كالتالي:

- **بالنسبة للدخل:** تعاني الجزائر من انخفاض الدخل الحقيقي نتيجة انخفاض القدرة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(III-11) الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة 2000-2007

سنة الأساس 100=1989

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	558.7	578.2	591.29	611.8	639.8	652.1	663.9	689.81

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)- الجمارك الجزائرية، 2008.

- **بالنسبة للإيرادات:** تعتمد الجزائر في إيراداتها المالية على النفط بنسبة أكبر من 95% مما جعل هذه الإيرادات مرتبطة بظروف العرض والطلب على النفط في

بقواعد الحذر في منح القروض، وجود خلل في القوانين المتعلقة بإنشاء البنوك للمؤسسات المالية حيث تم رفع رأسمال خمس مرات ليصل إلى 40 مليون دولار بالنسبة للبنوك.

السوق العالمية، إضافة إلى تدهور أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية إذ بلغت نسبة الانخفاض في سنة 2006 بـ3.67% [1].

- كما أن الجهاز الإنتاجي ضعيف وهذا كرس التبعية الخارجية ومن ثم توجيه الموارد المالية لاستيراد السلع خاصة الاستهلاكية منها.

المطلب الثاني: دور اتفاقية الشراكة الأورو– جزائرية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة الاستثمار الأوربي

حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI في إطار الشراكة مع الدول الأجنبية فإن أوروبا تعد الشريك المهم للجزائر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (III-12) عدد المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2003– 2007

---

[1] ـ يمكن تحديد الانخفاض في القوة الشرائية للدينار الجزائري بالعلاقة التالية:

نسبة الانخفاض في القوة الشرائية = 1- $\frac{\text{الرقم القياسي لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة}}$

ومنه فإن نسبة الانخفاض في القوة الشرائية = 1- $\frac{663.9}{689.81} = 0.376$

كما أن هذه النسبة بدأت في الانخفاض في السنتين الأخيرتين بسبب انخفاض التضخم.

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائرية، 2008.

من خلال الجدول السابق يتضح:

- سيطرة المشاريع الاستثمارية المحلية حيث بلغت خلال الفترة 2003-2007 بـ 24910 مشروعا، وجاءت أعلى نسبة في عدد المشاريع بنسبة 98.90 % في عام 2003 وبعدد قدر بـ 7432 مشروعا.

البيان	2003		2004		2005		2006		2007		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الاستثمارات المحلية	7132	98.9	3397	97.0	2171	96.27	6875	98.56	5355	98.87	24910	98.3
الاستثمارات الأوروبية	44	0.61	43	1.23	35	1.55	44	0.66	28	0.51	194	0.7
استثمارات أجنبية أخرى	35	0.48	62	1.77	49	2.17	56	0.8	33	0.6	235	0.9
مجموع اج م	79	1.09	105	3.01	84	3.72	100	1.4	61	1.11	429	1.6
المجموع	7211	100	3484	100	2255	100	6975	100	7414	100	25339	100

- وبلغ عدد المشاريع الأوروبية في الجزائر194 مشروعا خلال الفترة من 2003-2007 وسجلت أعلى نسبة عام 2004 بـ1.23 % وبعدد قدر ب 43 مشروعا، وما لوحظ عن الاستثمارات الأوروبية ينطبق كذلك على الاستثمارات الأجنبية الأخرى، حيث بلغ عدد المشاريع 235 مشروعا خلال الفترة 2003 -2007 وسجلت أعلى نسبة عام 2005 بـ 2.17 % وبعدد مشاريع قدر بـ 49 مشروعا. أما حجم المبالغ المستثمرة فقد كان كما يلي:

الجدول (III-13) حجم المبالغ المستثمرة خلال الفترة 2003– 2007

(مليار دينار جزائري، %)

البيان	2003		2004		2005		2006		2007		المجموع	
	القيمة	نسبة	القيمة	نسبة	القيمة	نسبة	القيمة	نسبة	القيمة	نسبة	القيمة	نسبة
استثمارات محلية	450.28	91.8	231.8	60	398.6	77.92	454.2	64.17	327.8	85.24	1862.7	75.08
استثمارات أوروبية	31.91	6.5	25.97	6.72	19.10	3.73	165.47	23.38	33.84	8.79	276.31	11.13
استثمارات أجنبية اخرى	8.26	1.68	128.61	33.28	93.81	18.33	88.03	12.43	22.92	5.95	341.65	13.77
مجموع ا ج م	40.17	8.18	154.59	40.0	112.91	22.06	253.52	35.81	56.76	14.74	617.97	24.9
مجموع الاستثمارات الكلية	490.45	100	386.40	100	511.52	100	707.73	100	384.63	100	2480.75	100

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، 2008.

- بلغ حجم الاستثمارات المحلية خلال الفترة 2003–2007 بـ 1862.7 مليار دينار جزائري وبنسبة تقدر بـ 75.08% في المتوسط من حجم الاستثمارات الكلية، وسجلت أعلى نسبة عام 2003 بحوالي 91.80% وبقيمة 450.28 مليون دينار.
- كما بلغ حجم الاستثمارات الأوروبية خلال نفس الفترة حوالي276.31 مليار دينار جزائري وبنسبة تقدر بـ 11.13% في المتوسط من حجم الاستثمارات الكلية، ويعتبر هذا الحجم ضعيفا جدا مقارنة بما تحتاجه الجزائر، وسجلت أعلى نسبة لها عام 2006 بحوالي 23.38% وبقيمة 165.47 مليار دينار، وكذلك لوحظ ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية الأخرى، فقد قدرت خلال الفترة 2003–2007 بـ 341.65 مليون دينار وبنسبة تقدر بحوالي 13.77% وبلغت أعلى نسبة لها عام 2004 بحوالي 33.28% وبقيمة 128.61 مليون دينار، كما بلغ حجم الاستثمارات الكلية قيمة 2480.75 مليار دينار جزائري، أما من حيث التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأوروبية في الجزائر خلال الفترة 2003–2007 فقد احتلت إسبانيا المرتبة الأولى بنسبة 58% وتركزت مجمل الاستثمارات في قطاعات الطاقة (Ceps, Gas Endesa, Repsal Natural)، الأشغال العمومية وصناعة الأسمدة (Villar ,mir)[1]، وتحلية مياه البحر

---

[1] ـ قامت الشركة الإسبانية بإقامة أكبر مصنع على المستوى العالمي لصناعة مادة الأمونياك في مدينة أرزيو بطاقة إنتاج قدرها 1.1 مليون طن سنويا.

ويبلغ عدد الشركات الإسبانية العاملة في الجزائر 110 شركة وقد تم الاتفاق مع الحكومة الإسبانية على تحويل 70 مليون أورو من المديونية الخارجية إلى استثمارات. أما الاستثمارات النرويجية فتحتل المرتبة الثانية بنسبة تبلغ 20.7%، تليها الاستثمارات الفرنسية بنسبة 8.3% بالرغم من أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد المشاريع في الجزائر والتي بلغت 29 مشروعا سنة 2006[1]. وتتواجد الاستثمارات الألمانية في قطاع المنظفات وذلك من خلال مشاريع الشراكة التي تمت بين الشركة الألمانية (Henkel) والفرع القديم للمؤسسة الوطنية ومواد الصيانة (Enad)[2].

أما فرص الشغل التي خلقتها هذه الاستثمارات فتظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول (III-14) مناصب الشغل التي خلقتها هذه الاستثمارات للفترة 2003–2007

البيان	2003		2004		2005		2006		2007		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
استثمارات محلية	107566	92.93	67442	90.92	70295	89.03	94787	71.49	62491	88.03	402581	86.92
استثمارات أوروبية	2888	2.49	2208	2.97	4145	5.25	8608	6.49	4242	5.97	22091	4.76
استثمارات أجنبية أخرى	5285	4.56	4532	6.11	4511	5.71	20188	15.22	3951	5.56	38458	8.3
مجموع ا ج م	8173	7.05	6731	9.08	8656	10.96	28796	21.71	8193	11.51	60549	13.06
مجموع الاستثمارات الكلية	115739	100	74173	100	78951	100	132583	100	70984	100	463130	100

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائرية، 2008.

- بلغ عدد مناصب الشغل التي خلقتها الاستثمارات المحلية خلال الفترة 2003–2007 بـ 402581 منصب شغل وبنسبة تقدر حوالي 86.92 % في المتوسط، وسجلت أعلى نسبة عام 2004 بـ 90.92% وعدد مناصب شغل قدر بـ 67442 منصبا.
- في حين بلغ عدد مناصب الشغل التي خلقتها الاستثمارات الأوروبية خلال نفس الفترة بـ 22091 منصب شغل بنسبة تقدر بحوالي 4.67% في المتوسط، وتعتبر هذا النسبة ضعيفة

[1] -ANIMA, "IDE dans la region MEDA en 2007", Mai 2008, p25.
[2] - المرصد الأوروبي لمشاريع الاستثمار (MIPO)، 2006.

جدا وسجلت أعلى نسبة عام 2006 بـ 6.49% وبعدد قدر بـ 8608 منصب شغل، وكذلك نجد أن عدد مناصب الشغل التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية الأخرى ضعيفة جدا، حيث قدرت خلال نفس الفترة بـ 38458 منصب شغل وبنسبة تقدر بـ 8.3%.

أما التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية (**خارج البترول**[6]) في الجزائر فتظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول(III-15) تقييم حجم التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية (خارج البترول) على أساس القطاعات (من 2003 إلى غاية 2007)

(مليون دينار جزائري، %) 1دولار=70دج

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة	حجم المبالغ	النسبة	عدد الموظفين	النسبة
الزراعة	1	0.75	35	0.02	8	0.06
البناء والأشغال العمومية	20	14.93	21274	14.60	4338	33.32
الصناعة	62	46.27	96138	65.96	5759	44.32
النقل	11	8.21	3182	2.18	625	4.80
السياحة	5	3.73	637	0.44	266	2.04
الخدمات	35	26.12	24483	16.80	2024	15.55
المجموع	134	100	145750	100	13020	100

المصدر: وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات الجزائرية، 2008.

من خلال الجدول **(III-15)** نجد أن قطاع الصناعة أهم قطاع استحوذ على معظم الاستثمارات الأجنبية من حيث عدد المشاريع المنجزة فيه والتي بلغت نسبتها 46.27% خلال الفترة 2003 – 2007 من إجمالي القطاع، وبقيمة 96138 مليون دينار جزائري، ولم تحظى القطاعات الأخرى كالزراعة والسياحة والصناعات الغذائية بالمستويات المرغوبة رغم دورها الكبير في الاقتصاد، فكان قطاع الزراعة والسياحة قد سجل قيمة 35 مليون دينار جزائري و637 مليون دينار جزائري على التوالي، أما قطاع البناء والأشغال العمومية فعرف نوعا من التحسن فقد استحوذ على 21274 مليون دينار جزائري خلال الفترة من 2003– 2007، كما استقطب 20 مشروع خلال نفس الفترة، وذلك لأن معظم مشاريع البنية التحتية رصت مناقصاتها على

* بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة مبلغ 139787 مليون دينار جزائري وتركزت في مادة الغاز، حيث أنه من جملة 61 مشروعا بتروليا غازيا عام 2007 سجلت في منطقة البحر المتوسط نجد أن الجزائر حازت على 16 مشروع مقابل 5 مشاريع فقط خلال عام 2003(الشبكة الأورو متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار ، التقرير السنوي، 2006، ص6).

الأطراف الأجنبية، وهذا راجع إلى الخبرة والتكنولوجيا المستعملة في إنجاز هذه المشاريع خاصة فيما يخص مشروع مليون مسكن ومشروع طريق شرق غرب ، أما قطاع الخدمات فقد عرف هو الآخر انتعاشا بقيمة 24483 مليون دينار جزائري، بالاعتماد على قطاع الاتصالات حيث يعد قطاعا هاما خاصة بعد إعادة هيكلته، من خلال قانون حدد ونظم صلاحية كل من الاتصالات والبريد، فدخل هذا الأخير مرحلة الخصخصة وفتح القطاع أمام الاستثمارات الأجنبية من خلال رخصة الهواتف النقالة، لشركة أوراسكوم المصرية، والشركة الكويتية للاتصالات "الوطنية" وذلك عام 2003[1].

نستنتج من كل هذا ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة والاستثمارات الأوروبية بصفة خاصة، سواء قبل الاتفاقية أو بعد الاتفاقية حيث أن نسبة مساهمة هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي لم تتعدى 9% عام 2007، ووفقا لمؤشر الحرية لعام 2008 احتلت الجزائر المرتبة رقم 102، بنسبة 55% من مجموع 157 دولة، واحتلت المغرب رقم 97 بنسبة 56.4% ومصر رقم 85 بنسبة 59.2% في حين احتلت هونج تونج المرتبة الأولى بنسبة 90.2% تليها سنغافورة بنسبة 87.2%[2] ويقاس هذا المؤشر وفقا للمعايير الاقتصادية التالية الأخرى:

1- حرية الأعمال: يقيس حرية المشروعات في بدء نشاطها وسهولة الحصول على التراخيص اللازمة للنشاط.

2- حرية الجذب: يقيس متوسط التعريفة الجمركية ونظام الحصص.

3- حرية السياسة المالية: يقيس نسب الضرائب على الدخل للأفراد والمشتريات.

4-حرية السياسة النقدية: يقيس مدى استقرار الأسعار من خلال متوسط معدل التضخم السنوي.

5- حرية الاستثمار: القيود الجمركية المفروضة على حركة الاستثمارات الأجنبية.

6- حرية الملكية الفكرية: مدى وجود حماية لحقوق الملكية الفكرية.

7- التدخل الحكومي: متوسط الائتمان الحكومي من الناتج المحلى الإجمالي.

8- التحرر المصرفي: مدى سيطرة الدولة على البنوك ومدى حرية القطاع الخاص في سير النشاط المصرفي.

9- حرية العمل: مرونة سوق العمل (الأجور وسياسات العمل).

10- التحرر من الفساد: مدى تفشى الفساد في الجهاز الحكومي.

---

[1] ـ الشبكة الأورو متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار ، التقرير السنوي، 2006، ص 11

[2] - Journal Index of economic freedom, the heritage fondation and wall stree, 2008, pp 13- 17.

ويمكن متابعة أهم مشاريع الشراكة الجزائرية الأوروبية على النحو الآتي[1]، مع العلم أن معظم هذه الاستثمارات تتوجه إلى قطاع البترول.

في ميدان الصناعات النفطية:

لقد أمضت الجزائر في إطار علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، مجموعة من المشاريع مع أهم ثلاثة دول جنوب الاتحاد الأوروبي: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا وتتضح هذه الاستثمارات في قطاع البترول من خلال الشركة الفرنسية وelf/total fina والشركتين الإيطاليتين AGIP/ Sayram-، والشركات الإسبانية أمثال Repsol/Cepsa، بالإضافة إلى الشركة Sofregaz الفرنسية هي شركة مختلطة مع سوناطراك بحصة 36 % وسونالغاز بحصة 14 % تعمل في مشاريع الغاز الطبيعي.

في ميدان الصناعات الغذائية:

أما في ميدان الصناعات الغذائية فهناك عقد شراكة ما بين ENASUCRE الجزائرية وgeanlion الفرنسية لإنجاز مصنع لتكرير السكر، وشركة دانون الفرنسية التي استثمرت في الصناعات الغذائية،وبدأت العمل في الجزائر في سنة 2002 بنسبة مساهمة 51%.

في ميدان إنتاج البناء:

قامت شركة oraxom constinction industries بإنشاء شركة في الجزائر تسمى compagnies algérien ciment industrie وحددت قيمة الاستثمار ب450 مليون دولار.

في ميدان الميكانيك والإلكترونيك:

- عقد شراكة بين شركة SNVI الجزائرية وشركة Benzdaimler الألمانية الخاصة بإنتاج الحافلات الصغيرة.
- عقد شراكة بين SNVI الجزائرية وشركة Renault الفرنسية الخاصة بإنتاج الشاحنات الصناعية.
- مصنع ميشلان الفرنسية يقوم بإنتاج العجلات المطاطية ذات الوزن الثقيل.

المبحث الثالث: شروط الاستفادة من الاتفاقية

[1] - ANIMA, "**IDE dans la region MEDA en 2007**", Mai 2008 , p26 -27.

إن اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوربية يترتب عليها آثار إيجابية وأخرى سلبية على القطاع الصناعي الجزائري، رغم أن الآثار السلبية انحصرت في الأجل القصير والمتوسط بينما الآثار الإيجابية سوف تظهر في الأجل الطويل، وذلك لأن القطاع الصناعي الجزائري في هيكله الحالي غير قادر على الاستفادة من المزايا المرتقبة من الاتفاقية مع الاتحاد الأوربي.

ومن هنا يجب على الجزائر توفير المناخ اللازم لتعظيم الاستفادة من الاتفاقية في الوقت الحالي، بإنعاش القطاع الصناعي، فالمؤسسات الصناعية الوطنية لم تستطع أن تتكيف لحد الآن مع التغيرات الحاصلة ولم تصل بعد إلى المستوى المرغوب الذي يمكنها من مواجهة المنافسة الأوربية ذات القدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالية، وأن خطر المنافسة الأوربية بدأ يتزايد تدريجيا, مما سيؤدي إلى تدمير الكثير من المؤسسات الصناعية الجزائرية.

إن تعظيم استفادة الجزائر من الاتفاقية يكون من خلال الاستفادة من تجارب الشراكة للبلدان العربية التي سبقتها في الإمضاء على اتفاقية الشراكة الأورو– متوسطية، وخاصة التجربة التونسية باعتبارها أول بلد متوسطي قام بالتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي*، إضافة إلى توفير شروط ومقومات تعظيم الفائدة من الشراكة.

إن نجاح أي مشروع يتطلب مجموعة من الشروط أو المقومات، ومن أهم مقومات تعظيم الفائدة من الشراكة ما يلي[1]:

1– تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتنويع الإنتاج:

يعتبر هذا العامل ركيزة أساسية لتنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد الوطني، وبالتالي تصبح تنمية طاقات الإنتاج لقطاعات مثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، والصناعة الاستخراجية غير النفطية ضمانا للاستقرار الاقتصادي وتأمينا للنمو المستديم، كما يسمح هذا العامل بإعطاء مصداقية أكبر وثقة لجلب المستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى تشجيع العرض وخلق مناصب شغل محليا، إلا أن هذا الشرط يفرض على الجزائر ضرورة الإسراع بتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الهيكلي، وتبنى حزمة واسعة من الإصلاحات التي تؤدي إلى خلق مناخ مناسب يشجع القطاع الخاص ويعزز الكفاءة والمنافسة، كما يجب على الحكومة الجزائرية ضرورة الإسراع إلى تنمية القطاع الصناعي وتحديثه بهدف زيادة الصادرات الصناعية، مما يساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال التركيز على ما يلي:

---

* وقعت تونس اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 17 جويلية 1995، لتدخل حيز التنفيذ في مارس 1998، وقد تمكنت تونس من تعظيم استفادتها من الاتفاقية، حيث اتجهت نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوربي للارتفاع من 70% عام 2000 إلى أكثر من 80% عام 2007، كما ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي من 16.9% عام 1996 إلى أكثر من 18.48 عام 2007، معتمدة على الصناعة النسيجية التي تساهم بحوالي 27.5% في تكوين القيمة المضافة. (المعهد الوطني للإحصاء، تونس، 2008). وساهمت الاتفاقية أيضا في زيادة الانفتاح التونسي على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسب معقولة.

[1] -Belattaf.M. & Arhab. B(2003) , le **partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE**, colloque international, universitè de Telmcen , 21-22/oct/2003 , p 6.

- دراسة أسباب تعثر الصناعات الوطنية.
- منح الحوافز والتسهيلات والإعفاءات للقطاعات الصناعية المحركة للنمو، وبحسب جودة المنتج، كما يجب مراجعة الرسم على القيمة المضافة بتوحيدها بنسبة 10% بدل تطبيق نسبتي 7% و17%، ومراجعة الضريبة على الدخل المفروضة على الشركات بتخفيضها إلى أقل من 35%، مع ضرورة تقليص الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها إلى أقل من المقدرة حاليا بنسبة 25%[1].
- الحرص على تنفيذ وتقديم الدعم الفني والمالي للمؤسسات الصناعية الرائدة.
- تطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية[2](مخابر ومراكز تقنية صناعية).

2- تخفيض المديونية الخارجية:

إن مشكل المديونية لا يساعد على عملية التصحيح الهيكلي للاقتصاد الكلي بسبب الآثار التي تترتب عنها على ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وعليه فمن الضروري إيجاد حلول للتخفيف أو التقليل من هذه المديونية وذلك بتحويلها إلى سندات أو أسهم للاستثمار، أو إجراء مفاوضات حول تسييرها باعتبار أن أوروبا هي المدين الأساسي للجزائر وبإمكانها أخذ المبادرة وتقوم بما تم القيام به في الثمانينيات بخصوص مديونية أمريكا اللاتينية، فيكون مثل هذا الإجراء مفيدا جدا بالنسبة للجزائر في هذا الظرف[3].

3- إصلاح الإطار المؤسسي:

يشير الإطار المؤسسي إلى مجموعة القواعد والسياسات والمؤسسات التي تحملها الدولة لمتابعة وضمان تطبيق الالتزامات اتجاه تعظيم الاستفادة من الاتفاق، خاصة الهيئات الخاصة بالمواصفات والمقاييس، وضمان الجودة وتحديد اختصاصات الأجهزة والمؤسسات في مجال التطوير وكيفية اتخاذ القرار[4]، ونظرا للتأثيرات السلبية للقيود المؤسساتية، والفساد وسوء الإدارة، وغياب المحاسبة، وضعف القانون، وبالتالي يصبح الإصلاح المؤسسي ضرورة حتمية لزيادة فعاليات الخدمات الحكومية، وكفاءة النظام القانوني وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وفي هذا الصدد يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات متمثلة فيما يلي:

– حماية الصناعة الوطنية من المنافسة والإغراق، واتخاذ الإجراءات الوقائية التي يمكن للجزائر أن تطبقها على وارداتها من السلع الأوروبية.

---

[1] - وزارة المالية الجزائرية، المديرية العامة للضرائب: مديرية العمليات الجبائية، http://www.impots-2007 . dz.org

[2]- زايري بلقاسم، **"السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الأوروبي والجزائر"**، مجلة شمال إفريقيا، الشلف، العدد الثالث، 2006، ص49.

[3] - Bichara Khader (1994), L'Europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants, Publisud-quorum-cermac , Paris,P:10.

[4] -معهد التخطيط القومي،" **أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويقية على تنمية الصادرات المصرية**" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، العدد 146، 2002، ص51.

– تحسين أداء الشركات والرفع من إنتاجيتها وقدرتها التنافسية، من خلال إتباع برامج والتي من أهمها (ISO 9000)، وتكثيف برامج تأهيل وتدريب العمالة.

– تشجيع ومنح قروض وتسهيلات للأفراد للقيام بإنشاء مؤسسات ، من خلال الحاضنات الصناعية[1].

– رفع مستوى التعليم وزيادة الإنفاق على البحث العلمي وتطويره حيث تتميز المعالم الرئيسية لأنشطة البحوث في الجزائر بما يلي: زيادة عدد المؤسسات والبحوث والتنمية ولكن مع الإنفاق القليل عليها، بالإضافة إلى زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي ولكن مع الجودة المنخفضة في مناهج التعليم الموجه للبحوث والتنمية، كما نلاحظ ضعف الإنتاج العلمي من منشورات ومجلات ودراسات علمية وتطبيقية وهذا ليس في الجزائر فحسب، بل في الدول العربية قاطبة حيث لا يتجاوز نصيبها من النشر العلمي العالمي 1%[2]، كذلك نجد الشراكة الطفيفة وإن لم تكن منعدمة للقطاع الخاص في تمويل التعليم.

– رفع كفاءة التحصيل الضريبي وخفض الإعفاءات بما يتناسب مع الهبوط التدريجي في الإيرادات الضريبية الجمركية الناتجة عن التحرير، حيث تمثل الإيرادات الجمركية في الجزائر نسبة 28 % من الإيرادات الجبائية[3].

4- تحسين أداء القطاع الصناعي الخاص:

منذ استقلال الجزائر أسندت قيادة التنمية الاقتصادية إلى القطاع العام، إلا أنه في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر تم التوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتوسيع قاعدة الملكية بوضع برامج خصخصة، حيث أن تطبيق هذا البرنامج يتطلب: سوقا مالية نشطة، وقطاعا ماليا تنافسيا، وتوفير بيئة اقتصادية تنافسية وطبقة من المديرين الأكفاء، إلا أن رفع مساهمة القطاع الخاص في عملية النمو تتطلب منه أن يجري عمليات إصلاح عميقة لنفسه في ظل المشاكل التي يعاني منها المتمثلة فيما يلي: ضعف رأسمال المستثمر، قلة المؤهلات الفنية لليد العاملة في هذا القطاع، إضافة إلى عدم مطابقة معظم منتجات هذا القطاع للمواصفات القياسية العالمية، كما أن هناك أمورا أخرى تتعلق بالأطر التشريعية التي تحيط بحركة ونمو هذا القطاع التي لازالت عبارة عن تشريعات إدارية أكثر منها قوانين تطبيقية، إضافة إلى قلة الدعم من طرف الحكومة، وصعوبة الحصول على القروض البنكية لذلك يجب عليه تنفيذ ما يلي [4]:

- تطوير أنظمة التعليم لخدمة احتياجات الصناعة.

---

[1]- Kadour yakoub (2000) , pèpinière d L'enterprise, PME espaces , revue periodique du ministére de la PME et PMI , N°1 ,p 6.

[2] - جاسم بشارة، **"اكتساب التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها وتنميتها في القطاع الصناعي العربي"**، ورشة العمل القومية حول **"توطين التكنولوجيا والصناعات المستقبلية فى الدول العربية"**، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، 21-23 ديسمبر 2003، ص17.

[3] - **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي** للسداسي الثاني من سنة 2004- جويلية 2005، ص95.

[4] - أمين مبا رك، **"تحديث الصناعة المصرية"** ، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد175، ابريل 1996.

- تطبيق نظام جزائري للجودة على المنتجات الصناعية.
- إزالة المعوقات البيروقراطية التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف المدخلات.
- تحسين نظم الضرائب التي تحول دون المنافسة في الداخل والخارج.
- تبنى معايير وطنية للبيئة في العمليات الصناعية.

5- إصلاح التشريعات الإدارية:

ينبغي على الدولة أن تكيف إطارها القانوني من أجل جلب الاستثمار والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تمكنها أو تسمح لها بتحقيق الاندماج، واقتناص الفرص والمزايا التي توفرها اتفاقات الشراكة، وذلك بتقديم الامتيازات اللازمة للمستثمرين (كالتسهيلات والإعفاءات الجبائية) وتوفير الضمانات الكافية[1]، كما يجب العمل على تطوير وتوسيع المناطق الحرة حيث تؤدي إلى تنمية الصناعات التصديرية، والمبادلات التجارية والترانزيت[2]، من خلال تحسين البنية التحتية والخدمات المساندة لها، إلى جانب التوسع في إنشاء المزيد من المناطق الحرة.

[1] - قلش عبد الله، "**أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد29، 2006، ص23.

[2]- لمزيد من المعلومات راجع محمد علي الحرازي ، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات**، (منشورات الحلبي الحقوقية، ، لبنان، 2007) ، الطبعة الأولى.

خلاصة الفصل:

تمثلت أهم آثار اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على الصناعة الجزائرية في زيادة نمو الواردات الصناعية الأوروبية، واحتدام المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة في السوق المحلي، ويرجع ذلك إلى أن المنتجات الأوروبية تتميز بميزة تنافسية عالية، كما أن هذه المنافسة أدت إلى إغلاق العديد من المؤسسات لعدم قدرتها على المنافسة هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن معظم الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي تتمثل في أكثر من 95% محروقات، وبالتالي يتوقع أن تكون الاستفادة من عملية التصدير محدودة.

كما أن قواعد المنشأ كما جاءت في الاتفاقية يمكن لها مع صعوبة تطبيقها أن تفرض قيدا جديدا على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد، حيث أن العديد من المنتجين الجزائريين يفضلون الاستيراد من دول غير الإتحاد الأوروبي، ويضحون بالمعاملة التفضيلية التي تتيحها الاتفاقية وذلك راجع إلى تعدد وتعقد قواعد المنشأ وهذا يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج المحلي، بالإضافة إلي أن تواضع التجارة البينية مع كل من تونس والمغرب من شأنه أن يحد الاستفادة من التراكم المتعدد الأطراف للمنشأ، كما أن تفاوت مستويات النمو والبيئة الملائمة للاستثمار بين الجزائر ودول شرق ووسط أوروبا أدت بالإتحاد الأوربي إلي تحويل الاستثمارات لصالح هذه الأخيرة.

وبالرغم من كل الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية لزيادة جذب الاستثمارات الأوروبية، إلا أن حجم الاستثمارات كان ضعيفا جدا مقارنة باحتياجاتها، ذلك راجع للمشاكل التي مازالت تحيط بيئة الأعمال في الجزائر، كما أن معظم الاستثمارات الأوروبية تتوجه إلى قطاع البترول الذي يتميز بدرجة مخاطرة أقل وبأرباح عالية.

الخاتمة

النتـائـــج:

أوضحت الدراسة فيما يخص أهم ملامح اتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، أن الاتفاقية لا تختلف في جوهرها مع باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، وإن سجلت بعض الاختلافات وذلك حسب خصوصيات كل بلد وأهميته ووزنه الاقتصادي والاجتماعي.

ولوحظ أيضا في سمات الصناعة الجزائرية الدور الكبير للصناعة الاستخراجية حيث تساهم بأكثر من 47 % من إجمالي الناتج المحلي، وبحوالي 92 % من القيمة المضافة، كما أن حركة القطاع الصناعي تعتمد كثيرا على التطورات والمتغيرات التى تطرأ على (النفط والغاز الطبيعي) بشكل كبير.

أما الصناعة التحويلية فإن مساهمتها ضعيفة جدا حيث تساهم تقريبا بحوالي 4 % فى تكوين الناتج المحلي، و8 % فى تكوين القيمة المضافة، وهى موجهة للاستهلاك المحلي وجزء طفيف يصدر للخارج، كما أن معظمها (صناعة نسيجية، غذائية، صناعة جلدية) تسجل معدلات نمو منخفضة وإن لم تكن سالبة خلال السنوات الأخيرة هذه، بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام على القطاع الصناعي إلا أنه فى السنوات الأخيرة عرف تراجعا وبرز القطاع الخاص. وقد تمثلت أهم القيود التى تواجه قطاع الصناعة (الصناعة التحويلية) متمثلة فيما يلي: تركز هيكل الإنتاج والتصدير على صناعة النفط والغاز الطبيعي، الوضعية المالية الصعبة التى تعاني منها أغلب المؤسسات الصناعية، قدم وسائل الإنتاج التي تستدعي تجديدها فأغلبها يعود إلى سنوات الثمانينيات، ضعف العلاقات التشابكية داخل قطاع الصناعة، قصور دور البحث العلمي والتكنولوجي، ارتفاع الأعباء الضريبية والجمركية، الافتقار إلى الأيدي العاملة الماهرة، عدم مراعاة اعتبارات الجودة. كما أن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات ابتداء من التنافسية العالمية، ثورة المعلوماتية، التكتلات الاقتصادية، وأخيرا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

وقد لعب برنامج التصحيح الهيكلي دورا مهما في التأثير على القطاع الصناعي ، فبغض النظر عما أبدي من تحفظات بشأن النتائج إلا أن سياسة إعادة هيكلة القطاع الصناعي اعتمدت على حل المؤسسات الصناعية وتقسيمها إلى فروع، حيث أنه بتاريخ 1997/12/31 تم حل 207 مؤسسة من أصل 411 مؤسسة عمومية اقتصادية موزعة على 11 شركة قابضة، ونتج عن هذا تسريح حوالي 277289 عامل وكلف التطهير المالي لهذه المؤسسات الخزينة العمومية أكثر من 1958 مليار دج لسنة 1997، وبلغت عمليات الخصخصة من سنة 2003

إلى غاية 2006 بـ 126 عملية وتعتبر عملية الخصخصة هذه بطيئة جدا وذلك راجع إلى المشاكل التي تحيط بهذه العملية

كما أن القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) رغم كل الإجراءات الإصلاحية لا يزال يعاني من ركود مزمن فقد استمرت الصناعات الأساسية في الهبوط، كما أن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في تناقص مستمر وهذا ما يثبت استمرار الخلل في هذه الصناعة .

ولقد تمثلت أهم التأثيرات المرتقبة من اتفاقيات الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الصناعي الجزائري، فكما رأينا وأوضح تحليل الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة على قطاع الصناعة (الصناعة التحويلية) أن إقامة منطقة التجارة الحرة قد تترك آثارها السلبية الصرفة على الصناعة الجزائرية لما يتسم به هذا القطاع من سمات، وما يواجهه من تحديات وقيود انعكست على تراجع مقدرته التنافسية، ويبقى نجاح إقامة منطقة التبادل الحر مرهونا بتوفر جملة من العوامل الرئيسية منها:

- أن تكون المعونة الاقتصادية والمالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي أكبر بكثير مما هي عليه، مقارنة بما ستخسره الجزائر من جراء إلغاء الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتوجات الأوروبية.
- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر فى قطاعات غير المواد الأولية هذا ما يستدعي جوا ملائما للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أن تحسن الجزائر إدارة الفترة الانتقالية لتنفيذ برنامج تحرير التجارة.

كما اتضح أن قواعد المنشأ كما جاءت فى اتفاق منطقة التجارة الحرة، يمكن لها مع صعوبة تطبيقها أن تفرض قيدا جديدا على نفاذ الصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي، ومع تواضع حجم التجارة البينية بين الجزائر ودول المغرب العربي (تونس والمغرب وسبة ومليلية) هذا أدى إلى الحد من الاستفادة من التراكم متعدد الأطراف، كما أن تفاوت مستوى النمو، واليد العاملة المؤهلة، والبيئة الملائمة للاستثمار، من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الاستثمار لصالح دول وسط وشرق أوروبا.

واعتبرت البرامج المكملة للاتفاق ذات أهمية قصوى لتعظيم استفادة الجزائر، ويمكن للمساعدات المالية والفنية المقدمة من الاتحاد الأوروبي أن تساهم فى الحد من الآثار السلبية لتطبيق الاتفاق، بل وتعظيم الأثر الصافي منها، من خلال دعم القدرات البشرية والإنتاجية لقطاع الصناعة، والحد من المخاطر التي صاحبت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والاستفادة من هذه المعونات فى تعويض الصناعات المتضررة من تحرير التجارة، لكن الجزائر لم تتمكن من الاستفادة الكاملة من المنح والقروض المقدمة من الاتحاد الأوروبي فى إطار التعاون المالي

الذي يتيحه اتفاق الشراكة، كما وجد أن حجم هذه المعونات يتناقص من سياسة إلى أخرى حيث أن حجم هذه المعونات المقدمة في إطار التعاون الشامل أكثر بكثير من المقدمة فى إطار سياسة الشراكة.

أما فيما يخص الآثار المتوقعة لاتفاق الشراكة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي (خاصة الاستثمارات الأوروبية).

فكما رأينا أن حجم الاستثمارات الأوروبية ضعيف مقارنة بدول شرق ووسط أوروبا، كما أن معظم هذه الاستثمارات تتوجه إلى قطاع المحروقات الذي يتميز بمعدلات ربح عالية، ويمكن لاتفاق الشراكة الجزائرية الأوروبية أن يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الأوروبية، ومن ثم النهوض بالمستوى المعرفي والتكنولوجي للصناعة المحلية، إلى مدى تنفيذ الجزائر لبرامج الإصلاحات الهيكلية التي تخص القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تطوير بيئة الأعمال، وتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي، إلا أن تراجع وضعها التنافسي يلقى بالشك حول فرصة الجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية عامة والأوروبية خاصة، وبالتحديد إلى القطاع الصناعي.

بينما الآثار في الأجل الطويل (أي الآثار المستقبلية) سوف تكون ايجابية إذ اتبعت الجزائر مجموعة من الإجراءات والسياسات التى يجب الأخذ بها لتعظيم منافع الاتفاقية وتحجيم سلبياتها على الصناعة الجزائرية وهي ضرورة توفير مجموعة من الشروط: والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الكلي، إصلاح الإطار المؤسسي حيث يعتبر ضرورة حتمية لزيادة فعاليات الخدمات الحكومية، كما أن الدخول في منطقة التبادل الحر يتطلب تغيير الهيكلة الجبائية أي الضرائب المفروضة على النشاط الداخلي، بالإضافة إلى أن هناك شروطا أخرى تتمثل في ضرورة تحسين أداء القطاع الصناعي الخاص، كما أن القطاع الصناعي الجزائري يحتاج إلى وجود إستراتيجية صناعية واضحة المعالم.

وأخيرا تصل الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اتفاق الشراكة هي مجرد أداة وليست غاية في حد ذاتها، ويجب أن تستخدمه الجزائر في المساعدة على تحقيق أهم ما تحتاجه، وهو الارتفاع بمعدل النمو الصناعي ومن ثم الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي.

المقترحات:

وبناء على ما سبق توصي الدراسة بما يلي:

- تحرير الاقتصاد وتنفيذ الخصخصة الرشيدة بشكل سريع ورفع القيود أمام القطاع الخاص، وهذا يعني إنشاء الإطار اللازم لمشاركة القطاع الخاص في توفير البنية التحتية وخدماتها، لذلك يجب تفعيل الإطار القانوني للخصخصة، وإنشاء هيئات رقابية جديدة ومنحها الصلاحيات لتضمن تنفيذ برنامج الخصخصة بشكل شفاف وفعال.
- إصلاح سوق رأس المال، وتقوية الإصلاحات الضريبية بتعبئة الموارد الداخلية وتوسيع الوعاء الضريبي وتقليص حجم الاقتصاد الموازي غير المنظم.
- العمل على خلق مناخ أعمال مشجع للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي وهذا بالقضاء أو على الأقل التقليل من العراقيل التي تقف في وجه المستثمرين، من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والتنظيمية للمستثمرين، وتأمين البنية التحتية والمرافق الداعمة للصناعة، والعمل على منح مزيد من الإعفاءات أكثر للاستثمارات الصناعية، والعمل على خلق شراكات إستراتيجية إنتاجية وتسويقية مع شركات عالمية.
- الاهتمام أكثر بالعنصر البشري والرفع من كفاءته باعتباره العنصر الرئيسي لإحداث تنمية مستدامة، وهذا من خلال إصلاح نظم التعليم والتكوين وتكييفها مع متطلبات سوق العمل وكذا الاهتمام أكثر بالبحث والتطوير.
- الاهتمام بالقطاعات التي تملك فيها الجزائر مزايا تنافسية، وإعادة بعث القطاعات الإستراتيجية التي عانت الإهمال في السنوات الماضية: السياحة والزراعة و من أجل تطوير هذه الأخيرة يتم إطلاق مجموعة من البرامج التطويرية مثل برامج تطوير زراعة وصناعة وتسويق زيت الزيتون والحمضيات والتمور.
- ضرورة تحسين النظام المالي والمصرفي و جعله أكثر مرونة و أكثر فعالية في الظروف الراهنة.
- إحلال المشروعات الصغيرة وتوزيعها جغرافيا لأن التكنولوجيا اللازمة لمثل هذه المشروعات الصغيرة متوافرة، كما أنها تتميز بالبساطة والكفاءة والاستدامة.
- تطوير قطاع الخدمات حيث أن إنتاجيته تعتبر ضعيفة فى الجزائر مقارنة بدول الجوار(حيث تبلغ مساهمته في الناتج المحلي في تونس نسبة 61 % وفي المغرب 46.5 % بينما يساهم بنسبة 30.3 % فى الناتج المحلي الإجمالي الجزائري لعام 2007.

- دعم إقامة صناعات مشتركة بين الشركات الأجنبية من الاتحاد الأوروبي وبين الشركات الجزائرية الأمر الذي يضمن حصة من السوق الأوروبية ويضمن جودة إنتاج السلع والمنتجات.
- ضرورة التركيز على إدارة الجودة الشاملة ويرتبط مستوى الجودة بالمواصفات القياسية سواء المواصفات القياسية الجزائرية الموضوعة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة، أو المواصفات العالمية.
- حتمية الدخول للصناعات البتروكيمياوية، حيث أن القيمة المضافة لبرميل البترول الخام بعد تكريره تصل إلى أكثر من 3 دولار، وتبلغ أكثر من 26 دولار إذ تم تحويله للبتروكيمياويات أساسية، وتبلغ أكثر من 162 إذا تم تحويله لمنتجات وسيطية، وإلى أزيد من 2600 دولار إذا تم تحويله لمنتجات نهائية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1. الهـادي خالـدي، المـرآة الكاشـفة لصـندوق النقـد الـدولي، دار هومـة، الجزائـر، 1996، ص120.
2. مين مبارك، "تحديث الصناعة المصرية"، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، العدد175، ابريل 1996.
3. إيهـاب الدسـوقي، التخصيصـية والإصـلاح الاقتصـادي فـي الـدول الناميـة، دار النهضـة العربية، القاهرة، 1995.
4. حــازم البـبلاوي، دور الدولــة فــي الاقتصـــاد، (دار الشــروق، القــاهرة, 1998)، ط1، ص212.
5. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظريـة والتطبيق، معهد البحـوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.
6. محمد بالقاسم حسن بهلول، سياسـة تخطيط التنميـة وإعـادة تنظيم مسارها في الجزائـر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
7. محمـد علــي الحــرازي، الــدور الاقتصـــادي للمنــاطق الحــرة فــي جـذب الاســتثمارات، (منشورات الحلبي الحقوقية، ، لبنان، 2007)، الطبعة الأولى.
8. ناصـر دادي عدون، متنـاوي محمـد، الجزائـر والمنظمـة العالميـة للتجـارة، دار المحمديـة العامة، الجزائر، 2003.
9. فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوربية، دار الحداثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1982.
10. عبد الهـادي عبد القـادر سويفي، قـراءة فـي اقتصـاديات الـوطن العربـي، معهد البحـوث والدراسات العربية، القاهرة، 2006-2007.
11. عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة جامعة أسيوط، 2008.
12. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
13. عبد اللطيف بن اشهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
14. رعد الصرن، أساسيات التجارة الدولية المعاصـرة، مـدخل تنظيمـي تكـاملي تحليلـي، دار الرضا للنشر، سوريا، 2001.
15. ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاديات السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعيـة، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.
16. سمير صارم، أوربا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، سوريا، 2000.
17. هاني حبيب، الشراكة الأورو- متوسطية مالها وما عليها، سوريا، 2003.

ب- أطروحات، الرسائل والمذكرات:

1. أحمد محسن حسن صياد، الرأي العام والمشـاركة الأورو- متوسطية، رسـالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاقتصاد، جامعة القاهرة، 2006.
2. جوزي جميلة، مظاهر العولمة الاقتصادية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربيـة، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، 2006-2007.



3. بوهديل سليم، أثار برامج التمويل الأوربية على إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2004-2005.
4. طرافي إلهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.
5. ميموني سمير، الشراكة الأورو متوسطية بين الطموحات والواقع مع دراسة اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
6. لواني علال، نظام تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
7. درع خديجة، الاعتماد الإيجاري كأحد بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، اقتصاد دولي، جامعة مستغانم، 2008.
8. لطيف عبد الكريم، واقع وآفاق تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في ظل الإصلاحات، حالة الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2003.
9. صباح شنايت، الشراكة الأورو- متوسطية، انعكاساتها المحتملة على الأقطار العربية – حالة دول المغرب العربي، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007.
10. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية، مذكرة دكتوراه، علوم اقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006.
11. عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
12. صلاح الدين يحي مداح، أثر الشراكة الأورو-متوسطية على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2009-2010.
13. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية – حالة دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
14. يعقوب بن صليحة، العولمة وآثارها على القطاع الصناعي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009 .

ت- النـدوات والملتقيات:

1. الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 09-10 نوفمبر 2010.
2. السعيد دراجي، دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في الخوصصة بالجزائر، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد26.
3. بقة الشريف، العايب عبد الرحمان، مسار تأهيل المؤسسات الاقتصادية في ظل اتفاق الشراكة الأورو- جزائرية، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق

الشـراكة علـى الاقتصـاد الجزائـري وعلـى منظومـة المؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة، المنظم بجامعة سطيف، يومي 13 و14 نوفمبر 2006.
4. خوني رابح، حساني رقية، الخوصصة كآلية تحول إلى اقتصاد السوق، ورقة بحث للملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدول، جامعة سطيف، 3-5 أكتوبر 2004.
5. جاسر عبد الرزاق النسور، المنشآت الصغيرة، الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 17-18 أفريل 2006، مجمع النصوص العلمية للملتقى.
6. عبد الله بالوناس، برامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري التجربة والنتائج، مداخلة في ملتقى دولي بعنوان تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتنظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 29-31 أكتوبر 2002.

ث- أبحاث ودوريات:

1. الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة لنفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، أوابك، الكويت.
2. الطاقة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 22، أفريل 2010، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر.
3. لتطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس والثلاثون، العدد 132، شتاء 2010 ، أوابك، الكويت.
4. بالقاسم زايري، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوربي والجزائر، مجلة شمال إفريقيا، الشلف، العدد3.
5. براق محمد/ عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، العدد الرابع، 2006.
6. حسين عبد المطلب الأسرج، تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد35، 2007.
7. خليفي عبد النور، الشراكة الاقتصادية- الأورو- متوسطية المنجزات والعوائق، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات، العدد 15، 2010.
8. جاسم بشارة، اكتساب التكنولوجيا المتطورة وتوظيفها وتنميتها في القطاع الصناعي العربي"، ورشة العمل القومية حول" توطين التكنولوجيا والصناعات المستقبلية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، القاهرة، 21-23 ديسمبر 2003.
9. جمال محمود صيام، تقويم اتفاقية الشراكة العربية- الأوربية، الدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الجزائر، 27- 1999/11/29.
10. محمد محمود الإمام، الجوانب المؤسسية والإدارية للتكامل العربي، بحوث ودراسات، القاهرة، 1993.
11. محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

12.مصطفى كامل السيد، شرق أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة: تحولاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات وبحوث التنمية، جامعة القاهرة، العدد 30، 2004.
13.معهد التخطيط القومي، أثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويقية على تنمية الصادرات المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، القاهرة، العدد 146، 2002.
14.قلش عبد الله، أثر المشاركة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد29، 2006، ص23.
15.عبد الله بن دعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التى نضمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط- الجزائر، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير2005)، الطبعة الثانية.
16.زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة شمال إفريقيا، الشلف، العدد الثالث، 2006.
17.زرقين عبودة، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد 33، 2009.
18.شهرزاد زغيب، الشراكة الأورو-جزائرية بين متطلباتها وواقع الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم إنسانية، الجزائر، العدد 32، ديسمبر 2009.

ج- التقارير والوثائق القانونية:

1. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،أعداد من 2001،2005،2006،2008،2009
2. المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 94-303 المؤرخ 1994/05/17، يحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمار.
3. الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47. المواد 06 - 10-11 - 18- 19 - 28 – 30 - 35
4. المرسوم التشريعي رقم 93-12. المواد 17- 18-25.المرسوم التنفيذي رقم 94- 319 المؤرخ في 20 /2001/08 الصادر بالجريدة الرسمية، العدد 47، المؤرخ في 2001/08/20. المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)- الجمارك الجزائرية،2010المرصد الأوروبي لمشاريع الاستثمار (MIPO)، 2006.
5. القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.
6. الشبكة الأورو متوسطية لوكالات إنعاش الاستثمار ، التقرير السنوي، 2006.
7. تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2010.
8. تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004- جويلية 2005.
9. تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية، القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، 24 جوان 2004.
10.وزارة التجارة الجزائرية ،2007.
11.وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، تقرير عام، الجزائر،1980.
12. وزارة التخطيط، المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، تقرير عام الجزائر 1988.
13.وزارة الصناعة ، تاريخ الصناعة الجزائرية، 30 أكتوبر 2002.
14.وزارة الصناعة، وترقية الاستثمارات الجزائرية، 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

01-Les Ouvrages :

1. Abdelhamid Brahimi, L'économie Algérienne, OPU, 1991.
2. Benissad Hocine, Algérie de la planification sociale a l économie de marché, édition ENAG , Alger; 2004.
3. BICHARA KHADER, le grand Maghreb et L'Europe Enjeux et Perspectives, Edition Publisud, 1992.
4. Bichara Khader, L'Europe et les pays arabes du golfe, des partenaires distants, Publisud-quorum-cermac , Paris,1994.
5. Bichara Khader, le partenariat euro_méditerranéen: le processus de Barcelone, référence a déclaré, Paris,2001.
   Maamar Boudersa, la ruine de l'économie algérienne sous chadli, Algérie, édition Rahma, 1993.
6. SADI Nacer, la privatisation des entreprises publiques en Algérie: Objectifs, modalités et enjeux ,Office des publications universitaires , Alger, 2005.

02- Rapports, Séminaires Et Études:

1. Abdelouahab Keramane, "L'éxperience algérienne de passage a l'économie de marche", media Bank, N° 15.
2. APSI, séminaire de présentation du."climat des investissment en algérie" , Organisation des nation unis pour le développement industriel , L ENA , 3 et 4 novembre 2004
3. Banque de l'Algérie, Juin 1 Hocine Benessad, "Algérie de la planification social à l'économie de marché", edition ENAG, 2004.
4. Benabdallah Youcef (2007), l'économie Algérienne entre rèfomes et ouvertur: quelle prioritè? Comminication au colleque International organisè par la commission Economique pour L'Afrique des nations-Unie et le GATE UMR 5824 du CNRS , Universitè Lumière , lyon 2 , le 19-20 octobre 2007, Rabat
5. Belattaf.M. & Arhab. B(2003) , le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE, colloque international, universitè de Telmcen , 21-22/oct/2003 .
6. Communication from the commission: paving the way for a New Neighborhood Instrument, July 2003.
7. CNES (2005), projet de rapport sur la conjoncture èconomique et social du deuxième semestre, Conseil Economique et social , Alger.

8. CNES, Rapport sur la conjoncture du second semestre, 1997 Avril 1998.
9. CNES, Rapport sur la conjoncture du second semestre, 1999.
10. .CNES(1998), Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du PAS , 2 - ème session, Novembre 1998
11. Faisa bakhoukhe (2002),"que faire face Ça L'accord d'association eud Mahrez (2002), Développement industriel de L'Algérie: L'industrie, Pesauteurs et reformes, communication au séminaire: Quelle Développement pour L'Algérie, organise par le forum des chefs d entreprises –FCE + Alger le 19 et 20 janvier 2002
12. Femise, le partenariat euro – mèditerranèen en L'année 2000.
13. .Journal Index of economic freedom, the heritage fondation and wall stree, 2008.
14. Kadour yakoub (2000) , pèpinière d L'enterprise, PME espaces , revue periodique du ministére de la PME et PMI , N°1.
15. Karim Nashashibi et autre (1989), FMI, Algérie, stabilisation et transition a l'économie de marché, washington Ministère de l'industrie et de la restructuration, fonds de promotion de la compétitivité industrielle, manuelle des procédures, octobre 2001.
16. Louis LePensec, la partenariat euro-méditerranée: Grand espoirs modestes résultats, Rapport d'information 121 (2001-2002), délégation du sénat pour L'UE,
17. Ministère de l'industrie algérienne, programme de mise à niveau des entreprises, 2006
18. Ministère de l'industrie, programme et dispositif de mise à niveau des entreprises industrielles, rapport d'étape, Janvier 2004.
19. MUTATION. Publication trimestrielle éditée par la chambre de commerce et de l'industrie, 2002.
20. UNCTAD. Wold insvetment Report, 2008.
21. United nation industrial organisation, industrial competitiveness report, 2009.
22. union européenne ", In libre économie , N°175.
23. Redha Amrani, " L' industie algèrienne et les nouveaux défis: accord UE –ONL et – tarif douane", In la tribune, 2001.